



جامعة حلب  
كلية الاقتصاد  
الدراسات العليا  
قسم العلوم المالية والمصرفية

## العوامل المحددة لصافي هامش الفائدة المصرفية

- دراسة تطبيقية على المصارف السورية -

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

إعداد الطالب:

محمد موسى

2013-1434



جامعة حلب  
كلية الاقتصاد  
الدراسات العليا  
قسم العلوم المالية والمصرفية

## العوامل المحددة لصافي هامش الفائدة المصرفية

- دراسة تطبيقية على المصارف السورية -

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

إعداد الطالب:

محمد موسى

بإشراف:

د. حسن حزوري

أستاذ مساعد في قسم العلوم المالية والمصرفية

كلية الاقتصاد - جامعة حلب

د. حسن كتلوا

مدرس في قسم العلوم المالية والمصرفية

كلية الاقتصاد - جامعة حلب



جامعة حلب  
كلية الاقتصاد  
الدراسات العليا  
قسم العلوم المالية والمصرفية

## العوامل المحددة لصافي هامش الفائدة المصرفية

- دراسة تطبيقية على المصارف السورية -

رسالة أُعدت لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

إعداد الطالب:

محمد موسى

بإشراف:

د. حسن حزوري

أستاذ مساعد في قسم العلوم المالية والمصرفية

كلية الاقتصاد - جامعة حلب

د. حسن كتلوا

مدرس في قسم العلوم المالية والمصرفية

كلية الاقتصاد - جامعة حلب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

كلية الاقتصاد - جامعة حلب

2013-1434

# تصريح

أصرح بأن هذا البحث بعنوان:

"العوامل المحددة لصافي هامش الفائدة المصرفية"

- دراسة تطبيقية على المصارف السورية -

لم يسبق أن قُبل للحصول على أية شهادة، ولا هو مقدم حالياً للحصول على  
شهادة أخرى.

المرشح:

محمد موسى

# شهادة

---

نشهد بأن العمل المقدم في هذه الرسالة هو نتاج بحث علمي قام به المرشح محمد موسى، بإشراف الدكتور حسن كتلو (المشرف الرئيس)، مدرس في قسم العلوم المالية والمصرفية من كلية الاقتصاد جامعة حلب، والدكتور حسن حزوري (المشرف المشارك)، أستاذ مساعد في قسم العلوم المالية والمصرفية من كلية الاقتصاد جامعة حلب.

وإن أية مراجع أخرى ذكرت في هذا العمل موثقة في نص الرسالة وحسب ورودها في النص.

---

المشرف المشارك:

د.حسن حزوري

المشرف الرئيس:

د.حسن كتلو

المرشح:

محمد موسى

## الإهداء

أتقدم بهذا الجهد إلى والدتي الغالية حفظها الله

وإلى أخوي العزيزين مراد ومهيار

لهم مني خالص المحبة والتقدير

محمد موسى

## شكر وتقدير

الشكر لله والحمد له على إعانتي على إنجاز هذه الرسالة.

أتقدم بجزيل الشكر لأساتذتي الأفضل الدكتور حسن كنلو والدكتور حسن حزوري على تفضيلهما تواضعاً بقبول الإشراف على هذه الرسالة وعن جهودهما المتواصلة ودعمهما لي والمتابعة والإرشاد أثناء إعداد الرسالة.

وأشكر الأساتذة أعضاء لجنة الحكم: الدكتور حسن قلندر والدكتور محمد خالد بنود لتفضيلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة وتحمل عبء قراءتها وتصويبها وإظهارها بشكل علمي أكثر.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر لكل من الدكتور سهيل الشيخ والدكتور أحمد الحميدي لتفضيلهما بالقراءة الأولية والنصائح القيمة التي أغنت هذا البحث.

كما أتقدم أيضاً بوافر الشكر والتقدير لعمادة كلية الاقتصاد - جامعة حلب والعاملين فيها، ولكل من ساهم في إنجاز هذا العمل بتزويدني بالملاحظات القيمة والمعلومات والبيانات اللازمة لإنجاز هذا البحث.

وأخيراً كل الشكر والامتنان لعائلتي لما قدموه من تشجيع ومساعدة في إنجاز هذا العمل.

## ملخص البحث

### العوامل المحددة لصافي هامش الفائدة المصرفية

- دراسة تطبيقية على المصارف السورية -

إعداد الطالب:

محمد موسى

إشراف:

د. حسن كتلو د. حسن حزوري

يهدف هذا البحث إلى التعرف على العوامل المحددة لصافي هامش الفائدة في المصارف السورية من خلال اختبار أثر العوامل الداخلية للمصارف (الخصائص المميزة لكل مصرف)، ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ومتغيرات الهيكل المالي على صافي هامش فائدة المصارف السورية.

وفي هذا السياق، تم الاعتماد على خمس فرضيات، تعتبر الفرضيات الرئيسية الأولى والثانية شاملتان، بينما كل واحدة من الفرضيات الثلاث الفرعية الأخرى تتعلق بتأثير كل مجموعة من هذه العوامل على صافي هامش الفائدة.

وقد تم استخدام نماذج تحليل الانحدار بأنواعها المختلفة، النموذج العام، والنماذج ذو الأثر الثابت، والنماذج ذو الأثر العشوائي، وتم اختيار النموذج ذو الأثر الثابت نتيجةً لبعض الاختبارات الإحصائية باعتباره الأفضل تمثيلاً لتحليل البيانات وتحديد أهم المتغيرات ذات الصلة والتي قد تفسر صافي هامش الفائدة في الجهاز المركزي المالي.

وجاءت النتائج لتبيّن أن غالبية هذه العوامل تعتبر ذات دلالة إحصائية سواء عند إجراء تحليل الانحدار لاختبار تأثير كل منها على صافي هامش الفائدة أو عند اختبارها معاً، لذلك فقد تم رفض الفرضية العدمية في جميع الفرضيات التي تم اختبارها.

وبالنهاية أوصى هذا البحث المصارف السورية بالتركيز على مصاريفها التشغيلية وإمكانية تحسين ربحيتها من خلال تركيز الاهتمام على التحكم بالتكلفة والكافأة التشغيلية. كما أوصت المصارف السورية بضرورة القيام بالمصارف بدراسة العناصر المكونة لحقوق الملكية بصورة أكثر دقة وتفصيل، وذلك لضمان وجودها كعنصر أساسى ومرجح في الأثر على صافي هامش الفائدة، إضافة إلى دعوة المصارف إلى الاهتمام بزيادة تنافسيتها بقدر أكبر من تركيزها على الاحتكار. وأوصى هذا البحث مصرف سوريا المركزي بضرورة الانتباه إلى موضوع سعر الصرف كمحدد لصافي هامش الفائدة في المصارف السورية، إلى جانب العوامل الداخلية للمصارف، كونها الأكثر تأثيراً على صافي هامش الفائدة في المصارف السورية.

**كلمات مفتاحية:** صافي هامش الفائدة، نسبة الائتمان، الناتج المحلي الإجمالي، التركيز المصرفـي.

قائمة

المحتويات

## الفهرس العام

الصفحة	الموضوع
I	قائمة المحتويات
II	الفهرس العام
II	قائمة الجداول
II	قائمة الأشكال
13 – 1	<b>الفصل الأول: الإطار العام للبحث</b>
2	1- المقدمة
3	2- مشكلة البحث
4	3-1 أهداف البحث
4	4-1 أهمية البحث
5	5-1 الدراسات السابقة
10	6-1 فرضيات البحث
11	7-1 متغيرات البحث
12	8-1 حدود البحث
13	9-1 منهجية البحث
13	1-9-1 الجانب النظري
13	2-9-1 الجانب التطبيقي
13	10- مجتمع وعينة البحث
64 – 14	<b>الفصل الثاني: صافي هامش الفائدة المصرفية (المفهوم، المقاييس، الأهمية، الإدراة)</b>
15	مقدمة
16	<b>المبحث الأول: مفهوم صافي هامش الفائدة المصرفية ومقاييسه</b>
16	1-1-2 تعريف صافي هامش الفائدة المصرفية
17	1-1-2 نظرية الأموال القابلة للإئراض
20	3-1-2 الأبعاد المعاصرة لمفهوم صافي هامش الفائدة المصرفية
22	4-1-2 مقاييس صافي هامش الفائدة المصرفية
30	<b>المبحث الثاني: أهمية صافي هامش الفائدة المصرفية ودلائله</b>
30	1-2-2 أهمية صافي هامش الفائدة المصرفية
36	2-2-2 دلائل ارتفاع وانخفاض صافي هامش الفائدة المصرفية
36	1-2-2-2 دلائل ارتفاع صافي هامش الفائدة المصرفية

40	2-2-2-2 دلالات انخفاض صافي هامش الفائدة المصرفية
42	<b>المبحث الثالث: الممارسات السليمة لإدارة صافي هامش الفائدة المصرفية</b>
42	3-2-1 تحليل حساسية أسعار الفائدة
45	2-3-2 استراتيجيات التحوط من التغيرات في أسعار الفائدة
45	1-2-3-2 إدارة فجوة حساسية أسعار الفائدة
51	2-2-3-2 إدارة فجوة الإستحقاق
52	1-2-2-3-2 فجوة الاستحقاق ومنحني العائد
53	3-2-3-2 التحليل بواسطة احتساب متوسط الأمد
54	4-2-3-2 سوق المبادلات (المقايسات)
58	3-3-2 إدارة صافي هامش الفائدة المثالي
61	2-3-4 دور السياسة النقدية في إدارة صافي هامش الفائدة في المصارف
64	<b>خاتمة</b>
117 - 65	<b>الفصل الثالث: محددات صافي هامش الفائدة المصرفية</b>
66	<b>مقدمة</b>
67	<b>المبحث الأول: المتغيرات الداخلية للمصرف</b>
67	1-1-3 كفاءة العمليات
68	1-1-1-3 أثر كفاءة العمليات على صافي هامش الفائدة المصرفية
71	2-1-3 الأمان المصرفـي
72	1-2-1-3 أثر الأمان المـصرفـي على صافي هامش الفائدة المصرفـية
76	3-1-3 مخاطر الائتمـان
77	1-3-1-3 أثر مخاطر الائتمـان على صافي هامش الفائدة المصرفـية
79	4-1-3 حجم المصرف
79	1-4-1-3 أثر حجم المصرف على صافي هامش الفائدة المصرفـية
82	1-3-5 نسبة الائتمـان
82	1-5-1-3 أثر نسبة الائتمـان على صافي هامش الفائدة المصرفـية
85	1-6-1-3 نسبة الاحتياطي الإلزامي
85	1-6-1-3 أثر نسبة الاحتياطي الإلزامي على صافي هامش الفائدة المصرفـية
88	7-1-3 هيكل الودائع
89	1-7-1-3 أثر هيكل الودائع على صافي هامش الفائدة المصرفـية
92	<b>المبحث الثاني: متغيرات الاقتصاد الكلي</b>
92	1-2-3 الناتج المحلي الإجمالي

92	1-1-2-3 أثر الناتج المحلي الإجمالي على صافي هامش الفائدة المصرفية
95	2-2-3 التضخم
95	1-2-2-3 أثر التضخم على صافي هامش الفائدة المصرفية
98	3-2-3 سعر الصرف
99	1-3-2-3 أثر سعر الصرف على صافي هامش الفائدة المصرفية
101	4-2-3 سعر الفائدة
101	1-4-2-3 أثر سعر الفائدة على صافي هامش الفائدة المصرفية
106	<b>المبحث الثالث: متغيرات الهيكل المالي</b>
106	1-3-3 تطور سوق الأوراق المالية
107	1-1-3-3 أثر تطور سوق الأوراق المالية على صافي هامش الفائدة المصرفية
109	2-3-3 حجم القطاع المصرفي
109	1-2-3-3 أثر حجم القطاع المصرفي على صافي هامش الفائدة المصرفية
110	3-3-3 التركيز المصرفي
113	1-3-3-3 أثر التركيز المصرفي على صافي هامش الفائدة المصرفية
117	خاتمة
178-118	<b>الفصل الرابع: دراسة وتحليل محددات صافي هامش الفائدة المصرفية</b>
119	مقدمة
120	<b>المبحث الأول: الجهاز المركزي في الجمهورية العربية السورية</b>
120	1-1-4 واقع الجهاز المركزي في الجمهورية العربية السورية
123	1-1-4 لمحه عن المصادر محل الدراسة
128	<b>المبحث الثاني: دراسة أثر العوامل المحددة لصافي هامش الفائدة المصرفية</b>
128	1-2-4 طبيعة البيانات المدروسة
129	2-2-4 النموذج والأسلوب الإحصائي المستخدم
137	3-2-4 افتراضات نموذج الانحدار
139	4-2-4 دراسة خصائص صافي هامش الفائدة المصرفية والمتغيرات المستقلة
145	5-2-4 دراسة الارتباط بين صافي هامش الفائدة المصرفية والمتغيرات المستقلة
148	6-2-4 دراسة أثر العوامل المحددة لصافي هامش الفائدة المصرفية وفق نماذج الانحدار
148	6-2-4 دراسة أثر العوامل المحددة لصافي هامش الفائدة المصرفية وفق نماذج الانحدار العام

150	4-2-6-2-4 دراسة أثر العوامل المحددة لصافي هامش الفائدة المصرفيه وفق نموذج الانحدار ذو الآثار الثابتة
152	4-2-6-3 دراسة أثر العوامل المحددة لصافي هامش الفائدة المصرفيه وفق نموذج الانحدار ذو الآثار العشوائية
155	4-2-7 اختبار الفرضيات
155	4-2-7-1 اختبار الفرضية الرئيسية الأولى
155	4-2-7-1-1 اختبار الفرضية الفرعية الأولى
160	4-2-7-1-2 اختبار الفرضية الفرعية الثانية
163	4-2-7-1-3 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة
171	4-2-7-2-2 اختبار الفرضية الرئيسية الثانية
174	<b>المبحث الثالث: النتائج والتوصيات</b>
174	4-3-1 النتائج
176	4-3-2 التوصيات
179	<b>قائمة المراجع</b>
192	<b>الملحق</b>

## قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1.1)	أهمية حجم الاستثمار في القروض بالنسبة لحجم مصادر الأموال في المصارف السورية	5
الجدول رقم (1.2)	حجم أصول عينة البحث بالنسبة لحجم أصول مجتمع البحث في عام (2010)	193
الجدول رقم (2.1)	أهمية حجم الاستثمار في القروض بالنسبة لحجم مصادر الأموال في المصارف السورية	33
الجدول رقم (2.2)	أهمية عوائد الفوائد بالنسبة لإجمالي الدخل التشغيلي في المصارف السورية	34
الجدول رقم (2.3)	أهمية نفقات الفوائد بالنسبة لإجمالي النفقات التشغيلية في المصارف السورية	35
الجدول رقم (2.4)	أمثلة عن الأصول والخصوم القابلة للتسعير والأصول والخصوم غير القابلة للتسعير	47
الجدول رقم (2.5)	كيفية تعامل الإدارة مع فجوة حساسية أسعار الفائدة الموجبة والسلبية	49
الجدول رقم (2.6)	مثال توضيحي للتحليل بواسطة احتساب متوسط الأمد	53
الجدول رقم (3.1)	العوامل الداخلية للمصرف وأثرها المتوقع على صافي هامش الفائدة (NIM)	91
الجدول رقم (3.2)	متغيرات الاقتصاد الكلي وأثرها المتوقع على صافي هامش الفائدة (NIM)	105
الجدول رقم (3.3)	متغيرات الهيكل المالي وأثرها المتوقع على صافي هامش الفائدة (NIM)	116
الجدول رقم (4.1)	افتراضات النموذج الخطي ودرجة الامتثال لها	138
الجدول رقم (4.2)	إحصائيات البوافي	193
الجدول رقم (4.3)	الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المدروسة	194
الجدول رقم (4.4)	مصفوفة الارتباط للمتغيرات المدروسة	195
الجدول رقم (4.5)	توصيف خصائص صافي هامش الفائدة والمتغيرات المستقلة	139
الجدول رقم (4.6)	الارتباط بين صافي هامش الفائدة والمتغيرات المستقلة	145
الجدول رقم (4.7)	نموذج الانحدار العام	149
الجدول رقم (4.8)	نموذج الانحدار ذو الآثار الثابتة	151
الجدول رقم (4.9)	نموذج الانحدار ذو الآثار العشوائية	153
الجدول رقم (4.10)	اختبار هوسمان (Hausman)	154
الجدول رقم (4.11)	نموذج الآثار الثابتة للعوامل الداخلية للمصارف المدروسة	156
الجدول رقم (4.12)	نموذج الآثار الثابتة لمتغيرات الاقتصاد الكلي المدروسة	161
الجدول رقم (4.13)	نموذج الآثار الثابتة لمتغيرات الهيكل المالي المدروسة	164
الجدول رقم (4.14)	نموذج الآثار الثابتة للعوامل الداخلية للمصارف والعوامل الخارجية المدروسة	168
الجدول رقم (4.15)	مقارنة بين معاملات العوامل الداخلية للمصارف ذات الدلالة الإحصائية في نموذج الآثار الثابتة وفقاً للفرضية الفرعية الأولى والفرضية الرئيسية الأولى	170
الجدول رقم (4.16)	نموذج الآثار الثابتة للعوامل الخارجية المدروسة	172

## قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1.1)	نموذج البحث	12
الشكل رقم (2.1)	نموذج توضيحي لصافي هامش الفائدة المصرفية وفق نظرية الأموال القابلة للإقراض	18
الشكل رقم (2.2)	صافي هامش الفائدة في المصارف السورية خلال الفترة (2006-2011)	29
الشكل رقم (2.3)	أهمية عوائد الفوائد بالنسبة لإجمالي الدخل التشغيلي في المصارف السورية	34
الشكل رقم (2.4)	أهمية نفقات الفوائد بالنسبة لإجمالي النفقات التشغيلية في المصارف السورية	35
الشكل رقم (2.5)	المبادلة الأولى لسعر الفائدة من جانب الموجودات	55
الشكل رقم (2.6)	المبادلة الثانية لسعر الفائدة من جانب المطلوبات	57
الشكل رقم (2.7)	المنطقة المثالية لإدارة صافي هامش الفائدة	60
الشكل رقم (3.1)	كفاءة العمليات في المصارف السورية خلال الفترة (2006-2011)	70
الشكل رقم (3.2)	الأمان المغرفي في المصارف السورية خلال الفترة (2006-2011)	75
الشكل رقم (3.3)	مخاطر الائتمان في المصارف السورية خلال الفترة (2006-2011)	78
الشكل رقم (3.4)	حجم المصارف في سوريا خلال الفترة (2006-2011)	81
الشكل رقم (3.5)	نسبة الائتمان في المصارف السورية خلال الفترة (2006-2011)	84
الشكل رقم (3.6)	نسبة الاحتياطي الإلزامي في المصارف السورية خلال الفترة (2006-2011)	87
الشكل رقم (3.7)	هيكل الودائع في المصارف السورية خلال الفترة (2006-2011)	90
الشكل رقم (3.8)	معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي بسعر السوق في سوريا خلال الفترة (2006-2011)	94
الشكل رقم (3.9)	معدلات التضخم في سوريا خلال الفترة (2006-2011)	97
الشكل رقم (3.10)	سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2006-2011)	100
الشكل رقم (3.11)	نموذج مبسط لأثر سعر الفائدة على اختيار المشروعات ودراسة حالة صافي هامش الفائدة	102
الشكل رقم (3.12)	المتوسط السنوي المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل سنة بالليرة السورية خلال الفترة (2006-2011)	104
الشكل رقم (3.13)	تطور سوق دمشق للأوراق المالية في سوريا خلال الفترة (2006-2011)	108
الشكل رقم (3.14)	حجم القطاع المغرفي في سوريا خلال الفترة (2006-2011)	110
الشكل رقم (3.15)	التركيز المغرفي في سوريا خلال الفترة (2006-2011)	115

# الفصل الأول

الإطار العام للمبحث

## 1-1 المقدمة:

تتصاعد أهمية الاستقرار المالي لمجمل الأنشطة الاقتصادية بشكل متزايد، وذلك في ظل حالة عدم الاستقرار والأزمات التي يعيشها الاقتصاد العالمي. وبما أن النظام المصرفي أحد المكونات الأساسية في النظام المالي الكلي، فإن معرفة سلوك المصرف هو أمر حيوي ومتطلب أساسي حتى يتم فهم عمل القطاع المالي ككل، وتدعم حالة الاستقرار. وبالتالي صانعو القرار هم الأكثر حاجة لفهم سلوك المصارف، فالقرارات الأكثر فعالية هي تلك التي تدعم متانة النظام المصرفي بشكل خاص والنظام المالي بشكل عام.

إن القطاع المصرفي مازال المصدر المهيمن لتمويل قطاع الأعمال، وخصوصاً في الدول النامية، وذلك في ظل حداثة نشأة سوق رأس المال. فالقطاع المصرفي له دور رئيسي ك وسيط في تخصيص الموارد المالية وتوزيعها في الاقتصاد بين المدخرين متمثلة بوظيفة قبول الودائع وبين المقرضين متمثلة بمنح التسهيلات الائتمانية، ومما لا شك فيه أن المصرف كغيره من شركات الأعمال يطمح بالدرجة الأولى من خلال نشاطاته المختلفة إلى تحقيق أرباح مناسبة وتعظيمها باستمرار، وهنا يقع على المصرف مهمة التنسيق بين قراري الاستثمار والتمويل بهدف إدارة المخاطر وتفادي أثرها على عائد المصرف وقيمة السوقية، وعملية التنسيق هذه منوطة بإدارة الموجودات والمطلوبات في المصرف. ويتمثل المسعى الأولى لإدارة الموجودات والمطلوبات في تنمية صافي هامش الفائدة، والذي ينبع من خلال الفرق بين الفوائد المقبوسة لقاء القروض الممنوحة والفوائد المدفوعة على الودائع، ويتم ذلك من خلال التأكيد باستمرار بأن عوائد الفوائد تفوق نفقات الفوائد.

لذلك فالصرف عليه أن يقوم بالموازنة بين العائد والمخاطر من خلال سياساته المختلفة، فالجانب الأكبر من مصاريف المصرف تتكون من تكاليف ثابتة، والتي تمثل في الفوائد المدفوعة على الودائع، كما أن عوائد المصرف الناجمة عن فوائد القروض الممنوحة ما زالت تُشكل المصدر الأكثر مساهمة في الدخل الإجمالي المتحصل للمصارف، وهذا يعني أن أرباح تلك المصارف أكثر تأثراً بعوائدها الناجمة عن الفوائد وذلك بالمقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى، لذا تعد المصارف من أكثر منشآت الأعمال تعرضًا لآثار الرفع المالي، فإذا ما زادت عوائد الفوائد في المصرف بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر وعلى العكس من ذلك إذا انخفضت عوائد الفوائد بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر، بل قد تتحول أرباح المصرف إلى خسائر.

من خلال ما تقدم، يسعى الباحث في هذا البحث إلى طرح مسألة العوامل المحددة لصافي هامش الفائدة في المصارف السورية، سواء كانت هذه العوامل داخلية أم خارجية، ليتم تداولها في القطاع المصرفي السوري بشكل يسهم في الحفاظ على صافي هامش الفائدة ملائم ويكفل تعظيم الأرباح.

## 2- مشكلة البحث:

على الرغم مما يشكله القطاع المصرفي في الجمهورية العربية السورية من أهمية، وما طرأ عليه من تطور ملحوظ في عدد المصارف الخاصة وفروعها العاملة فيها على مدار الأعوام القليلة الماضية، إلا أنه من الملحوظ أن معظم المصارف التقليدية الخاصة قد حققت مستويات متباينة من الأرباح وذلك إذا ما تم قياسها من جانب صافي هامش الفائدة، فمثلاً بلغ صافي هامش الفائدة لعام (2011) في البنك العربي - سورية نسبة (3.39%)، بينما بلغ صافي هامش الفائدة لنفس العام في بنك سوريا والمهجر نسبة (2.54%)، وكانت النسبة (1.89%) في بنك بيبلوس - سورية لنفس العام أيضاً، وفي عام (2010) بلغ صافي هامش الفائدة في في البنك العربي - سورية نسبة (2.76%)، بينما بلغ صافي هامش الفائدة لنفس العام في بنك بيبيو السعودي الفرنسي نسبة (1.84%)، وكانت النسبة (1.79%) في بنك عوده - سورية لنفس العام أيضاً<sup>1</sup>، وبذلك فإن هذا الأمر يشكل مشكلة بحثية تستوجب الدراسة والتعمق في بحث الأسباب الكامنة وراء ذلك التباين، وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

- إلى أي حد يمكن أن يكون الاختلاف في صافي هامش الفائدة وبالتالي ربحية المصارف عائد للعوامل الداخلية للمصرف، وإلى أي مدى يجب على إدارة تلك المصارف تهيئة المناخ الملائم لتعزيز هذه العوامل باختلاف الأهمية النسبية لها بما يضمن للمصارف استمراريتها ونجاحها في تحقيق أهدافها.
- إلى أي حد يمكن للبيئة المحيطة ومن ثم العوامل الخارجية ممثلة بمتغيرات الاقتصاد الكلي ومتغيرات الهيكل المالي التأثير في صافي هامش الفائدة، وبالتالي هل للمنافسة الضعيفة أو الاحتكار في السوق المصرفي السوري دور في تباين صافي هامش الفائدة بين المصارف.
- أيهما أكثر تأثيراً على صافي هامش الفائدة المصرفية، العوامل الخارجية أم العوامل الداخلية للمصرف.
- هل يمكن التنبؤ وبالتالي التحكم بصافي هامش الفائدة المصرفية كأحد أهم مقاييس الأداء في المصارف، من خلال نماذج رياضية معبرة عن العلاقة بين صافي هامش الفائدة المصرفية والعوامل المحددة لها.

---

<sup>1</sup> البيانات المالية الموحدة للمصارف المذكورة.

**1-3 أهداف البحث:**

لقد هدف البحث إلى:

- التعرف على مفهوم صافي هامش الفائدة المصرفية وأبعاده المعاصرة، إضافة لطرق قياسه، والتطرق إلى مدى أهمية صافي هامش الفائدة ودلائله، والممارسات السلبية لإدارة صافي هامش الفائدة المصرفية.
- التعرف على العوامل الداخلية للمصرف ومتغيرات الاقتصاد الكلي ومتغيرات الهيكل المالي المدروسة وأثرها المتوقع على صافي هامش الفائدة المصرفية ومدى تطبيقها على عينة البحث.
- توضيح العلاقة بين العوامل المحددة المدروسة وصافي هامش الفائدة في المصرف، ومدى شدة واتجاه العلاقة من خلال دراسة الأثر و توضيحه.
- تقديم نموذج مقترن لكل مصرف على حدا، بحيث يهدف إلى تعزيز العوامل التي من شأنها المحافظة على الأرباح وزيادتها مع الحفاظ على التنافسية المطلوبة، وذلك من خلال صافي هامش الفائدة، ومعالجة العوامل التي تؤدي إلى تحقيق الخسائر أو تخفيض ربحية المصارف لنفاذها ووضع الحلول الملائمة لها.

**1-4 أهمية البحث:**

تبعد أهمية البحث من أهمية صافي هامش الفائدة بالنسبة للمصارف التقليدية باعتباره معياراً للربحية والمركز المالي وللمقارنة مع أداء المصارف الأخرى، حيث أن حجم أعمال المصارف التقليدية يتركز في أنشطته التجارية من خلال القروض والودائع، ويحقق المصرف وبالتالي معظم أرباحه من هذه الأنشطة عن طريق صافي هامش الفائدة. وبناءً عليه تزداد أهمية صافي هامش الفائدة المصرفية طالما تزايدت أهمية الدور الذي تلعبه توظيفات المصرف لأمواله، وخاصة الاستثمار في القروض، على اعتبار أن هذه القروض مُدرة لفوائد.

الجدول التالي يوضح حجم مصادر الأموال وحجم الاستثمار في القروض وأهميتها في المصارف التقليدية الخاصة السورية: (الأرقام بالليرة السورية).

### الجدول رقم (1.1)

**أهمية حجم الاستثمار في القروض بالنسبة لحجم مصادر الأموال في المصارف التقليدية الخاصة السورية\***

نسبة الاستثمار في القروض من مصادر الأموال	حجم الاستثمار في القروض	حجم مصادر الأموال	العام
%19.10	34,617,249,205	181,179,206,114	<b>2006</b>
%24.23	65,330,456,442	269,526,807,990	<b>2007</b>
%32.39	106,006,417,241	327,246,839,732	<b>2008</b>
%34.78	134,205,013,155	385,830,396,849	<b>2009</b>
%40.03	185,244,840,882	462,739,488,731	<b>2010</b>
%44.79	158,495,875,011	353,808,809,648	<b>2011</b>

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف السورية خلال الفترة المدروسة

وبالتالي تصبح محاولة تقديم إطار نظري لفهم إدارة هامش الفائدة والعوامل المحددة له أمراً ضرورياً بمتانته نقطة الانطلاق في توضيح دور وآلية الوساطة المالية التي تقوم بها المصارف، فتساهم في تسليم الضوء على أحد المواضيع الهامة وال المتعلقة بالعوامل المحددة على هامش الفائدة المصرافية. وأما من الناحية العملية فتبعد أهمية البحث من خلال تطبيق الدراسة ومؤشراتها على المصارف التقليدية الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية، ومحاولة التوصل إلى نماذج رياضية صحيحة علمياً ممكنة التطبيق على أرض الواقع تؤدي إلى استقرار صافي هامش الفائدة قدر الإمكان. كما يقوم هذا البحث بفتح المجال أمام دراسات أخرى لتتناول بالدراسة المزيد من العوامل المحددة لصافي هامش الفائدة في المصارف السورية.

### 1-5 الدراسات السابقة:

لقد تناولت قلة من الدراسات العربية موضوع العوامل المحددة لصافي هامش الفائدة المصرافية. في حين كان هناك العديد من الدراسات الأجنبية التي تناولت هذا الموضوع وعرضته من جوانب مختلفة. ومن أهم الدراسات العربية والأجنبية في هذا المجال، ما يلي:

\* المصارف الخاصة عينة الدراسة

### - الدراسات باللغة العربية:

#### 1- دراسة (مفلح عقل، 2003) بعنوان "أسعار الفوائد المصرفية في السوق الأردني" :

ركزت الدراسة على العوامل المؤثرة في ارتفاع هامش الفائدة المصرفية في الأردن وتقديرها بالنسبة للدول المتشابهة الخصائص مع الأردن، وذلك عن الفترة الممتدة من أعوام (1997-2003)، ووجدت الدراسة أنه على الرغم من أن متوسط هامش الفائدة في الأردن البالغ (6.3%) يعتبر مرتفع في تلك الفترة، إلا أنه لا يعتبر بعيداً عن هامش الفائدة السائد في الدول النامية، فهو يعتبر مقارباً لهامش في دول تشيلي، لاتفيا، لبنان و بولندا. وقد تبين أيضاً بأن معدل الفائدة على الودائع يتأثر بشكل أكبر بالمتغيرات وأسعار الفائدة العالمية من معدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية. والسبب في ارتفاع الهامش لا يعود إلى ارتفاع أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية، وإنما يعود لأنخفاض سعر الفائدة على الودائع، لأن تسعيرها يتأثر بالتطورات في الأسواق العالمية، وذلك لأنفتاح السوق الأردني عليها. كما وجدت الدراسة أن مخصصات الديون غير العاملة ليس لها أية أثر يذكر على الهامش، ومن أهم العوامل المؤثرة على ارتفاع هامش الفائدة هي: انخفاض مدى المنافسة بين المصارف، وحجم المخاطر المرتفعة للسوق، وضعف المصارف وانخفاض دخلها، وعدم وجود مزايا الحجم الكبير بسبب محدودية السوق، وارتفاع التكاليف التشغيلية الثابتة، ووجود محددات على رأس المال.

وعلى الرغم مما قدمته هذه الدراسة حول الجدل القائم عن مدى ارتفاع هامش الفائدة المصرفية في الأردن، إلا أنها لم تتناول العوامل المؤثرة في هامش الفائدة بالكامل من حيث التأثير الإيجابي أو السلبي، بل اقتصرت على العوامل المؤثرة على ارتفاع هامش الفائدة.

#### 2- دراسة (محمد العفري وجمال الحمصي، 1993) بعنوان "هامش الفائدة في السوق المصرفية الأردني":

لقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة هامش الفائدة الذي تناقضه المصارف التجارية الأردنية وذلك من خلال إجراء دراسة مقارنة بين المصارف التجارية الأردنية وبين مصارف دول المجاورة. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها ما يلي:

أ- رغم أن غالبية الإتجهادات تُعزى حدث اتساع الهامش إلى حدث سياسة التعويم المتتبعة في تلك الفترة، إلا أن هذا الاستنتاج ليس دقيقاً تماماً، بحيث أن هذا التزامن بين الحدين لا يعكس السببية القوية بالضرورة وأن الاتساع يمكن تفسيره بعوامل أخرى مستقلة عن قرار التعويم، كما أن وجود مظاهر التعويم الأساسية قبل تاريخ الإعلان الرسمي عن التعويم الكامل وتبني سياسة التدرج في سياسة التعويم يشكك في قوة العلاقة بين التعويم والاتساع.

بـ- إن اتساع هامش الفائدة يُعزى إلى مجموعة متداخلة من العوامل، يشكل التعوييم بيئه ملائمة لظهور تأثيرها على أرض الواقع، وأن عوامل الاتساع تقسم إلى مجموعتين: داخلية وخارجية، فالداخلية تتعلق بطبيعة وهيكل السوق المصرفي الأردني أو مدى تنافسيته، أما الخارجية تتعلق بيئه العمل المصرفي الأردني وظروفه الحالية لا سيما فيما يتعلق بالأنظمة والتعليمات المصرفية التي تحكم سير عمله في المرحلة الحالية، ومن هذه العوامل: السيولة الفائضة، ورفع متطلبات الاحتياطي الإلزامي، وكفاية رأس المال، وفرض السقوف الائتمانية، ومعدلات الضريبة المرتفعة، إضافة إلى ارتفاع المخاطر المصرفية.

تـ- إن هامش الفائدة في المصارف التجارية الأردنية والذي يتصنف بشح رأس المال وارتفاع معدل التضخم في تلك الفترة هو هامش مناسب مقارنة مع الدول الأخرى.

وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسة في الكشف عن أسباب ارتفاع هامش الفائدة، فإنه يوجد مأخذ على هذه الدراسة، وهو احتساب هامش الفائدة لفترة ما قبل التعوييم على أساس الفرق بين المعدل الحسابي البسيط الأعلى والأدنى لسعر الفائدة على كل من القروض والودائع، متجاهلة عدة اعتبارات هامة في احتساب الكلفة والمربود وهي: الاحتياطي النقدي ومتطلبات السيولة، وعدم إمكانية إقراض كامل الودائع.

#### - الدراسات باللغة الإنكليزية:

1- دراسة (Hassan Hamadi & Ali Awdeh, 2012) بعنوان " محددات صافي هامش الفائدة المصرفية بالتطبيق على القطاع المصرفي اللبناني ".

#### "The Determinants of Bank Net Interest Margin- Evidence from the Lebanese Banking Sector"

قامت هذه الدراسة بتحليل محددات هامش الفائدة للمصارف التجارية اللبنانية مستخدمة العوامل الداخلية للمصارف ومحددات الصناعة، بالإضافة إلى السياسة النقدية المتتبعة ومتغيرات الاقتصاد الكلي وذلك عن الفترة الممتدة بين الأعوام (1996 - 2009). وقد توصلت الدراسة إلى نتائج تشير إلى أن هامش الفائدة ظهر بشكل مختلف ما بين المصارف المحلية والمصارف الأجنبية، فمثلاً وُجد أن متغيرات المصارف المحلية كحجم المصرف، السيولة، الكفاءة، والتوزع المنخفض، رأس المال ومخاطر الائتمان، جميعها لها تأثير سلبي على هامش الفائدة، بالمقابل كانت متغيرات معدل نمو الودائع، الاقتراض، التضخم، معدل خصم المصرف المركزي، الادخار القومي، الاستثمار المحلي، السعر ما بين المصارف، جميعها لها أثر إيجابي على هامش الفائدة. بينما في المصارف الأجنبية وُجد أن متغيرات الحجم، السيولة، رأس المال، ومخاطر الاقتراض ليس لها أي تأثير معنوي على هامش الفائدة، الأمر الآخر المثير للاهتمام هو أن متغيرات الاقتصاد الكلي، محددات الصناعة، معدل خصم المصرف المركزي والسعر ما بين المصارف، جميعها كان تأثيرها ضعيف جداً على هامش الفائدة في المصارف الأجنبية. والملحوظ من هذه الدراسة أنها استخدمت مجموعة واسعة من المتغيرات المفسرة

لها مش الفائدة في المصارف اللبنانية، إلا أنها لم تُفسِّر أسباب الاختلاف الذي وُجد ما بين نتائج المصارف المحلية والأجنبية.

- دراسة (Germán Espinosa & Antonio Moreno & Fernando de Gracia, 2011) بعنوان "صافي هامش الفائدة المصرفية في الألفية الجديدة، محاسبة كلية من منظور دولي".

#### "Banks' Net Interest Margin in The 2000s: A Macro-Accounting International Perspective "

قامت هذه الدراسة باختبار محددات صافي هامش الفائدة في الصناعة المصرفية لـ (15) دولة متقدمة وناشرة، حيث قدمت ثلاثة إسهامات رئيسية فيما يتعلق بالدراسات والأدبيات السابقة في هذا المجال، أولاً، قامت بتحليل محددات صافي هامش الفائدة المصرفية في الأعوام التي قادت إلى الأزمة المالية في عام (2008)، حيث ضمت الفترة الممتدة بين أعوام (1999 - 2008). ثانياً، تم الأخذ بالحسبان دور الفروقات بالنسبة لمعايير المحاسبة المستخدمة باختلاف الدول. ثالثاً، تم استخدام منهجية تقدير تجميعية متعددة الاتجاهات والتي تحكم بالسلسل الزمنية المستندة على متغيرات الاقتصاد الكلي ومتغيرات المصارف الداخلية، وقد وجدت الدراسة أن نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول لها أثر إيجابي قوي على صافي هامش الفائدة. كما وُجد أن استقرار وصلابة السوق المالي هو المتغير الأكثر تأثيراً على تخفيض صافي هامش الفائدة، وهذا ما يحث السلطات النقدية لوضع أسعار فائدة مستقرة كأحد أهداف السياسة النقدية. كما أظهرت الدراسة أن معدلات التضخم المنخفضة تقود إلى صافي هامش فائدة منخفض أيضاً.

وبالرغم من قوة هذه الدراسة من حيث الحدود المكانية، إلا أن هذه الميزة كانت في بعض الأحيان سلبية وذلك كون المقارنة بين الدول المتقدمة والناشرة ظالمة في مواضع عديدة. كما أنها لم تقدم دليل واضح حول اختلاف تأثير تلك الدول بالأزمة المالية العالمية.

- دراسة (Kim Hawtrey & Hanyu Liang, 2008) بعنوان " هامش فائدة المصارف في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ".

هذه الدراسة قامت بتوسيع نطاق البحوث المتطرفة لقضية هامش الفائدة المصرفية وذلك باستخدام دراسة تطبيقية قائمة على سلسل زمنية تغطي القطاع المصرفي لـ (14) دولة من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، وذلك عن الفترة الممتدة بين أعوام (1987 - 2001). كل قطاع مصرفي في الدول قيد الدراسة تم معالجته على أنه مؤسسة واحدة تُظهر النفور من الخطر وتقوم بتنسيق معدلات الفائدة على الودائع والقروض لموازنة الطلب العشوائي للقروض أو سحب الودائع، حيث استخدمت النموذج الذي تم تطويره من قبل (Ho and Saunders ,1981).

ونموذج الأثر العشوائي في تحليل البيانات واستخلاص النتائج. وقد وجدت الدراسة أن صافي هامش الفائدة يتتأثر بكل من قوة السوق، التكلفة التشغيلية، النفور من الخطر، تذبذب معدل الفائدة، مخاطر الاقتراض وجودة الإدارة، حيث أن جميعها لها تأثير إيجابي على صافي هامش الفائدة.

وهناك مأخذ على هذه الدراسة، وهو أن تركيزها الوحيد كان على العوامل الداخلية للمصرف المؤثرة على هامش الفائدة، وبالتالي التغاضي عن دور البيئة الخارجية للمصرف، والتي كما أثبتت الدراسات لها أثر هام على هامش الفائدة المصرفية.

**4 - دراسة (Demerguc-Kunt A., and Huizingha H., 1999)** بعنوان "محددات صافي هامش الفائدة والربحية في المصارف التجارية: تطبيق دولي".

#### **"Determinants of Commercial Bank Interest Margins and Profitability: Some International Evidence"**

قامت هذه الدراسة باختبار محددات صافي هامش الفائدة و الربحية للمصارف لعينة مكونة من (80) دولة خلال الفترة (1988 - 1995). وقد تضمنت الدراسة عدة مجموعات من المتغيرات منها مؤشرات المصارف، الأوضاع الاقتصادية، السياسات الضريبية، التشريعات، والهيكل المالي. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه كلما زادت نسبة أصول المصارف إلى الناتج المحلي الإجمالي و كلما قلت نسبة التركز في السوق المصرفي، أدى ذلك لانخفاض هامش الفائدة. كذلك وجدت الدراسة بأن المصارف الأجنبية تحقق هامش فائدة أعلى من المصارف المحلية في الدول النامية، بينما يحدث العكس في الدول المتقدمة.

**5 - دراسة (Jude Doliente, 2003)** بعنوان " محددات صافي هامش الفائدة في المصارف الآسيوية الجنوبية".

"Determinants of Bank Net Interest Margins of Southeast Asia".

من خلال هذه الدراسة تم اختبار محددات هامش الفائدة للمصارف في أربعة من دول من جنوب شرق آسيا، وتم إجراء تحليل الانحدار على مرحلتين. وقد دلت نتائج تحليل الانحدار الأول بأن هامش الفائدة يتحدد بشكل جزئي من خلال العوامل المرتبطة بالمصرف وهي المصاريف التشغيلية، رأس المال، نوعية القروض، الضمانات، والأصول السائلة. أما نتائج الانحدار الثاني فقد دلت على أن هامش سعر الفائدة وبالرغم من حساسيته للتغيرات في سعر الفائدة في الأجل القصير، يبقى متاثراً بالهيكل غير التنافسي للقطاع المصرفي في منطقة الدراسة. وأخيراً، فقد خلصت الدراسة إلى حدوث انخفاض في هامش الفائدة بعد عام (1997) مما يعكس انخفاض الربحية التي شهدتها المصارف في منطقة جنوب شرق آسيا على خلفية القروض المتعثرة الكثيرة بعد حدوث أزمة آسيا المصرفية وأزمة العملة.

### ما يتميز به هذا البحث عن الدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراسات السابقة نجد أن العديد من الدراسات أوجدت وتبنت عدة نماذج ومداخل خاصة بها ضمن نطاق محددات صافي هامش الفائدة المصرفية، فأغلب الدراسات تناولت مجموعات مختلفة من المتغيرات المفسرة لصافي هامش الفائدة المصرفية، بالإضافة للنتائج المتباينة التي تم استخلاصها، وحاول الباحث في هذا البحث جمع أشمل مجموعة من العوامل المحددة لصافي هامش الفائدة المصرفية سواءً مستفيدين من تجارب الاختبارات الحاصلة في البحوث السابقة أو يقيناً من الباحث بأن لقطاع المصرفي السوري خصوصية في طرح المتغيرات المتعلقة به.

وما يميز هذا البحث أيضاً، كونه العمل البحثي الأول في مجال محددات صافي هامش الفائدة بالنسبة للمصارف السورية التقليدية سواء العامة أو الخاصة، والتي مازالت تفتقر إلى الدراسات الكافية في هذا المجال، وإن كان لا يمكن أن يرجع هذا التقصير لسبب وحيد، ولكن قد يكون أحدها حداً ثالثاً القطاع المصرفي الخاص في سوريا.

### 6-1 فرضيات البحث:

لقد اعتمد الباحث في صياغته لفرضيات البحث على الصيغة العدمية، وقد قسم الباحث فرضيات البحث إلى فرضيتين رئيسيتين، بالإضافة إلى عدة فرضيات فرعية، وذلك على النحو التالي:

- **الفرضية الرئيسية الأولى:**

لا يوجد تأثير جوهري ذو دلالة إحصائية للعوامل الداخلية للمصرف والعوامل الخارجية على صافي هامش الفائدة للمصرف.

وتتضمن هذه الفرضية عدة فرضيات فرعية وهي:

- **الفرضية الفرعية الأولى:**

لا يوجد تأثير جوهري ذو دلالة إحصائية للعوامل الداخلية للمصرف على صافي هامش الفائدة للمصرف.

- **الفرضية الفرعية الثانية:**

لا يوجد تأثير جوهري ذو دلالة إحصائية لمتغيرات الاقتصاد الكلي على صافي هامش الفائدة للمصرف.

- **الفرضية الفرعية الثالثة:**

لا يوجد تأثير جوهري ذو دلالة إحصائية لمتغيرات الهيكل المالي على صافي هامش الفائدة للمصرف.

أما الفرضية الرئيسية الثانية فهي:

- **الفرضية الرئيسية الثانية:**

لا يوجد تأثير جوهري ذو دلالة إحصائية للعوامل الخارجية على صافي هامش الفائدة للمصرف.

**7- متغيرات البحث:****1- المتغير التابع:**

في هذا البحث يوجد متغير واحد وهو صافي هامش الفائدة المصرفية.

**2- المتغيرات المستقلة:**

تم تقسيم المتغيرات المستقلة إلى ثلاثة مجموعات من العوامل وهي:

**أ- العوامل الداخلية للمصرف:** وهي الخصائص المميزة لكل مصرف، وقد تم استخدام سبعة عوامل داخلية محددة لصافي هامش الفائدة المصرفية وهي: كفاءة العمليات، الأمان المصرفي، مخاطر الائتمان، حجم المصرف، نسبة الائتمان، نسبة الاحتياطي الإلزامي، وهيكل الودائع.

**ب- العوامل الخارجية:** وتتضمن كل من:

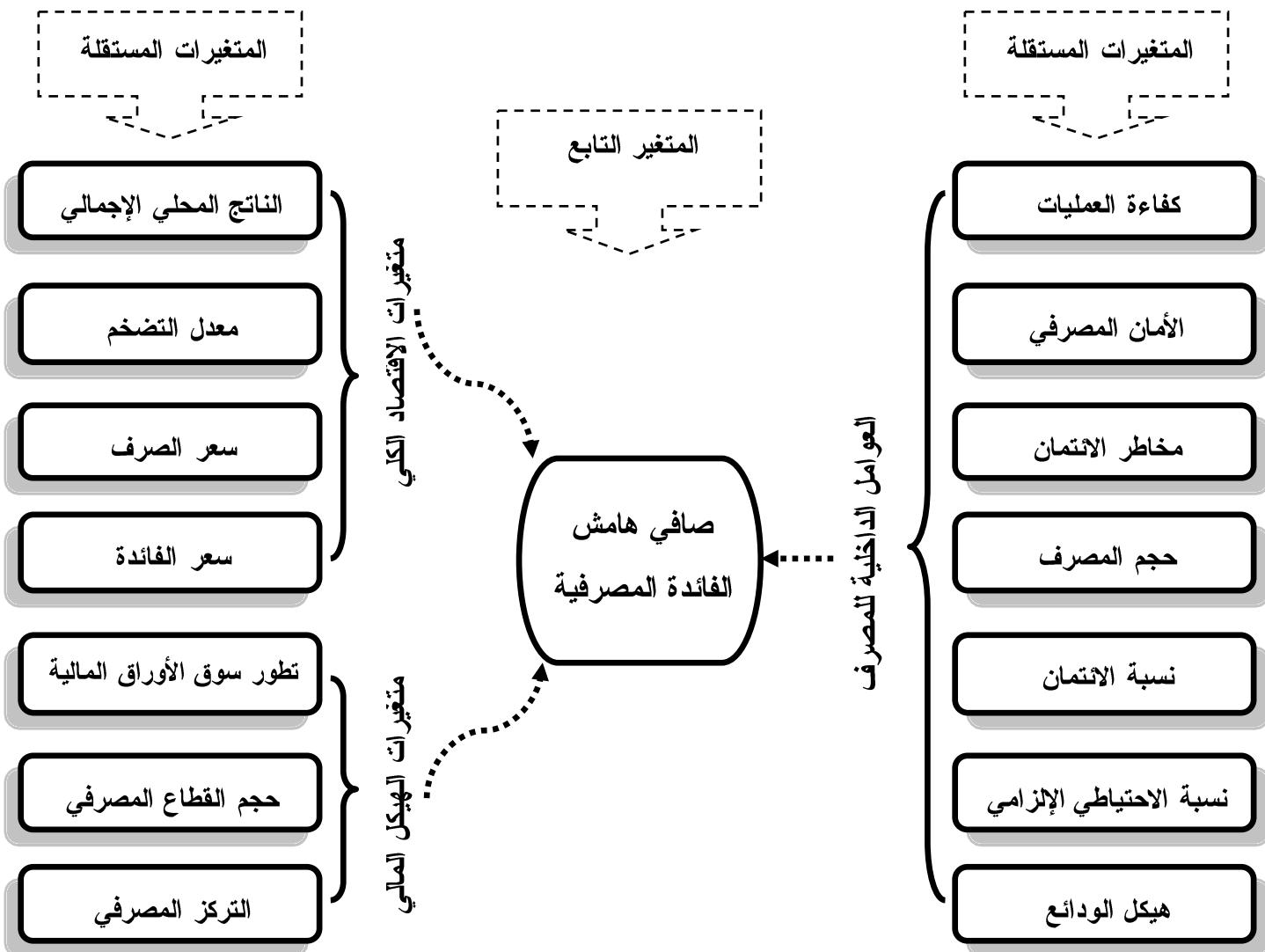
- **متغيرات الاقتصاد الكلي:** وقد تم استخدام أربعة متغيرات وهي: الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، سعر الصرف، وسعير الفائدة.

- **متغيرات الهيكل المالي:** وقد تم تمثيلها بثلاثة متغيرات وهي: تطور سوق الأوراق المالية، حجم القطاع المصرفـي، والتركيز المصرفـي.

وبالتالي نموذج البحث سيتمثل بالشكل التالي:

الشكل رقم (1.1)

## نموذج البحث



المصدر: من إعداد الباحث

## 1- حدود البحث:

يتناول البحث الفترة الممتدة ما بين الأعوام (2006 - 2011) والتي تمثل بداية أعمال المصارف الخاصة في سوريا وحتى العام (2011)، وذلك لكونه يتضمن أحدث القوائم المالية والنشرات الإحصائية المنصورة للمتغيرات المدروسة.

**1-9 منهجة البحث:****1-9-1 الجانب النظري :**

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع البيانات اللازمة من مصادر البيانات الثانوية، والمتمثلة بشكل أساسي بالقوائم المالية للمصارف التقليدية محل الدراسة، والمنشورة في الصحف والتقارير المالية السنوية، وكذلك الإحصائيات الصادرة عن مصرف سوريا المركزي، بالإضافة إلى الاستفادة من الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك الكتب والنشرات والتقارير الدورية المنشورة بهذا الخصوص.

**1-9-2 الجانب التطبيقي:**

يعتمد البحث على دراسة طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث المستقلة والمتغير التابع، ومن ثم تحليل هذه العلاقة وأثرها بالاعتماد على نماذج تحليل الانحدار، ممثلة بالنموذج العام ونموذج الأثر الثابت ونموذج الآثار العشوائية، وذلك من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي (Eviews) و(SPSS).

**1-10 مجتمع وعينة البحث:**

يتكون مجتمع البحث من المصارف التقليدية الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية والبالغ عددها أحد عشر مصرفًا تقليديًّا خاصًّا وذلك حتى نهاية العام (2011)، أما عينة البحث فتتكون من ستة مصارف تقليدية خاصة وهي: بنك سورية والمهجر، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك بيبيو السعودي الفرنسي، البنك العربي - سورية، بنك بيلوس - سورية، وبنك عوده - سورية. ويكون السبب في اختيار هذه العينة كون هذه المصارف هي المصارف الأقدم في التأسيس وبالتالي توفر المرونة في اختيار المدة الزمنية قيد الدراسة، كما أن نسبة أصول هذه المصارف من إجمالي أصول المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سوريا تُقارب (84%) في نهاية عام (2010)<sup>2</sup>، وهذا ما يعكس أهمية تمثيل هذه العينة لمجتمع البحث.

---

<sup>2</sup> الجدول رقم (1.2) في الملحق.

## **الفصل الثاني**

### **صافي هامش المفادة المصرفية**

**(المفهوم، المقاييس، الأهمية، الإدارة)**

**مقدمة:**

تمارس المصارف التقليدية دوراً أساسياً ك وسيط مالي يسعى لجذب المدخرات وتقديم التسهيلات الائتمانية، إذ يسعى المصرف إلى قبول أكبر قدر ممكن من الودائع (وهي بمعظمها ودائع بفوائد) ليقوم إضافة إلى رأس الماله باستثمار الجزء الأكبر منها في منح قروض واستثمارات مقابل فائدة أعلى، محققاً بذلك ربحاً من هذه العملية تكون الحصة العظمى منها لصافي هامش الفائدة، وبالتالي قدرة المصرف على إدارة هذا الدخل من الفوائد يمثل الدور الأساسي في إدارة موجودات ومطلوبات المصرف.

غير أن تحقيق صافي هامش فائدة ملائم في المصارف تقيده اعتبارات عديدة، فسعر الفائدة يعتبر عنصراً مهماً في تحديد قيمة صافي هامش الفائدة لدى المصارف كون سعر الفائدة يتكون من شقين أساسيين هما سعر الفائدة المدفوع على الودائع وسعر الفائدة المقوض من القروض، لذلك فإن ارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة سيؤثر على صافي هامش الفائدة أيضاً. كما أن الاحتفاظ بقدر كافى من السيولة والسعى نحو الاستخدام الآمن للأموال وضمان حقوق المودعين، هي قيود إضافية تحد من قدرة المصرف التقليدي على تعظيم الأرباح من خلال صافي هامش الفائدة.

ويسعى المصرف إلى حماية صافي هامش الفائدة بطرق متعددة وبما يساعد على استقرار صافي أرباح المصرف، مستخدماً استراتيجيات قادرة على إيجاد التوازن ما بين تحركات كلفة الفائدة للأموال المقترضة وإيراد الفائدة للأموال المقرضة، بالشكل الذي يكفل عدم ارتفاع تكلفة الاقتراض بصورة أكبر من إيرادات الإقراض، محققة المستوى المطلوب من صافي هامش الفائدة.

وستتم معالجة هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** مفهوم صافي هامش الفائدة المصرفية ومقاييسه.
- **المبحث الثاني:** أهمية صافي هامش الفائدة المصرفية ودلائله.
- **المبحث الثالث:** الممارسات السليمة لإدارة صافي هامش الفائدة المصرفية.

## المبحث الأول

### مفهوم صافي هامش الفائدة المصرفية ومقاييسه

تعد المصادر إلى تعظيم ربحيتها بالدرجة التي تزيد من قيمة ثروة حملة الأسهم فيها، ولكي يحقق كل مصرف ذلك، فإن عليه أن يوظف الأموال التي حصل عليها من المصادر المختلفة بأعلى كفاءة ممكنة ويعمل على تعظيم الإيرادات وترشيد النفقات لأقصى حد ممكن، فهو يسعى للحصول على قدر من الودائع بأقل تكلفة ممكنة، ومن ثم توظيف هذه الودائع على شكل تسهيلات ائتمانية، واستثمارات مالية تدر أكبر قدر ممكن من الأرباح ضمن درجة سيولة مقبولة، ومخاطر متدنية نسبياً، وعلى النحو الذي يؤدي إلى زيادة القيمة العادلة للأسماء المصرف نفسه. مما يستدعي ضرورة الفهم الكامل لمكونات الربحية، والتي أحدها صافي هامش الفائدة، ومن ثم دراسة مقاييسه، لكي يتم في ضوء ذلك وضع السياسات الملائمة الكفيلة بتحسين الربحية، وتعزيز النشاط المصرفي.

#### 2-1-1 تعريف صافي هامش الفائدة المصرفية:

يمكن النظر إلى المصادر باعتبارها منشآت تقوم بإنتاج الخدمات المصرفية بهدف تعظيم الربح، فمن خلال قبول الودائع من العملاء الذين يملكون فائضاً ادخارياً (مقابل فائدة قد تتعدم أحياناً في حالة الودائع الجارية) ومنها للعملاء الذين يرغبون في افتراض هذا الفائض (مقابل فائدة أعلى)، يحصل المصرف على ربحه من خلال الفرق بين سعر الفائدة على الودائع وسعر الفائدة على الإقراض حيث تمثل جوهر عمل المصرف التجاري ك وسيط مالي ويكتسب من خلال ذلك الجزء الأهم من أرباحه. وبطريق على الفرق بين الفائدة على الإقراض والفائدة على الودائع مفهوم صافي هامش الفائدة Net <sup>3</sup>. Interest Margin (NIM)

<sup>3</sup> انظر:

- كناكريه، نادي محمد خير، محددات هامش الفائدة في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2009 ، ص53.
- عبد الله، خالد أمين. الطراد، اسماعيل، إدارة العمليات المصرفية - المحاسبة والدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص90.

ومنه يمكن تعريف صافي هامش الفائدة بالفرق بين الفوائد التي يقتضها المصرف نتيجة لاستخدامه للأموال المتاحة لديه، والفوائد التي يدفعها مقابل الأموال المودعة عنده، وذلك بعد الأخذ بعين الإعتبار قيمة الاستثمارات المنتجة لهذا العائد من الفوائد، وهذا يعبر عن مقدرة المصرف على تغطية مصروفاته الأخرى من غير الفائدة التي يحققها المصرف نتيجة لقيامه بنشاطاته المختلفة<sup>4</sup>. فحيث أن المصرف يمارس عدداً من الأنشطة الرئيسية التي تميزه عن باقي المؤسسات المالية والتي يمكن إيجازها فيما يلي<sup>5</sup>:

- الأنشطة التجارية: وتعلق بالعمليات المصرفية التي تتضمن منح القروض والسلف بأنواعها مقابل فائدة مقبوضة، وتجميع الأموال عن طريق جذب الودائع بأنواعها مقابل فائدة مدفوعة.
- الأنشطة المالية والاستثمارية: وتشمل الأعمال المتعلقة بإدارة محفظة الأوراق المالية من أسهم وسندات إضافة إلى الأنشطة الخاصة بإنشاء الشركات وتأسيسها والمساهمة في رؤوس أموالها.
- الأنشطة الخاصة بإدارة الاحتياطيات النقدية للمصرف وسيولته، حيث يقوم المصرف في هذا المجال بإدارة نسبتي الاحتياطي والسiola، وتحليل سiola الأصول وسلوك الودائع وملائمة استحقاقات استخدامات الأموال مع مصادرها.

كما يقوم المصرف ببعض من الأنشطة الأخرى مقابل عمولات مثل تقديم الخدمات المصرفية بأنواعها المختلفة.

## 2-1-2 نظرية الأموال القابلة للإفراض (Lounable Funds Theory):

سيكون من المفيد في البداية توضيح مفهوم الصناعة المصرفية مستخدمين نموذج بسيط يعرض الدور التقليدي للمصارف والتي يمكن أن تلعبه في الاقتصاد، أي الوظيفة الأساسية كمجرد وسيط بين المودعين والمقرضين، وذلك بغض النظر عن مدى تعقيد وتفاصيل عملياتها المتغيرة باستمرار. تلك المصارف يمكن أن نصورها على أنها شركات تقدم خدمات وسلعاً. والعناصر الأهم في هذه

<sup>4</sup> اللوزي، بسمة محمد، تطور هامش الفائدة لدى البنوك التجارية وأثره على التسهيلات المصرفية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، 1995، ص 25,24.

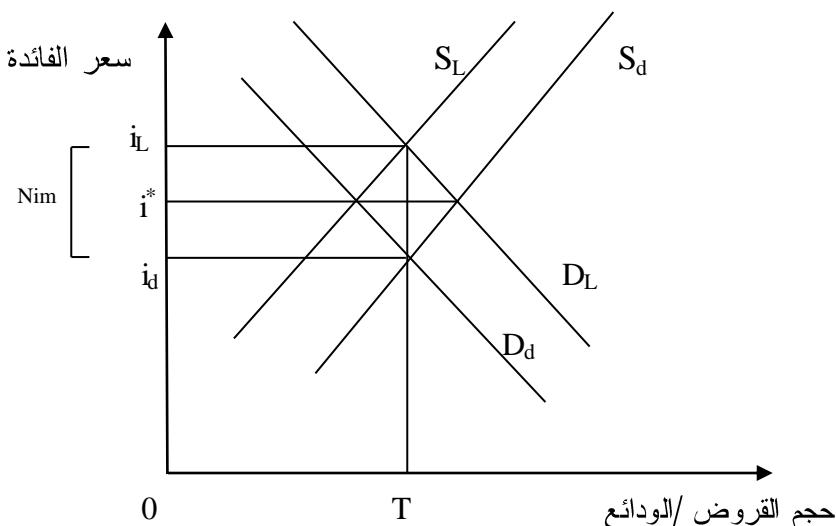
<sup>5</sup> Brigham, Eugene. Ehrhardt, Michael, **Financial Management- Theory and Practice**, Thomson Learning Inc, 2008. P182-183.

الخدمات والسلع هي القروض والسلف، بينما أهم مصادر الأموال المطلوبة لكي تستطيع المصارف تقديم هذه الخدمات والسلع هي الودائع<sup>6</sup>.

ومن أفضل الطرق لتقدير وتوضيح دور المصرف ك وسيط وكيفية تشكيل صافي هامش الفائدة هي نظرية الأموال القابلة للإقراض<sup>7</sup>، ومن أجل ذلك الشكل رقم (2.1) يُظهر نموذج بسيط لسوق ائتماني يتم من خلاله تكوين صافي هامش الفائدة، حيث تم تمثيل سعر الفائدة في المحور العمودي بينما تم تمثيل حجم الأموال القابلة للإقراض وحجم الودائع في المحور الأفقي.

الشكل رقم (2.1)

### نموذج توضيحي لصافي هامش الفائدة المصرفية وفق نظرية الأموال القابلة للإقراض



**Reference:** Heffernan, Shelagh, Modern Banking, John Wiley & Sons Ltd, England, 2005, p2.

حيث:

$S_d$ : منحنى عرض الودائع.

$S_L$ : منحنى عرض القروض.

<sup>6</sup> انظر:

- الرشدان، أيمن، محددات الربحية في المصارف التجارية الاردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2002، ص 59.

- Demine, Jean. Bissada, Youssef, **Asset & Liability Management**, Pearson Education Limited, 2002, p4.

Heffernan, Shelagh, **Modern Banking**, John Wiley & Sons Ltd, England, 2005, p2-3.

$D_L$ : منحنى الطلب على القروض.

$D_d$ : منحنى الطلب على الودائع.

$T_0$ : حجم القروض المعروضة من قبل المصرف.

$i^*$ : سعر فائدة السوق بفرض عدم وجود تكلفة الوساطة، أي لا يوجد تكاليف مرتبطة بجذب المقرضين والمقرضين معاً.

$i_L - i_d$  : صافي هامش الفائدة (NIM) بين معدل فائدة القروض ( $i_L$ ) ومعدل فائدة الودائع ( $i_d$ ).

في هذه الحالة المصرف يواجه منحنى عرض الودائع ( $S_d$ ) مائل للأعلى، والذي يمر بالتوازير مع منحنى عرض القروض ( $S_L$ ) مظهراً بأن المصرف سوف يعرض مزيداً من القروض عند ارتفاع أسعار الفائدة، مع ذلك هذا المنحنى يمكن أن يكون غير مستمر في حال وجود بعض الظواهر، كظاهرة الانتقاء المعاكس (Adverse Selection)، أي عند ارتفاع أسعار الفائدة، فإن المقرضين المحازفين يتقدمون للحصول على قروض أكثر، وظاهرة الحافز المعاكس (Adverse Incentive)، أي أن معدلات الفائدة المرتفعة تشجع المقرضين على مباشرة الأعمال الأكثر خطراً.<sup>8</sup> ( $D_L$ ) تمثل الطلب على القروض، والذي ينخفض مع ارتفاع أسعار الفائدة.

عند التوازن، المصرف يدفع معدل فائدة الودائع ( $i_d$ ) ويقبض معدل فائدة القروض ( $i_L$ )، وحجم الودائع والقروض عندها هو ( $T_0$ ). وبالتالي صافي هامش الفائدة يساوي إلى ( $i_L - i_d$ ) والذي يجب أن يكون قادر على تعطية التكاليف الأخرى غير الودائع، مثل تكلفة رأس المال، وعلاوة الخطر المفروضة على القروض، ومدفوعات الضريبة.<sup>9</sup>

وبافتراض أن السوق النقدي غير خاضع لسوق على أسعار الفوائد، فإن معدلات الفوائد الدائنة والمدينة سوف تتحدد وفقاً لقوى السوق، أي وفقاً لميزان الطلب والعرض. فكلما زاد الطلب على الائتمان (الأموال القابلة للإئراض) مع بقاء العرض منه ثابت، زادت فوائد القروض. وكلما زادت الأموال القابلة للإئراض (نتيجة تراكم الاحتياطيات الزائدة أو الودائع لدى المصارف) مع بقاء الطلب

<sup>8</sup> حشاد، نبيل، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2005، ص.86.

<sup>9</sup> مكاوي، نادية أبو فخرة، نموذج مقترن لقياس هامش سعر الفائدة وحساسية الأصول والخصوم في البنوك التجارية من منظور حديث، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جمهورية مصر العربية، 1992، ص1611.

عليها ثابتٌ، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض فوائد القروض، وهذا بالطبع له تأثير مباشر على حجم صافي هامش الفائدة<sup>10</sup>.

وفي المقابل كلما زاد طلب المصارف على الودائع نتيجة لحاجتها إلى السيولة مع بقاء العرض منها ثابتًا من قبل العملاء، زادت الفوائد على الودائع. وكلما قل طلب المصارف على الودائع نتيجة سيولتها الزائدة مع بقاء العرض منها ثابتًا من قبل العملاء، انخفضت الفوائد على الودائع، وبالتالي زاد صافي هامش الفائدة.

إن الميكانيكية السابقة هي أفضل ما تكون عليه ضمن ظروف المنافسة الكاملة، حين تلعب آلية السعر دورها بكفاءة في تخصيص الموارد المالية ويتم إعادة التوازن بين الطلب والعرض من الاتّمان وفق ظروف وتطورات السوق، دون الحاجة إلى قرارات ومتابعة مركزية. وبكلمات أخرى، فإن مدى سرعة استجابة سوق النقد أو أسعار الفائدة المدينة والدائنة للتغيرات في ظروف الطلب والعرض يعتمد بشكل أساسي على هيكل السوق المصرفي ومدى تطوره، فالاستجابة وإعادة تحقيق التوازن تكون أسرع ما يمكن في ظروف المنافسة وفي حالة السوق النقدي المتتطور. وتكون الاستجابة بطيئة أو أقل ما يمكن في ظل سيادة هيكل السوق المصرفي الاحتкаري، أو في حالة السوق النقدي غير المتتطور<sup>11</sup>.

### 2-1-3 الأبعاد المعاصرة لمفهوم صافي هامش الفائدة المصرفية:

يدخل مفهوم صافي هامش الفائدة المصرفية ضمن مجموعة كبيرة من المفاهيم والبنود المتشابكة والمعقدة التي يقوم عليها العمل المصرفي المتتطور باستمرار، حيث تختلف المصطلحات في بعض الأحيان لمضمون واحد، وفي أحيان أخرى تتشابه المصطلحات إلا أنها تختلف في المضمون، لذلك فإنه لتحديد مفهوم صافي هامش الفائدة المصرفية المعاصر والدقيق، لابد لنا من الوقوف عند بعض الاختلاطات التي يمكن أن تبعدنا عن الصورة الصحيحة والكاملة لهذا المفهوم.

فحيث أن صافي هامش الفائدة المصرفية يندرج كأحد أهم المقاييس المستخدمة في تقدير الربحية، لابد لنا ولو بشكل بسيط أن نفرق بدايةً ما بين مفهومي الربح والربحية خصوصاً ضمن العمل المصرفي،

<sup>10</sup> AL-Hussin, Ahmad Awad, *Determinants of Banks' Interest Margins In Jordan*, Unpublished Ph.D. thesis, Amman Arab University, Jordan, 2005, p16-18.

<sup>11</sup> الجعفرى محمد، الحصى جمال، هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني، دائرة المطبوعات والأبحاث، البنك المركزي الأردني، عمان، الأردن، 1993، ص 9-8

فالربح يمكن تعريفه على أنه قدرة المصرف على تحقيق زيادة في قيمة الأصول المستثمرة، أي هي الزيادة النقدية وغير النقدية التي يحققها أصحاب رؤوس الأموال (المساهمين)، على اعتبار أنها تمثل الفرق بين النقد المقبوض على بيع عناصر الاستثمار وهي القروض والتسهيلات الائتمانية ممثلة بالفوائد المقبوضة وبين النقد المدفوع على شراء عناصر الاستثمار المتمثلة بالفوائد المدفوعة على الودائع. بينما الربحية تُعرف على أنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي يحققها المصرف والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والاستثمارات هنا هي موجودات المصرف، وصافي هامش الفائدة المصرفية يمثل العلاقة بين صافي دخل الفوائد والاستثمارات المنتجة لهذا العائد من الفوائد، لذلك فهو يشبه الربحية فيما عدا أن الربحية أشمل، على اعتبار أن الأخيرة تضم بالإضافة لصافي هامش الفائدة المصرفية، العمولات المقبوضة والدخل من غير الفوائد العائد من تقديم الخدمات، مثل السمسرة وخدمات حسابات الودائع<sup>12</sup>.

يتحدد صافي هامش الفائدة لدى المصارف، طبقاً لتعريفه الدارج أعلاه بالفرق بين الفائدة المقبوضة على القروض والفائدة المدفوعة على الودائع، إلا أن الفرق بين معدل الفائدة المقبوضة والمدفوعة لا يشكل ربحاً صافياً للمصارف، لأن جزءاً منه يذهب لتغطية المصروفات التشغيلية والإدارية، وقسم آخر يستخدم لتلبية التزامات الضريبية. وهناك جزء ثالث يذهب لمقابلة المخاطر المصرفية وبناء احتياطيات للديون المشكوك فيها<sup>13</sup>.

إن التحليل السابق يُظهر أهمية التمييز بين هامش الفائدة وصافي هامش الفائدة، فهامش الفائدة يتضمن بالإضافة إلى صافي هامش الفائدة، تكاليف إدارية وتشغيلية وأعباء المخاطر المصرفية واحتياطيات الديون المشكوك فيها ونفقات الضريبة. وعليه فمن الممكن أن يتسع هامش الفائدة دون تحسن في ربحية المصرف، كما في حالة تصاعد التكاليف المشار إليها، وفي المقابل فإن تقليص هامش الفائدة بنسبة ضئيلة يمكن أن يرافقه تحسن في ربحية المصارف في حالة تخفيض تلك التكاليف بنسبة ملحوظة. مما يجعل صافي هامش الفائدة الذي يستبعد التكاليف السابقة مقياساً أكثر دقة لربحية المؤسسة المصرفية<sup>14</sup>.

<sup>12</sup> Hubbard, Glenn. O'Brien Anthony, **Money, Banking, and the Financial System**, Prentice Hall, 2012, p87.

<sup>13</sup> AL-Kilani, Ahmad, **The Effect of Decreasing Income Tax on Banks Net Interest Margin And Credit Facility**, Unpublished Master Thesis, The University of Jordan, Jordan, 2008, p8.

<sup>14</sup> الجعفري محمد، الحمصي جمال، هامش الفائدة في السوق المصرفية الأردني، مرجع سبق ذكره، ص7-8

من بين الاختلالات أيضاً، أن بعض المصارف تشير لصافي مدى الفائدة (Net Interest Spread) أو صافي دخل الفوائد على أنه صافي هامش الفائدة (Net Interest Margin)، إلا أن ذلك فيه بعض المغالطة بين كلا المفهومين. فالفارق بين متوسط أسعار الفائدة على أصول المصرف المُدرة للفوائد وأسعار الفائدة على مصادر التمويل، هو ما يطلق عليه صافي مدى أسعار الفائدة، حيث أن المدى (Spread) لا يأخذ بعين الاعتبار حجم قاعدة الأصول المُدرة للفوائد، على عكس صافي هامش الفائدة، والدليل على ذلك أن صافي هامش الفائدة يتأثر بتغير حجم الإستثمارات سواء بالتوسيع أو بالقلص<sup>15</sup>.

#### 2-1-4 مقاييس صافي هامش الفائدة المصرفية:

إن صافي هامش الفائدة يمثل تكلفة الوساطة المالية التي تمارسها المصارف (CFI: Cost of Financial Intermediation)، حيث تلعب دوراً محورياً بسبب ما تعكسه من كفاءة في آلية تخصيص الائتمان<sup>16</sup>. لذلك من الضروري معرفة طرق تقدير صافي هامش الفائدة، وتحديد الطريقة الأنسب بالنسبة للمصرف لتقديره، على اعتبار أن بعض الطرق تتشابه في النتائج وأخرى تختلف، فطرق القياس تختلف باختلاف طبيعة عمليات المصرف والتغيير المستمر في اللوائح التنظيمية المفروضة على عمل المصرف والتي قد تختلف من بلد إلى آخر.

لذلك وبسبب تنوع طرق قياس صافي هامش الفائدة المصرفية سيحاول الباحث تقديم أبرز الطرق المستخدمة حديثاً، متناولين خصائص كل طريقة من ميزات وعيوب، وهذه الطرق هي:

##### الطريقة الأولى:

وفقاً لهذه الطريقة فإن حساب صافي هامش الفائدة يتمثل في حساب الفرق المطلق بين متوسط معدلات الفائدة على القروض ومتوسط معدلات الفائدة على الودائع، وذلك حسب المعادلة التالية<sup>17</sup>:

$$\text{صافي هامش الفائدة} = \text{متوسط معدلات الفائدة على القروض} - \text{متوسط معدلات الفائدة على الودائع}$$

<sup>15</sup> No Author, **The Net Interest Margin: What is it? What does it say?**, 2009. p1.  
[http://www.valueline.com/Tools/Educational\\_Articles/Stocks\\_Detail.aspx?id=9211](http://www.valueline.com/Tools/Educational_Articles/Stocks_Detail.aspx?id=9211).

2012/10/23 تاريخ الإطلاع

<sup>16</sup> شملخ، ساطع سعدي، العوامل المؤثرة في قرارات تسعير الخدمات في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة- دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص39.

<sup>17</sup> كتابية، نادي محمد خير، محددات هامش الفائدة في البنوك التجارية الأردنية، مرجع سبق ذكره، ص47.

وهذه الطريقة هي المتتبعة لدى دائرة مراقبة المصارف في المصرف المركزي الأردني<sup>18</sup>، إلا أنه يُعاب على هذه الطريقة صعوبة تتبع معدلات الفائدة لكل قرض ووديعة وكل مصرف على حدا، كما أنها تخلو من الدقة في احتساب صافي هامش الفائدة، حيث أن هذه الصيغة تستبعد أثر حجم الأصول المستمرة التي تنتج هذه الفوائد، وبالتالي يصبح صافي هامش الفائدة مقاييس غير فعال للمقارنة بين المصارف<sup>19</sup>.

### الطريقة الثانية:

وبحسب هذه الطريقة فإن صافي هامش الفائدة يُحسب من خلال الفرق بين عائد الفائدة ونفقات الفائدة وذلك حسب المعادلة التالية<sup>20</sup>:

$$\text{صافي هامش الفائدة} = \text{عائد الفائدة} - \text{نفقات الفائدة} \quad (\text{Interest Expenses}) - (\text{Interest Revenues})$$

وبالتالي وفق هذه الطريقة تصبح عملية قياس صافي هامش الفائدة أسهل، على اعتبار أن أسعار الفائدة المختلفة على القروض والودائع يمكن وبشكل دقيق التعبير عنه بواسطة عائد الفائدة ونفقات الفائدة، إلا أنه وفقاً لهذه الطريقة فإن صافي هامش الفائدة ما زال مقاييس غير كفوء للمقارنة ما بين المصارف، وذلك من كونه لا يأخذ بعين الاعتبار مقدار الاستثمارات والتكاليف التي استخدمت للوصول إلى هذا الصافي<sup>21</sup>.

### الطريقة الثالثة:

هذه الطريقة تشبه إلى حد بعيد الطريقة الثانية في القياس، فبحسب هذا المقاييس فإن صافي هامش الفائدة يُحسب من خلال الفرق بين عائد الفائدة ونفقات الفائدة مطروحاً منها مخصصات خسائر القروض (Loan Loss Provision) وذلك حسب المعادلة التالية<sup>22</sup>:

$$\text{صافي هامش الفائدة} = \text{عائد الفائدة} - (\text{نفقات الفائدة} + \text{مخصصات خسائر القروض})$$

<sup>18</sup> سقرط، سامر، هامش الفائدة وأداء البنوك الاردنية خلال عام 2009، مجلة جمعية البنوك الأردنية، عدد تشرين الأول، 2009، ص.2.

<sup>19</sup> Bragg, Steven, **Business Ratios and Formulas**, 2<sup>nd</sup> Ed, John Wiley & Sons Ltd, England, 2007, p38.

<sup>20</sup> Knight, John. Satchell, Stephan, **Performance Measurement In Finance**, Butterworth-Heinemann Press, 2002, p199.

<sup>21</sup> Knight, John. Satchell, Stephan, **Performance Measurement In Finance**, ibid, p200.

<sup>22</sup> Matthews, Kent. Thompson, John. **The Economics of Banking**, John Wiley & Sons Ltd, England, 2005, p27.

كما نلاحظ من المعادلة السابقة فإن هذا المقياس استبعد مخصصات خسائر القروض مما يجعله أكثر دقة في حساب صافي هامش الفائدة من طريقة القياس السابقة<sup>23</sup>، إلا أنه لا يأخذ بعين الاعتبار أيضاً مقدار الاستثمارات والتکاليف التي استخدمت للوصول إلى هذا الصافي.

#### الطريقة الرابعة:

في هذه الطريقة سيتم تلافي العيب الموجود في الطرق السابقة، بحيث سيتم إدخال أثر حجم الأصول المستثمرة في التقدير، وعليه فإن صافي هامش الفائدة يحسب كالتالي<sup>24</sup>:

$$\frac{\text{صافي دخل الفوائد}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{صافي هامش الفائدة}$$

$$\frac{(\text{عائد الفائدة}) - (\text{نفقات الفائدة})}{\text{إجمالي الأصول}} =$$

وبالرغم من دقة هذه الطريقة في تقدير صافي هامش الفائدة، إلا أنه يمكن جعلها أكثر دقة إذا ما تم استخدام إجمالي الأصول المدرة للفوائد (Interest Bearing Assets) بدلاً من إجمالي الأصول في مقام النسبة، وذلك من كون الأصول المدرة للفوائد تشمل كافة الأصول التي تنتج دخل الفائدة خلال فترة معينة، مثل الأوراق المالية المستثمرة والسلف وقروض الرهن العقاري والإيجارات والاستثمارات قصيرة المدى، كإيداع ودائع مدرة للفوائد في مصارف أخرى، وهذا ما يستثنى بعض الأصول الأخرى، مثل المبني والنقدية والاحتياطي الإلزامي المفروض من قبل المصرف المركزي، والتي لا تنتج أي عائد من الفائدة، لتصبح المعادلة كالتالي<sup>25</sup>:

$$\frac{\text{صافي دخل الفوائد}}{\text{إجمالي الأصول المدرة للفائدة}} = \text{صافي هامش الفائدة}$$

$$\frac{(\text{عائد الفائدة}) - (\text{نفقات الفائدة})}{\text{إجمالي الأصول المدرة للفائدة}} =$$

<sup>23</sup> كباكري، نادي محمد خير، محددات هامش الفائدة في البنوك التجارية الأردنية، مرجع سبق ذكره، ص 48

<sup>24</sup> هندي، منير ابراهيم، الإدارة المالية - مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث للنشر، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، الطبعة السادسة، 2007، ص 498.

<sup>25</sup> الحبالي، وليد ناجي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، 2003، ص 79.

وعادةً المصرف ما يحدد الأصول المدرة للفائدة في حاشية القوائم المالية الصادرة عنه. وهي من المقاييس الصعبة، نظراً لعدم توفر البيانات اللازمة لها دائماً، حيث تحتاج إلى قوائم مالية متقدمة في المستوى بالإضافة إلى وجود إفصاح كامل عبر القوائم المالية من قبل المصادر<sup>26</sup>.

#### الطريقة الخامسة:

وبحسب هذا المقاييس يتم حساب صافي هامش الفائدة بإدخال أثر الأصول المدرة للفائدة وكذلك الخصوم التي يدفع عليها فائدة (Interest Bearing Liabilities) بناءً على الفرق بين نسبة عائد الفائدة ونسبة نفقات الفائدة، وذلك حسب المعادلة التالية<sup>27</sup>:

$$\text{صافي هامش الفائدة} = \frac{\text{نفقات الفائدة}}{\text{إجمالي الأصول المدرة للفائدة}} - \frac{\text{عائد الفائدة}}{\text{إجمالي الخصوم التي يدفع الفائدة عليها}}$$

وبناءً على ذلك فإن صافي هامش الفائدة يقاس بصورة أكثر دقة، لأن اختيار نسبة عائد الفائدة إلى الأصول المدرة للدخل يعتبر أفضل من نسبة عائد الفائدة إلى مجموع الأصول فقط، وكذلك الحال في الشق الثاني من المعادلة حيث تم احتساب نسبة مصروفات الفائدة إلى الخصوم التي يدفع عليها فائدة وليس إلى إجمالي الخصوم فقط<sup>28</sup>. ويقصد بالخصوم التي يُدفع الفائدة عليها، جميع مصادر الأموال التي تكون تكلفتها على أساس الفائدة، مثل الودائع الآجلة والتوفير، إضافة للفروض من الغير، القصيرة والطويلة الأجل.

هذه الطريقة مشابهة إلى حد كبير للطريقة السابقة، إلا أن الفرق يتجسد في مدى حيازة المصرف على خصوم لا يُدفع عليها الفوائد مثل حقوق الملكية والودائع ذات الفائدة الصفرية أو البسيطة كالحسابات الجارية والودائع المجمدة، والتي قد تسبب الفارق ما بين الخصوم التي يُدفع الفائدة عليها وبين الأصول المدرة للفوائد، وبسبب وجود هذه الخصوم فإن صافي هامش الفائدة في هذه الطريقة سيكون أقل منه في الطريقة السابقة، وبالتالي الفارق بين الطريقتين سيبقى ضيقاً إلى حين تغير نسبة مدینونية المصرف بالنسبة لحقوق ملكيته، أو تزايد حجم الودائع التي لا تُدفع عليها فوائد، وفي مثل هذه الحالة فإن المعادلة المذكورة في هذه الطريقة لن تعبر عن الفارق الحقيقي بين متوسط الفوائد

<sup>26</sup> Keythman, Bryan, **How to Calculate The Net Interest Margin From a Bank Income Statement**, Budgeting Money, 2008. p1-2. www.budgeting.thenest.com/calculate-net-interest-margin-bank-income statement-26107. تاريخ الإطلاع 2012/10/26

<sup>27</sup> Bragg, Steven, **Business Ratios and Formulas**, op.cit., p45.

<sup>28</sup> كناكرية، نادي محمد خير، محددات هامش الفائدة في البنوك التجارية الأردنية، مرجع سبق ذكره، ص49

المقبوسة والمدفوعة، ومن أجل هذا السبب من الأفضل وضع إجمالي الودائع إلى المقام في نسبة نفقات الفائدة بحيث تصبح المعادلة الجديدة كالتالي<sup>29</sup>:

$$\text{صافي هامش الفائدة} = \frac{\text{نفقات الفائدة}}{\text{إيرادات الفائدة}} - \frac{\text{إجمالي الأصول المدرة للفائدة}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

إلا أن هذه الطريقة كسابقتها، تعتبر من المقاييس الصعبة، نظراً لعدم توفر البيانات اللازمة لها دائماً، حيث تحتاج إلى قوائم مالية متقدمة في المستوى بالإضافة إلى وجود إفصاح كامل عبر القوائم المالية من قبل المصارف.

#### الطريقة السادسة:

بناءً على هذه الطريقة فإن صافي هامش الفائدة يُقاس على أساس الفرق بين معدل العائد على الأصول المُدرة للفائدة ومعدل كلفة الموارد المالية، حيث يتم احتساب كل منها على النحو التالي<sup>30</sup>:

$$\text{معدل العائد على الأصول المُدرة للفائدة} = \frac{\text{الفائدة المقبوسة على القروض} + \text{أرباح المحفظة الاستثمارية} + \text{الفائدة المقبوسة العملات الأجنبية}}{\text{إجمالي الأصول المدرة للفوائد}}$$

$$\text{معدل كلفة الموارد المالية} = \frac{\text{الفائدة المدفوعة على الودائع} - \text{الفائدة المدفوعة على العملات الأجنبية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

وتُتجدر الإشارة هنا إلى أن معدل العائد على الأصول المُدرة للدخل يتضمن في بسط النسبة أرباح المحفظة الاستثمارية، علماً بأنها لا تأتي ضمن بند الفائدة التي يحققها المصرف من استعمال موجوداته، والتي يحدد المصرف مسبقاً معدل الفائدة عليها، بخلاف محفظة المصرف من الأوراق المالية والتي لا يمكن للمصرف أن يسيطر على مقدار ربحيتها. كما أن فوائد العملات الأجنبية لا يُسمح للمصرف بتسليفها في بعض الأنظمة المصرفية، بل هو ملزم بالاحتفاظ بها وإيداعها في

<sup>29</sup> Finance And Public Administration, **International Comapsions of Bank Margins**, Reserve Bank of Australia, Australia, 1994, p1

<sup>30</sup> الرياحي، محمد بدر، تحليل مؤشرات الربحية في مصرف الرشيد للمدة (1996 - 2000)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (17)، جامعة البصرة، العراق، 2006، ص137.

المصرف المركزي، وذلك ضمن متطلبات السياسة النقدية<sup>31</sup>. وبالتالي فإن المصرف لا يمكنه الاستفادة من الفوائد المقبوسة على تسليفها، بينما يتربّط عليه دفع فوائد لأصحاب تلك الودائع، ومن هنا تصبح المعادلة غير متوازنة في كلا الطرفين لذلك يفضل تحديد العملات الأجنبية من بسط النسبتين.

#### الطريقة السابعة:

وفق هذه الطريقة يتم قياس صافي هامش الفائدة بالفرق بين معدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية ومعدل كلفة الودائع وذلك كما يلي<sup>32</sup>:

$$\text{صافي هامش الفائدة} = \frac{\text{الفائدة المقوضة على التسهيلات الائتمانية}}{\text{معدل التسهيلات الائتمانية}} - \frac{\text{الفائدة المدفوعة على الودائع}}{\text{معدل الودائع}}$$

وتقيس هذه الطريقة معدل التسهيلات الائتمانية والودائع بأخذ المتوسط الحسابي لقيمة تسهيلات العام الحالي وقيمة التسهيلات في العام السابق، بينما تعتبر هذه الطريقة أكثر دقة في قياس صافي هامش الفائدة فيما لو تمت نسبة الفوائد على التسهيلات الائتمانية إلى قيمة التسهيلات الائتمانية التي استحقت هذه الفوائد وكذلك الأمر بالنسبة للودائع. ومن عيوب هذه الطريقة أنها تعتمد على التسهيلات الائتمانية فقط لتمثيل الأرصدة المدرة للفوائد، وذلك بالرغم من وجود بنود أخرى مهمة منتجة للفوائد، مثل الأرصدة والإيداعات لدى المصارف الأخرى<sup>33</sup>.

#### الطريقة الثامنة:

حيث يتم قياس صافي هامش الفائدة على أساس الفرق بين معدل العائد على الأصول المدرة للفوائد على الأصول العاملة وبين معدل كلفة الودائع مضافاً لها معدل الكلفة الإدارية للأصول المدرة للفوائد، وذلك كما يلي<sup>34</sup>:

<sup>31</sup> عقل، مفلح، هامش الفائدة لدى المصارف الأردنية هل هو مرتفع، الموقع الإلكتروني، مفلح عقل المدير التنفيذي للبنك العربي الأردني سابقاً. [http://www.muflehakel.com/part%20two/hamesh\\_alfa2edeh\\_lada\\_almasaref\\_alodoneh.htm](http://www.muflehakel.com/part%20two/hamesh_alfa2edeh_lada_almasaref_alodoneh.htm). تاريخ الإطلاع 2012/9/22.

<sup>32</sup> Mishkin, Frederic S, **The Economics of Money, Banking, and Financial Markets**, 7<sup>th</sup> Ed, The Addison-Wesley Series in Economics, 2004, p201.

<sup>33</sup> Knight, John. Satchell, Stephan, **Performance Measurement In Finance**, op.cit., p211.

<sup>34</sup> AL-Mutairi, Mohammad, **The Determinants of Deposits And Interest Expenses In Kuwaiti Banks (1996- 2004)**, Unpublished Master Thesis, The University of Jordan, Jordan, 2005, p35.

$$\text{صافي الهامش} = \frac{\text{الفوائد المقبوضة} + \text{أرباح المحفظة} + \text{فوائد العملات الأجنبية}}{\text{معدل الأصول المدرة للفوائد}} - \left( \frac{\text{الفائدة المدفوعة على الودائع} + \text{إجمالي التكاليف الإدارية}}{\text{معدل الودائع}} \right)$$

تتضمن هذه الطريقة أرباح محفظة الأوراق المالية ضمن معدل العائد على الأصول المدرة للفوائد وهذا ما تمت الإشارة إليه سابقاً كأحد العيوب، إضافة إلى أنها تضيف معدل الكلفة الإدارية للأصول المدرة للفوائد إلى معدل كلفة الودائع، فحيث من المفترض أن قياس مستوى صافي هامش الفائدة يتم بإستثناء المصارييف الإدارية والتشغيلية لمعرفة المستوى الحقيقي لصافي هامش الفائدة<sup>35</sup>.

وبناءً على البيانات المالية المتوفّرة للمصارف عينة الدراسة، سيتم الاعتماد في قياس صافي هامش الفائدة على الطريقة الرابعة كأساس، بحيث يُحسب بنسبة إجمالي عائد الفائدة متضمنة العمولات على التسهيلات الائتمانية المباشرة (عمولات الائتمان)، مطروحاً منها إجمالي نفقات الفائدة مقسوماً على إجمالي الأصول، أي وفق المعادلة التالية:

$$\text{صافي هامش الفائدة} = \frac{(\text{عائد الفائدة} + \text{العمولات على التسهيلات الائتمانية المباشرة}) - (\text{نفقات الفائدة})}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وسوف يعتمد الباحث على هذا المقياس للأسباب التالية:

1- معدلات الفائدة المختلفة على القروض والسلف وأي معدل فائدة على الأصول الأخرى المدرة للفوائد يمكن وبشكل دقيق التعبير عنها بواسطة إجمالي عائد الفائدة، كما أن مختلف معدلات الفائدة على الودائع وأي معدلات فوائد أخرى لخصوم يُدفع عليها فوائد يتم التعبير عنها بدقة بواسطة إجمالي نفقات الفائدة، وبالتالي كلها متوفّرة ضمن قوائم دخل المصارف، حيث أنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل تعقب معدلات الفائدة المختلفة لكل قرض ووديعة وكل مصرف على حدا.

2- السبب وراء تضمين العمولات على التسهيلات المباشرة يمكن في حقيقة أن تسعير القروض والسلف عادة يتضمن كل من معدل الفائدة والعمولات والرسوم السنوية، وبالتالي فإن معدل القرض الضمني (غير الصريح) (Implicit Rate) يشتمل على كليهما<sup>36</sup>، ولكن السؤال عندها ما هو أفضل مقياس لاحتواء هذه المعدلات الضمنية؟ الإجابة عن هذا السؤال تكمن في اعتماد مقياس صافي

<sup>35</sup> اللوزي، بسمة محمد، تطور هامش الفائدة لدى البنوك التجارية وأثره على التسهيلات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 25-31.

<sup>36</sup> Shim, Jae. Constas, Michael, **Encyclopedic Dictionary of International Finance and Banking**, St.Lucie Press, 2001, P178.

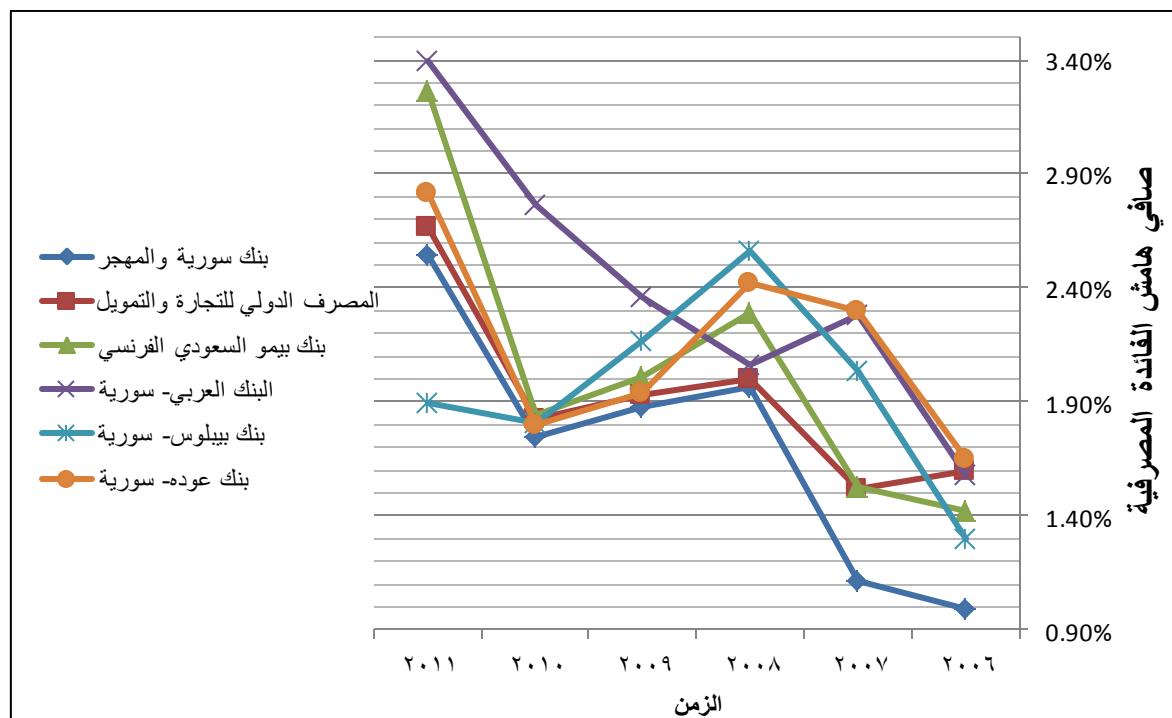
هامش الفائدة الموسع متمثلاً بعائد الفائدة مطروحاً منه مجموع نفقات الفائدة بالإضافة للعمولات على التسهيلات الائتمانية المباشرة وذلك كنسبة من الأصول. فالرسوم والعمولات يمكنها أن تزيد من تكلفة القروض على المقترضين وتختصر من الفوائد المدفوعة للمودعين، وهو ما يتوافق مع الممارسات العامة في المصارف المستخدمة في تسعير القروض والسلف<sup>37</sup>.

3- صافي دخل الفائدة كنسبة من إجمالي الأصول هو أكثر سهولة في القياس منه كنسبة من إجمالي الأصول المدرة للفوائد وذلك في ظل غياب كفاءة الإفصاح في تقارير البيانات المالية السنوية لمعظم المصارف، وخصوصاً تلك في الدول النامية ومنها المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية.

وبناءً عليه فإنه يمكن قياس صافي هامش الفائدة في المصارف السورية ممثلة بعينة البحث بشكل بياني خلال الفترة ما بين الأعوام (2006-2011)، وذلك بالشكل رقم (2.2) التالي:

الشكل رقم (2.2)

### صافي هامش الفائدة في المصارف السورية خلال الفترة (2011-2006)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف السورية خلال الفترة المدروسة

<sup>37</sup> AL-Hussin, Ahmad Awad, **Determinants of Banks' Interest Margins In Jordan**, op.cit., p21,22,93,94.

من خلال الشكل رقم (2.2) يمكن ملاحظة اتجاه عام تصاعدي في صافي هامش الفائدة لدى المصارف السورية في بداية الفترة، لتتراوح في عام (2006) ما بين (0.99% - 1.64%)، ومن ثم ظهر انخفاض نسبي في عامي (2009) و(2010)، ليعاود هذا المعدل الارتفاع في عام (2011)، مسجلًا أعلى نقطة له عند مستوى (3.39%) في البنك العربي - سوريا، وأدنى نقطة له عند مستوى (1.89%) في بنك بيبلوس - سوريا.

## المبحث الثاني

### أهمية صافي هامش الفائدة المصرفية ودلالاته

كون صافي هامش الفائدة بين معدلات فائدة الإقراض والإيداع هو أساس العمل المصرفي، فإن ذلك يعكس التكلفة الإضافية للاقتراض وال المتعلقة بنشاطات الوساطة المالية التي تقوم بها المصارف في الرابط بين المقترضين والمقرضين، لتساهم بتحقيق الجزء الأكبر من أرباح المصارف، وهو ما يعتبر المطلب الرئيسي الذي يتطلع إليه المساهمون لزيادة قيمة ثرواتهم، إضافة لكونه مصدر النقة لكل من المودعين والمقرضين الدائنين للمصرف، الأمر الذي يدفع إدارة المصرف لتحقيق صافي هامش فائدة مناسب، بحيث يُشكل مؤشرًا هاماً لقياس كفاءتها في استخدام الموارد الموجودة لديها.

#### 2-2-1 أهمية صافي هامش الفائدة المصرفية:

يستمد صافي هامش الفائدة أهميته من كونه معياراً لربحية المصرف، والذي هو معيار نجاح المصرف، ومقاييس فعال لكتافة المصرف في إدارة الموجودات، ويعتبر معياراً رقابياً لأداء المصرف ككل. فالربحية بمثابة هدف استراتيجي يمكن المصارف من النمو والاستمرارية وتحقيق عوائد كبيرة، ناهيك عن كون الخسارة وعدم القدرة على النمو يؤدي في النهاية إلى تآكل حقوق المالكين، وبالتالي إلى التصفية، لذلك تهتم المصارف دائمًا بتحسين صافي هامش الفائدة لديها ساعيةً إلى تحقيق أعلى نسبة من الأرباح، وذلك على أساس أن الأرباح لها وظائف اقتصادية هامة، منها<sup>38</sup>:

<sup>38</sup> انظر:

- الرشدان، أيمن، *محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية*، مرجع سبق ذكره، ص 23-25.  
- Vance, David E, *Financial Analysis and Decision Making*, Mc Graw- Hill, 2003, p53.

1- تعتبر الأرباح ضرورية لمواجهة المخاطر المتعددة التي يتعرض لها المصرف، والتي قد لا تستطيع الإدارة الحد منها، ومن هذه المخاطر:

- أ- مخاطر الاستثمار، وهي المخاطر المتعلقة بتدحرج قيمة الاستثمارات أو محفظة الأوراق المالية بالرغم من تنوعها.
  - ب- مخاطر السرقة والاختلاس.
  - ت- مخاطر التصفية الإجبارية لبعض الأصول لمواجهة طلبات المودعين لأموالهم.
  - ث- مخاطر الائتمان، وهي المتعلقة بعدم قدرة العملاء على سداد القروض الممنوحة لهم.
- 2- تعد الأرباح ضرورية لزيادة رأس المال اللازم في المستقبل، وذلك عن طريق:

- أ- إعادة استثمار الأرباح بصفة مباشرة، وهي أحد وسائل التمويل الذاتي.
  - ب- إعطاء المساهمين عائد مقبول على رؤوس أموالهم، مما يزيد من ثقتهم في المصرف.
  - ت- تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب عند زيادة رأس المال المصرف.
- 3- تعد الأرباح مقياساً للجهود المبذولة، وأداة للحكم على مدى كفاءة إدارة المصرف لمواردهاته، فتحقيق الأرباح يزيد من ثقة أصحاب الودائع بالمصرف والمستثمرين المرتفعين، وهي بمثابة أدلة للمقارنة مع أداء المصارف الأخرى، كما تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية في المصرف المركزي بأن المصرف يسير في الاتجاه الصحيح.

وقد أظهرت الأبحاث الحديثة، أن كفاءة المصارف يمكن أيضاً أن تؤثر على تكلفة المطلوبات والعائد العام على الموجودات، أي الفرق بين هذين العائدتين، مما يعني أن صافي هامش الفائدة يُفسر كمؤشر لفاعلية الجهاز المالي المصري<sup>39</sup>.

ومن خلال أسعار الفائدة والتي هي المكون الأساسي لصافي هامش الفائدة المصرفية، فإن لصافي هامش الفائدة أدوار هامة عديدة ليس فقط على مستوى المؤسسة المصرفية بل على مستوى الاقتصاد ككل، فهي<sup>40</sup>:

<sup>39</sup> Chortareas, Georgios E. Garza-García, Jesús G. Girardone, Claudia, **Competition, efficiency and interest rate margins in Latin American Banking**. International Review of Financial Analysis (24), 2012, p98

<sup>40</sup> AL-Hussin, Ahmad Awad, **Determinants of Banks` Interest Margins in Jordan**, op.cit, p14.

- 1- تساعد على ضمان تدفق الادخارات الحالية إلى الاستثمارات وذلك لتعزيز النمو الاقتصادي.
- 2- تمكن من تخصيص العرض المتاح في سوق الائتمان، أي تزويد الأموال الفائضة للاستثمار للمشاريع الاستثمارية مع عوائد متوقعة مرتفعة .
- 3- القدرة على إعادة عرض النقود لنقطة التوازن مع الطلب العام على النقود.
- 4- تُشكل أداة مهمة في السياسة الحكومية عبر التأثير على حجم الادخار والاستثمار، فإذا كان الاقتصاد ينمو بشكل بطيء ومعدلات البطالة في ارتفاع، يستطيع عندها المصرف المركزي، استخدام هذه الاداة لتخفيف أسعار الفائدة لتشجع على الاقتراض ومن ثم الاستثمار والنهوض بالاقتصاد من جديد.

وبالنظر إلى الميزانية العامة لأي مصرف تقليدي، سيلاحظ أن ودائع العملاء تشكل الجزء الأكبر من مطلوبات المصرف والتي تمثل مصادر الأموال في المصرف، إضافة إلى ودائع المصارف ومجموع حقوق المساهمين. وبالمقابل تشمل الميزانية في جانب الموجودات توظيفات المصرف لأمواله، والتي من أهمها التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف، إضافة إلى النقد والأرصدة لدى المصارف ومحفظة الأوراق المالية. أي أن حجم أعماله يتركز في أنشطته التجارية ويحقق المصرف وبالتالي أرباحه من هذه الأنشطة عن طريق صافي هامش الفائدة. وبناءً عليه تزداد أهمية صافي هامش الفائدة المصرفية طالما تزايدت أهمية الدور الذي تلعبه توظيفات المصرف لأمواله، وخصوصاً الاستثمار في القروض بالنسبة لإجمالي حجم مصادر الأموال في المصرف<sup>41</sup>، على اعتبار أن هذه القروض مُدرة للفوائد، وهذا ما يظهر من خلال الجدول رقم (2.1) الذي يوضح حجم مصادر الأموال وحجم الاستثمار في القروض وأهميتها المتزايدة في المصارف التقليدية الخاصة السورية: (الأرقام بالليرة السورية).

<sup>41</sup> Schinasi, Garry J, **Safeguarding Financial Stability- Theory and Practice**, IMF Publications, 2006, p151.

### الجدول رقم (2.1)

**أهمية حجم الاستثمار في القروض بالنسبة لحجم مصادر الأموال في المصارف التقليدية الخاصة السورية\***

نسبة الاستثمار في القروض من مصادر الأموال	حجم الاستثمار في القروض	حجم مصادر الأموال	العام
%19.10	34,617,249,205	181,179,206,114	<b>2006</b>
%24.23	65,330,456,442	269,526,807,990	<b>2007</b>
%32.39	106,006,417,241	327,246,839,732	<b>2008</b>
%34.78	134,205,013,155	385,830,396,849	<b>2009</b>
%40.03	185,244,840,882	462,739,488,731	<b>2010</b>
%44.79	158,495,875,011	353,808,809,648	<b>2011</b>

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف السورية خلال الفترة المدروسة

وعلى الرغم من تزايد الأهمية للدخل المتحقق من غير الفائدة (Non-Interest Income)، تبقى العوائد المتحققة من الفوائد المصدر الأساسي للمصارف التقليدية<sup>42</sup>، فعوائد الفوائد ما زالت تُشكل المصدر الأكثر مساهمة في الدخل الإجمالي المتحصل للمصارف، وهو ما يظهره كل من الجدول رقم (2.2) والشكل رقم (2.3): (الأرقام بالليرة السورية).

\* المصارف الخاصة عينة الدراسة

<sup>42</sup> محمد، سليمان ابراهيم، أسعار الفائدة وأثرها على التسهيلات الائتمانية في الأردن، مجلة جامعة الملك سعود، 19، العلوم الإدارية (2)، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007، ص141.

## (2.2) رقم (الجدول)

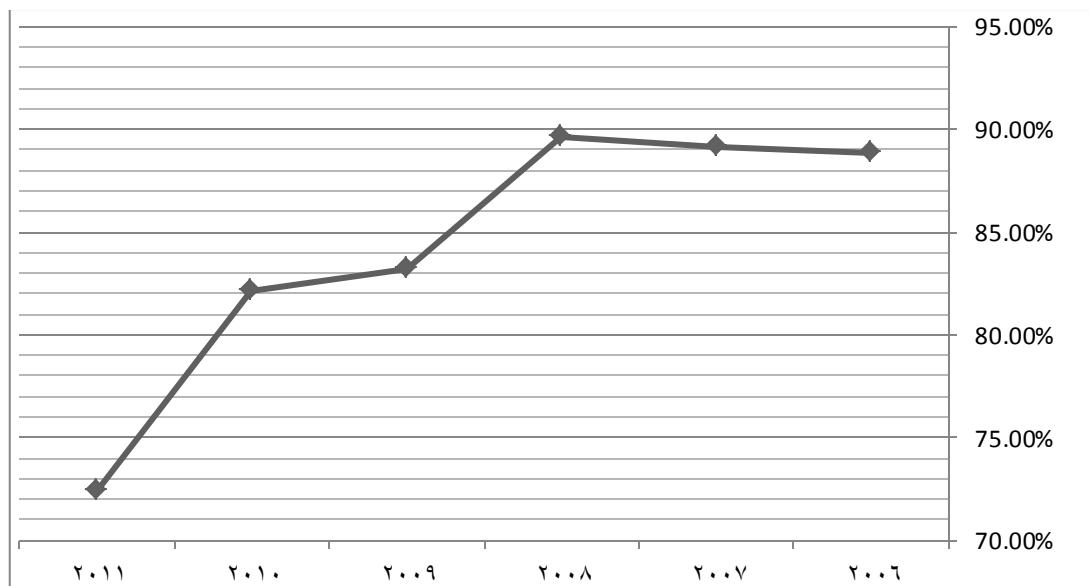
**أهمية عوائد الفوائد بالنسبة لـإجمالي الدخل التشغيلي في المصارف التقليدية الخاصة السورية\***

العام	عوائد الفوائد	إجمالي الدخل التشغيلي	نسبة عوائد الفوائد من إجمالي الدخل التشغيلي
2006	6,091,674,302	6,857,092,985	%88.84
2007	11,114,545,532	12,470,676,585	%89.13
2008	13,525,471,767	15,097,951,700	%89.58
2009	14,197,579,996	17,072,097,876	%83.16
2010	16,359,014,361	19,915,134,875	%82.14
2011	16,716,991,140	23,103,064,601	%72.36

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف السورية خلال الفترة المدروسة

## (2.3) رقم (الشكل)

**أهمية عوائد الفوائد بالنسبة لـإجمالي الدخل التشغيلي في المصارف التقليدية الخاصة السورية\***



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف السورية خلال الفترة المدروسة

\* المصارف الخاصة عينة الدراسة.

كما أن نفقات الفوائد ما زالت تعتبر من أهم بنود النفقات لدى المصارف التقليدية، الجدول رقم (2.3) والشكل رقم (2.4) يوضحان هذه الأهمية: (الأرقام بالليرة السورية).

**الجدول رقم (2.3)**

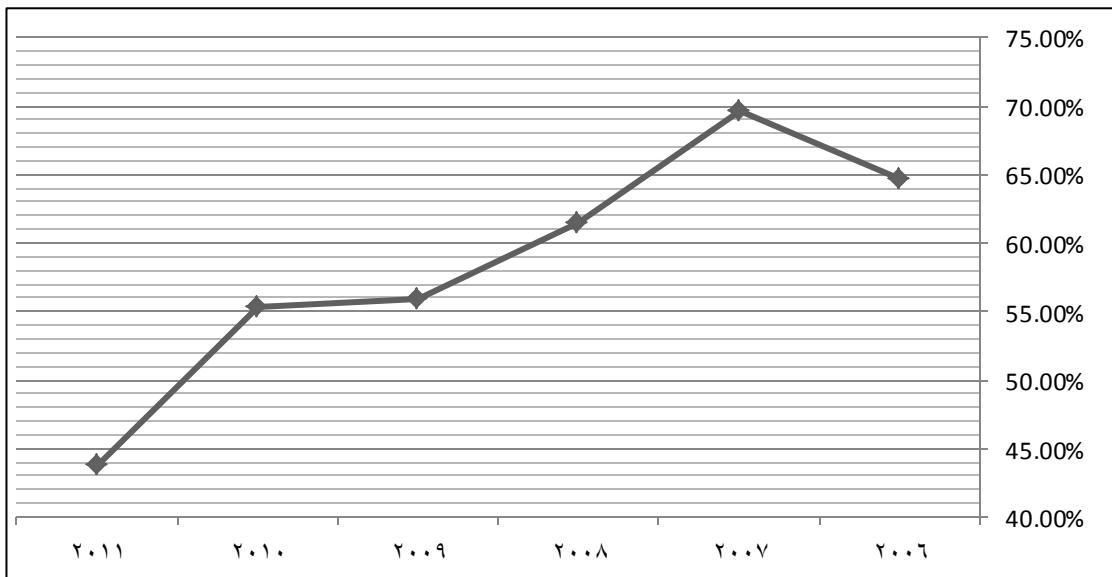
**أهمية نفقات الفوائد بالنسبة لـإجمالي النفقات التشغيلية في المصارف التقليدية الخاصة السورية\***

العام	نفقات الفوائد	إجمالي النفقات التشغيلية	نسبة نفقات الفوائد من إجمالي النفقات التشغيلية
2006	3,822,600,010	5,915,167,202	%64.62
2007	7,053,785,683	10,119,762,470	%69.70
2008	6,799,354,516	11,075,299,738	%61.39
2009	7,023,434,446	12,568,366,169	%55.88
2010	8,216,269,187	14,863,935,118	%55.28
2011	9,144,960,688	20,895,163,534	%43.77

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف السورية خلال الفترة المدروسة

**الشكل رقم (2.4)**

**أهمية نفقات الفوائد بالنسبة لـإجمالي النفقات التشغيلية في المصارف التقليدية الخاصة السورية\***



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف السورية خلال الفترة المدروسة

\* المصارف الخاصة عينة الدراسة.

## 2-2-2 دلالات ارتفاع وانخفاض صافي هامش الفائدة المصرفية:

إن ارتفاع صافي هامش الفائدة سواء بارتفاع الفوائد المقبوضة و/أو بانخفاض الفوائد المدفوعة، يشكل دلالات وانعكاسات هامة على صعيد الجهاز المصرفي والاقتصاد بشكل عام.

### 2-2-2-1 دلالات ارتفاع صافي هامش الفائدة المصرفية:

من خلال الدراسات والتجارب التي تناولت مجال صافي هامش الفائدة ضمن الصناعة المصرفية، فقد وُجد أن ارتفاع صافي هامش الفائدة عادةً ما يدل على:

1 - صافي هامش الفائدة المرتفع يشكل آلية رئيسية يمكن من خلالها للجهاز المصرفي أن يحقق الأرباح، وأن يحمي نفسه من المخاطر الائتمانية، أي أنه يقوم بعملية تحوط ضد المخاطر، من خلال رفع صافي هامش الفائدة من جهة رفع سعر الفائدة على الائتمان الممنوح، لتعويض مخاطر الائتمان المرتفعة، وبالتالي أي انخفاض في صافي هامش الفائدة للمصرف سوف يسبب تغيرات في سياسة المصرف الائتمانية، مما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر، و كنتيجة، التعرض في محفظة القروض سوف يزداد مما يؤدي لارتفاع مخاطر الائتمان<sup>43</sup>. إلا أن ارتفاع صافي هامش الفائدة ليس دلالة دائمة على هدف المصرف في تعظيم نمو أرباحه بقدر ما يهدف لتعويض التراجع الطارئ في ربحية المصارف، فرغم ارتفاع صافي هامش الفائدة، يمكن أن تعاني المصارف من انخفاض متواتر في نسب ربحيتها، وهو ما يظهر جلياً في حالة المصارف الأردنية في الفترة ما بين أعوام 2006-2010، حيث بلغ العائد الذي حققه المصارف على حقوق المساهمين (8%) في عام (2010)، مقابل (14%) في عام (2006) أي بنسبة انخفاض تناهز — (6%)، هذا الانخفاض الجوهرى في ربحية المصارف جاء رغم ارتفاع صافي هامش الفائدة بين الودائع والقروض من (1.75%) في عام (2006) إلى (4.3%) في عام (2010)<sup>44</sup>، ومن هنا يبدو واضحاً طبيعة العلاقة العكسية بين صافي هامش الفائدة وربحية المصارف في تلك الفترة، لذلك يمكن القول أن ارتفاع صافي هامش الفائدة لا يعكس دائماً غبن وجشع المصارف بقدر ما يعكس عوامل العرض والطلب

<sup>43</sup> Hutapea, Erwin Gunawan, *The Determinants of Bank Margin In Indonesia: A Comparison Between Islamic And Conventional Banks*, published Master Thesis, International Islamic University, Malaysia, 2006, p1

<sup>44</sup> الزعبي، عبدالمنعم عاكف، اتساع الهامش بين فائدة القروض والودائع لم يتسبب بارتفاع ربحية البنوك، دراسات سوق عمان للأوراق المالية، 2011.

المحكومة بتحقيق المصارف عوائد عادلة تمنع انتزاع أرباح المصارف إلى مستوى قد لا يعود مغرِّياً لمالكيها.

تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع صافي هامش الفائدة لا يعني بالضرورة أن تلك القروض لن تتعرَّض مؤثرة بذلك سلباً على ربحية المصارف. ففي حالة المصارف الأردنية تراافق هامش الفائدة بمتوسط معدل (3.5%) بين الأعوام (2006 - 2010) مع ارتفاعاً مماثلاً في نسب القروض غير العاملة لدى المصارف الأردنية من (4%) عام (2008) إلى (8%) في عام (2010)<sup>45</sup>، مما أدى إلى التأثير سلباً على ربحية المصارف، وهو ما يبرر وجهة نظر المصارف في المحافظة على صافي هامش مرتفع بين أسعار فائدة الودائع والاقراض، حيث يتضمن ذلك تعويضاً لخسائر الديون المتعثرة وتعويضاً عن المخاطرة المرتفعة في فترات الكساد الاقتصادي الناجمة عن الأزمة المالية العالمية الحاصلة خلال تلك الفترة.

2- تحقيق أرباح تساعد على تقوية وتدعم الجهاز المالي، فصافي هامش الفائدة المرتفع يمكن أن يدل على ترديد استقرار النظام المالي عبر عزله من الصدمات الاقتصادية، أي كلما ارتفع صافي هامش الفائدة في النظام المالي كلما أصبح أقل عرضة للأزمات الاقتصادية، ويحصل ذلك عندما يتم الاستفادة من الأرباح الحقيقة من صافي هامش الفائدة المرتفع في تدعيم رأس المال، وهذا ما تم ملاحظته في كولومبيا، حيث وُجد أن صافي هامش الفائدة المرتفع مقترن مع نسب كافية رأس مال سليمة<sup>46</sup>.

3- على الرغم من أن ارتفاع صافي هامش الفائدة لدى المصارف يساهم في تعظيم أرباحها وحمايتها من الأخطار الإنمائية، إلا أن ذلك الارتفاع له انعكاسات سلبية على الاقتصاد ككل في الأجل الطويل. حيث أن ارتفاع صافي هامش الفائدة بسبب ارتفاع سعر الفائدة على القروض سيخلق أثراً غير مرغوبه على الاستثمار والطلب على الإنفاق وذلك نتيجة لارتفاع تكلفة الاقتراض، أي بزيادة تكاليف الإنتاج فيما يتعلق بالقطاعات الإنتاجية التي تعتمد على الاقتراض من القطاع المالي في تمويل استثماراتها، حيث تعد التكلفة الناتجة عن احتساب سعر الفائدة على الأموال المقترضة بمثابة عنصر من عناصر تكاليف الإنتاج، وهذا الارتفاع سيحمل المشروعات الاستثمارية المزيد من الأعباء، الأمر الذي قد يؤدي إلى رفع أسعار منتجاتها نتيجة لقلص أو اختفاء هوامش الربح الخاصة

<sup>45</sup> المرجع السابق مباشرة

<sup>46</sup> Khrawish, Husni. Al-Abadi, Mohammad. Hejazi, Maysoon. **Determinants of Commercial Bank Interest Rate Margins:Evidence from Jordan**, Jordan Journal of Business Administration, Volume No.4, 2008, p 487.

بها، وهو ما يؤدي إلى زيادة حدة التضخم والمتمثل بتضخم دفع النفقات<sup>47</sup> (Cost Push Inflation)، والذي يرجع سببه بالإضافة إلى ارتفاع سعر الفائدة إلى عدة عوامل أخرى، منها زيادة الأجور بمعدل أسرع من زيادة الإنتاجية، وارتفاع أسعار الأراضي، ووجود طاقات عاطلة، وزيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج. وهنا قد يتم الوصول إلى حلقة مفرغة، أي كلما زاد معدل التضخم كلما تطلب الأمر زيادة معدل الفائدة على القروض أيضاً، وذلك كإجراء تصحيحي، والذي يؤثر على النفقات فيرفعها فتزيد الأسعار ويزيد معدل التضخم من جديد مما يتطلب المزيد من الرفع لسعر الفائدة، وهكذا يحدث تلاحق وتسارع بين معدل التضخم والفائدة، وهو ما يسمى بفكرة التعالق مع التضخم بدلاً من محاولة تقليصه للحد المقبول<sup>48</sup>.

أما في حال ارتفاع صافي هامش الفائدة بسبب الانخفاض في معدلات الفائدة على الإيداع، فإن هذا الوضع يهدد كثيراً من المنافع المأمولة، مثل زيادة الادخار اللازم للاستثمار وجذب رؤوس الأموال من الخارج، وتحفيز الأفراد المحتقظين بودائع بعملات أجنبية على تحويلها إلى ودائع بالعملة المحلية. مما يؤثر بشكل سلبي على الاستثمار والاقتصاد الوطني<sup>49</sup>.

4- صافي هامش الفائدة المرتفع عادةً ما يدل على ضعف الكفاءة وضعف تنافسية السوق المصرفية، فمثلاً وُجد أن صافي هامش المرتفع في الدول الأوروبية الشرقية والوسطى يدل على الأسواق التنافسية غير التامة، وتدنى الكفاءة التشغيلية، والتأثير الكبير لسيطرة المصارف الأجنبية على السوق<sup>50</sup>.

5- صافي هامش الفائدة المرتفع قد يدل على صغر حجم المصرف وتدنى سيولته وعدم وجود عائد دخل من غير الفوائد، لذلك يتبع المصرف سياسة صافي هامش فائدة مرتفعة ليتم تعويض نقص الموارد المالية لديه<sup>51</sup>.

<sup>47</sup> الفقي، السادس، جودة، عبد المنعم، نحو استراتيجية لإدارة خطر سعر الفائدة بالبنوك التجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2000، ص 113.

<sup>48</sup> معنوق، سهير محمود، معضلة سعر الفائدة في الاقتصاد المصري، منشورات جامعة المنصورة، مصر، 1989، ص 19,21,22,25

<sup>49</sup> المالكي، يمان فيروز، أثر البنود خارج الميزانية على ربحية البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2006، ص 27.

<sup>50</sup> Claeys, Sophie. Vennet, Rudi Vander. **Determinants of bank interest margins In Central and Eastern Europe: A comparison with the West**, Economic Systems (32), 2008, p206

<sup>51</sup> Fungacova, Zuzana. Poghosyan, Tigran. **Determinants of bank interest margins in Russia: Does bank ownership matter?**, Economic Systems (35), 2011, p489

6- يمكن أن يدل صافي هامش الفائدة المرتفع على ضخامة الاحتياطي الإلزامي المطلوب من قبل المصرف المركزي، وبالتالي سوف يعتمد المصرف في تحطى هذا المطلب على صافي هامش فائدة مرتفع لتحقيق الربح المناسب الذي يسعى له. وهذا ما لُوحظ في دول أمريكا اللاتينية عموماً، وفي البرازيل خصوصاً، فصافي هامش الفائدة المرتفع في المصارف هو دليل على القيود المفروضة على المصارف باستثمار ما يقارب نصف ودائعها في احتياطيات وانتمان إلزامي<sup>52</sup>.

7- بما أن صافي هامش الفائدة يعكس الوضع الخاص للمصرف ومنها طبيعة الأنشطة التي يمارسها، وتركيب قاعدة العملاء، بالإضافة لسياسات التمويل المعتمدة، فليس هناك مصرفين متشابهين تماماً في هذه الصفات، ومن هذا المنطلق صافي هامش الفائدة المرتفع قد يدل على تلك المصارف التي تعتمد بشكل أساسي على الوظيفة التقليدية للمصارف ألا وهي الإقراض والإيداع، فهذه المصارف تعتمد على القروض بشكل رئيسي كأصول مُدرة للفوائد وتعتمد على الودائع في تمويل هذه القروض أكثر من المصادر الأخرى للأموال، ومثل تلك المصارف مصرف (Commerce Bancshares) الأمريكي، حيث كان صافي هامش الفائدة لديه في عام (2009) بنسبة (3.93%) والقروض لديه تُشكل ما يقارب نسبة (64%) من إجمالي أصول المصرف المُدرة للفوائد، كما أن الودائع لديه تُشكل الحصة العظمى من مصادر الأموال. بينما مصرف (State Street) الأمريكي، والذي هو مصرف غير تقليدي، حيث نشاطه الرئيسي يتمثل بتقديم خدمات الدعم وإدارة الأصول للمؤسسات الاستثمارية، كان صافي هامش الفائدة المصرفية لديه بمعدل (2.19%) في عام (2009)، فحيث أن مصرف (State Street) لا يعتمد على قروض الزبائن بشكل أساسي، ولكن يحقق معظم صافي الدخل لديه من الأوراق المالية المستثمرة، بالإضافة إلى أن الودائع لا تُشكل الجزء الأعظم من مصادر الأموال المستخدمة في استثمارات هذا المصرف<sup>53</sup>.

8- إذا كان صافي هامش الفائدة مرتفع جراء الارتفاع الحاصل في أسعار فوائد القروض، فإن ذلك قد يدل على أن المصرف مُعرض لخطر انخفاض الطلب على القروض مصاحباً انخفاضاً في

<sup>52</sup> Souza-Sobrinho, Nelson F, **Macroeconomics of bank interest spreads: evidence from Brazil**, Ann Finance (6), 2010, P2

<sup>53</sup> No Author, **The Net Interest Margin: What is it? What does it say?**, op.cit., p1

الربحية، و كنتيجة لذلك فإن خصوم المصرف مماثلة بالودائع بشكل أساسي سوف تواجه نقصاً في الموارد اللازمة لسدادها<sup>54</sup>.

## 2-2-2 دلالات انخفاض صافي هامش الفائدة المصرفية:

إن انخفاض صافي هامش الفائدة المصرفية عادةً ما يعكس الواقع المقابل للارتفاع في صافي هامش الفائدة بشكل عام، فهو عادةً ما يدل على:

1- صافي هامش الفائدة المنخفض غالباً ما يدل على البيئة التنافسية الكفوفة بين المصارف وتطور هيكل القطاع المصرفي، وخير مثال على ذلك أن صافي هامش الفائدة في المصارف الكبيرة هو عادةً أقل من تلك في المصارف الصغيرة<sup>55</sup>، وذلك عائد للتنافسية الشديدة بين المصارف الكبيرة على المستوى المحلي أو الدولي، فنسبة كبيرة من أصول المصارف الكبيرة تنشأ من القروض الضخمة المقدمة للمؤسسات والمشاريع ذات التصنيف الائتماني، إضافة إلى الخدمات المصرفية الضخمة مثل بطاقات الائتمان المتعددة الأنواع، والاعتمادات المستندية والكفالت. وهو ما يجعل من تلك المصارف تتنافس بشكل رئيسي على السعر من أجل جذب العملاء<sup>56</sup>.

2- صافي هامش الفائدة المنخفض لا يؤخذ دائماً بشكل إيجابي، وذلك في حال كان منخفضاً جداً، وخصوصاً في الدول ذات البنية التشريعية المصرفية الضعيفة والتي ليس لها آلية مستقرة للتدخل في مدى كفاية رأس المال واستقرار المصرف، وتحت هذه الظروف إذا سمح لمصرف ذو بنية رأسمالية ضعيفة بالقيام بالأعمال المصرفية، فإن هناك إمكانية لتبنيه سياسة يعرض من خلالها معدلات فائدة قروض منخفضة، ليحقق مكاسب إضافية على مستوى الحصة السوقية أو ليحقق نمواً سريعاً على حساب تدعيه رأس المال<sup>57</sup>.

3- إن تخفيض صافي هامش الفائدة ليس دائماً دليلاً على تحسن كفاءة عمليات المصرف، فمثلاً يمكن أن يعكس تخفيض صافي هامش الفائدة الانخفاض الحاصل في الضرائب المفروضة على أرباح

<sup>54</sup> Grygorenko, Oleksandr, **Effect of Price Setting on Bank Performance: The Case of Ukraine**, Published Master Thesis, Kyiv School of Economics, Ukraine, 2009, p2.

<sup>55</sup> الجعفري محمد، الحمصي جمال، هامش الفائدة في السوق المصرفية الأردني، مرجع سبق ذكره، ص6-7.

<sup>56</sup> MacDonald, S Scott, **Interest Rate Net Interest Margin Compression, Future is Bright for Banks That Embrace New Technology & Customer Expectations**, Texas Banking (91)(2), 2002, p15.

<sup>57</sup> Doliente, Jude S, **Determinants of Bank Net Interest Margins of Southeast Asia**, ISI Journal, 2003, P13.

المصرف. أو بسبب التخفيض الحاصل في نسبة الاحتياطي الإلزامي المفروضة من قبل المصرف المركزي<sup>58</sup>.

4- إذا كان صافي هامش الفائدة منخفض من جراء الانخفاض الحاصل في أسعار فوائد الاداع، فإن ذلك قد يدل على أن المصرف سيواجه خطر انخفاض حجم الودائع في المصرف، وهو ما قد يسبب عجز على المدى الطويل للموارد المالية المتاحة، حيث أن المصرف سيكون غير قادر على المحافظة على عرض القروض كما في المستويات السابقة<sup>59</sup>.

5- يمكن لصافي هامش الفائدة المنخفض أن يدل على انخفاض جودة الائتمان، وعادةً المصارف الصغيرة ما تمول الأعمال الصغيرة بدون وجود تصنيف ائتماني لتلك المشاريع، لذلك هذه المصارف تخصص مستويات عالية من احتياطيات خسائر القروض، والتي لا يمكن تعويضها بشكل كامل من قبل صافي هامش الفائدة<sup>60</sup>.

أخيراً، إن دلالات ارتفاع أو انخفاض صافي هامش الفائدة تعكس في الواقع الحال الظروف الزمانية والمكانية في مرحلة ما والخاصة بمصرف معين، وهو ما قد لا يتوافق مع مراحل أخرى لنفس المصرف أو حتى للتطبيق على مصارف أخرى. وهنا تكمن أهمية دراسة كافة الظروف والمعطيات المتعلقة بكل مصرف، لكي يحقق الاستفادة القصوى من صافي هامش الفائدة سواءً بالارتفاع أو بالانخفاض.

<sup>58</sup> Narain, Aditya. Ghosh, Saibal. Kannan R. **Determinants of Net Interest Margin under Regulatory Requirements: An Econometric Study**, Economic and Political Weekly, Vol. 36, No. 4, 2001, p338.

<sup>59</sup> Williams, Barry, **Factors Determining Net Interest Margins in Australia: Domestic and Foreign Banks**, New York University Salomon Center, Financial Markets Institutions & Instruments, V.16, No.3, 2007, P160

<sup>60</sup> AL-Smadi, Mohammed Ouqlah, **Credit Risk, Macroeconomic And Bank Specific Factors In Jordanian Banks**, Published Ph.D. Thesis, University Utara, Malaysia, 2010, p61,76,77

### المبحث الثالث

#### الممارسات السليمة لإدارة صافي هامش الفائدة المصرفية

إن اهتمام إدارة المصرف بالسيطرة على صافي هامش الفائدة يدخل ضمن سعيها الدائم إلى زيادة القيمة الحالية للمصرف. وعلى اعتبار أن صافي هامش الفائدة يمثل الفرق بين الفائدة المدفوعة على الودائع والفائدة المقبوضة على القروض، فإنه من الواضح أن معدلات الفائدة السائدة في السوق المصرفي أثرها المباشر في تحديد قيمة صافي هامش الفائدة المتحقق لدى المصرف. فكلما زادت معدلات الفائدة المدفوعة على الودائع أو انخفضت معدلات الفائدة المقبوضة على القروض، تقلص صافي هامش الفائدة، ويتسع صافي هامش الفائدة بانخفاض معدلات الفائدة على الودائع أو ارتفاع معدلات الفائدة على القروض.

لذلك أدى التغير في أسعار الفوائد وعدم دقة التنبؤ في توجهاتها إلى الكشف عن حاجة المصارف لأنظمة قادرة على الإدارة والسيطرة على آثار ذلك في صافي هامش الفائدة. حيث تقوم المصارف بالعمل على المحافظة على صافي هامش فائدة مناسب وذلك بعدة وسائل، منها: وضع مجموعة اختبارات لمدى تأثير تغيرات أسعار الفائدة، والتحكم بتركيبة الموجودات والمطلوبات بحيث يتم إيجاد أفضل البدائل للتمويل والتوظيف بأقل كلفة من مصادر الأموال وبالمقابل الحصول على أعلى عائد من جانب استخدامات الأموال.

#### 2-3-1 تحليل حساسية أسعار الفائدة:

إن إدارة صافي هامش الفائدة المصرفية من خلال تحليل الحساسية لسعر الفائدة يعتبر نقطة البداية بالنسبة للمصارف عند إدارة الأصول والخصوم، فإذا كان سعر الفائدة يسهل من مراقبة المخاطر المحتملة وال دائمة التغير في الأصول والخصوم التي لها أثر على صافي هامش الفائدة للمصرف، فمن أهم مصادر تلك المخاطر:

### 1- مخاطر إعادة التسعير (Repricing Risk):

تنتج هذه المخاطر عند ظهور فوارق أو فجوات في تاريخ إعادة تسعير الأدوات المالية التي تتأثر بأسعار الفائدة المسجلة في الموجودات والمطالبات، بعد تبويبها في جدول لفترات الزمنية وذلك وفقاً لتاريخ إعادة تسعيرها بالنسبة للأدوات المالية ذات أسعار الفائدة المتغيرة أو وفقاً لتاريخ استحقاقها بالنسبة للأدوات المالية ذات أسعار الفائدة الثابتة<sup>61</sup>.

### 2- مخاطر تبدل اندثار منحنى العائد (Yield Curve Risk):

تنتج هذه المخاطر من جراء حصول نقلبات غير متساوية بين نسبة الفائدة المدفوعة عن أدلة مالية معينة لأجل قصير عن نسبة الفائدة المدفوعة عن هذه الأدلة لأجل طويل، كأن ينخفض مثلاً معدل الفائدة لقرض يستحق بعد ثلاثة أشهر بنسبة أقل من نسبة انخفاض معدل الفائدة عن قرض آخر يستحق بعد سنتين<sup>62</sup>.

### 3- مخاطر تغير أساس معدلات الفائدة المستعملة للتسعير (Basis Risk):

وتنشأ هذه المخاطر عن تبدل العلاقة بين مؤشر سعر الفائدة الأساسي (Prime Rate) ومؤشر الليبور (Libor)<sup>63</sup>، كأن يتم تسعير قرض ممنوح على أساس الفائدة الأساسي، بينما يتم تسعير وديعة على أساس مؤشر الليبور، حيث يحدث أن تتبدل العلاقة بين هذين المؤشرتين قبل تاريخ إعادة التسعير، مما يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض صافي هامش الفائدة بين هذا القرض وتلك الوديعة<sup>64</sup>.

### 4- مخاطر الخيار (Option Risk):

وهي المخاطر الناتجة عن إعطاء حق للمقترض بأن يُسدّد قيمة قرضه قبل تاريخ الإستحقاق، لأن يقوم المصرف بمنح قرض لعميل بفائدة تعاقدية معينة، ثم يقرر العميل سداد قيمة القرض قبل تاريخ

<sup>61</sup> حشاد، نبيل، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 85-86.

<sup>62</sup> عبد الله، خالد أمين، إطار إدارة المخاطرة الائتمانية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2002، ص 16.

<sup>63</sup> وهو نظام أسعار فائدة الإقراض بين المصارف العاملة في لندن (London Interbank Offered Rate).

<sup>64</sup> حسين، عاصم، أسواق الأوراق المالية (البورصة)، دار أسماء للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 33.

استحقاقه، وفي حالة انخفاض في سعر الفائدة في السوق، فإن المصرف سوف يواجه نقصاً في عائد الفائدة نتيجة اضطراره لإعادة توظيف قيمة هذا القرض بفائدة أقل<sup>65</sup>.

وتجرد الإشارة هنا إلى أنه لا يوجد نموذج موحد يصلح لاستخدامه من قبل لجنة إدارة الأصول والخصوص في المصرف فيما يتعلق بإدارة صافي هامش الفائدة، حيث أن النموذج الذي يصلح للتطبيق في مصرف قد لا يصلح بالضرورة لمصرف آخر، إلا أن هناك أمور عامة ومشتركة يتبعين أن تؤخذ في الاعتبار من قبل المصرف.

وتركتز استراتيجيات إدارة صافي هامش الفائدة على الوقف عند مستوى مناسب بين تكلفة الموارد وعائد الاستخدامات. وتحاول تلك الاستراتيجيات تحجيم فرص تعرض المصرف لتقلبات أسعار الفائدة وتثبيت العائد على المدى الطويل، من خلال التحكم في آجال الاستحقاقات المختلفة لعناصر الموارد والاستخدامات، وهنا يكون تطابق فترات آجال الموارد والاستخدامات، عامل مؤكّد لحجم صافي هامش الفائدة، وعدم تطابق آجال الاستحقاق المشار إليها قد يعكس رؤية معينة لإدارة المصرف فيما يتعلق بالتبؤ باتجاهات أسعار الفوائد<sup>66</sup>.

عامل آخر مؤثر في إدارة صافي هامش الفائدة هو التجانس بين عناصر الموارد والاستخدامات، حيث يحدد كل من سعر الفائدة وتاريخ الاستحقاق مدى حساسية الموارد والاستخدامات لتقلبات أسعار الفوائد، وهذا تكون الأسعار المتغيرة للفوائد على الموارد والاستخدامات هي المعنية عند دراسة حساسية الموارد والاستخدامات لتلك التقلبات المتوقعة في أسعار الفوائد، وتجرد الإشارة أيضاً إلى أن عناصر الأصول والإلتزامات قصير الأجل هي عادةً ما تكون عناصر حساسة لأسعار الفائدة، حيث يُعاد توظيف تلك العناصر خلال الفترة المالية الواحدة لأسعار السوق السائدة عند إعادة التوظيف. أما حساسية عناصر الأصول والإلتزامات طويلة الأجل فتعتمد بالدرجة الأساسية على سعر الفائدة المحدد لتلك العناصر إذا ما كان ثابتاً أم متغيراً<sup>67</sup>.

<sup>65</sup> تعليمات الرقابة المصرفية رقم 17 تاريخ 13/5/2005، التعليمات الخاصة بإدارة مخاطر سعر الفائدة، مصرف سوريا المركزي، الجمهورية العربية السورية، ص 18-19.

<sup>66</sup> هندي، منير إبراهيم، الفكر الحديث في إدارة المخاطر - الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتققات، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2006، ص 107.

<sup>67</sup> الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك - منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، 2005، ص 101-102.

### 2-3-2 استراتيجيات التحوط من التغيرات في أسعار الفائدة:

للتعامل مع مخاطر سعر الفائدة، فإن الهدف الأساسي يتجسد في القدرة على عزل صافي هامش الفائدة وبالتالي أرباحها قدر الإمكان من الآثار العكسية الناجمة عن تذبذب معدلات الفائدة، ولإنجاز هذا الهدف، تعمد الإدارة إلى التركيز على العناصر المكونة لمحفظة المصرف من الأصول والخصوم الأكثر حساسية لحركات أسعار الفائدة، وبشكل طبيعي هذا يتضمن القروض والاستثمارات في جانب الأصول من الميزانية والودائع ومصادر الاقتراض الأخرى من جانب الخصوم.

فإذا ارتفعت تكلفة فائدة الأموال المقترضة بشكل أسرع من الدخل الناجم عن القروض، فإن صافي هامش الفائدة سوف يقلص (Shrink). مصحوباً بآثار عكسية على الأرباح. أما إذا انخفضت معدلات الفائدة وسببت انخفاض في عائد القروض بشكل أسرع من تكلفة فائدة الأموال المقترضة فإن صافي هامش الفائدة سوف يقلص أيضاً. وهنا الإدارة إذا ما وجدت أن نسبة صافي هامش فائدة لديها مقبول، والذي عادةً ما يكون قريب من معدل (3.5%)<sup>68</sup>، فإنه من المرجح أن تستخدم أساليب مختلفة للتحوط من مخاطر سعر الفائدة وذلك لحماية قيمة صافي هامش الفائدة لديها، وبهذه الطريقة تساعد على ثبات الأرباح.

فمهما كان الهدف أن تكافح بشكل مستمر لإيجاد الطرق لتضمن أن تكاليف الاقتراض لن تزداد نسبةً إلى عوائد الفائدة وتهدد صافي هامش الفائدة للمصرف. وبالتالي فهي بحاجة لمجموعة من الاستراتيجيات القادرة على التحوط من ارتفاعات وانخفاضات معدلات الفائدة، سواء كانت متوقعة أم فجائية، ومن أهم هذه الاستراتيجيات:

#### 2-3-2-1 إدارة فجوة حساسية أسعار الفائدة (Interest Sensitive Gap Management):

من الاستراتيجيات الأكثر شيوعاً للتحوط من التغيرات في أسعار الفائدة هي إدارة فجوة حساسية أسعار الفائدة، حيث تهدف هذه الاستراتيجية إلى إحداث تطابق كمي لعناصر الإنترات (الموارد) والأصول (الاستخدامات)، خلال دورة تقلبات أسعار الفائدة (Interest Rate Cycles) وذلك من خلال التصنيف الآتي لأسعار الفائدة<sup>69</sup>:

<sup>68</sup> Ross, Stephan. Westerfield, Randolph. Jordan, Bradford, **Essentials of Corporate Finance**, 6<sup>th</sup> Ed, Mc Graw- Hill, 2008, p29-30.

<sup>69</sup> الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك -منهج علمي وتطبيق عملي، مرجع سبق ذكره، ص 101-104.

أ- سعر الفائدة المتغير (Variable): وهنا تقلب عوائد وتكلفة الاستخدامات والموارد حسب ظروف السوق الآتية.

ب- سعر الفائدة الثابت (Fixed): حيث يتم ثبيت العائد من الاستخدامات وتكلفة الموارد خلال فترات زمنية محددة.

إذا ما أدركت الإدارة أن المصرف يتعرض بحده لمخاطر سعر الفائدة، فسوف تحاول أن تطابق قدر الإمكان بين حجم الأصول التي سوف يعاد تسعيرها عند تغيير معدلات الفائدة مع حجم الخصوم التي سوف تعدل معدلاتها مع ظروف السوق خلال نفس الفترة الزمنية.

فالمصرف يستطيع التحوط ضد تغيرات أسعار الفائدة، بغض النظر عن اتجاه تحرك أسعار الفائدة، عبر التأكد باستمرار في كل فترة زمنية بأن:

$\text{قيمة الأصول ذات الحساسية للفائدة القابلة لإعادة التسuir} = \text{قيمة الخصوم ذات الحساسية للفائدة القابلة لإعادة التسuir}$

وفي هذه الحالة، العوائد من الأصول المُدرة للفائدة سوف تتغير بنفس الاتجاه وبنفس المقدار تقريباً مع تكلفة الفائدة للخصوص<sup>70</sup>.

ومن الأمثلة على الأصول القابلة لإعادة التسuir هي القروض والتي تكون لأجل أو للتجديد. فإذا ارتفعت معدلات الفائدة بعد نشأة هذه القروض، فإن المصرف سوف يجددها فقط في حال استطاعت الحصول على عائد متوقع يقارب أعلى عائد من أدوات مالية أخرى من نفس الطبيعة. وبشكل مشابه، القروض التي سوف تستحق قريباً سوف تزود المصرف بمصادر أموال لإعادة استثمارها بقروض جديدة على أسعار الفائدة الحاضرة. أما الخصوم القابلة للتسuir فتتضمن الودائع سواء كانت لأجل أو لتجديدها، حيث أن النقاوش ما بين المصرف والعميل ضروري لتجسيد ظروف السوق الحالية، خصوصاً إذا ما كانت معدلات الفائدة على الودائع معومة، والتي عوائدها تحرك بشكل آلي مع أسعار الفائدة السائدة لتعكس آخر التطورات الحاصلة في السوق<sup>71</sup>. في الجدول رقم (2.4) تم عرض بعض الأمثلة عن الأصول والخصوص القابلة للتسuir والأصول والخصوص غير القابلة للتسuir.

<sup>70</sup> Heffernan, Shelagh, **Modern Banking**, op.cit., p118.

<sup>71</sup> Rose, Peter .S, **Bank Management & Financial Services**, 7<sup>th</sup> Ed. Mc Graw- Hill, 2008, p215.

## (الجدول رقم (2.4))

**أمثلة عن الأصول والخصوم القابلة للتسuir والأصول والخصوم غير القابلة للتسuir**

الأصول القابلة للتسuir	الخصوم القابلة للتسuir	الأصول غير القابلة للتسuir	الخصوم غير القابلة للتسuir
ودائع تحت الطلب	النقدية في الصندوق، المباني والآلات	الاقراض من السوق النقدي سواء من القطاع العام أو الخاص	أوراق مالية قصيرة الأجل مصدرة من قبل القطاع العام أو الخاص
حسابات الادخار والقاعد طويلة الأجل	الودائع في المصرف المركزي (الاحتياطي الإلزامي)	حسابات الادخار قصيرة الأجل	فروض قصيرة الأجل للعملاء المقرضين
حقوق الملكية	القروض طويلة الأجل بمعدلات فائدة ثابتة	ودائع السوق النقدي ذات أسعار الفائدة المعدلة يومياً	الأوراق المالية ذات معدلات الفائدة المتغيرة
	الأوراق المالية ذات معدلات الفائدة الثابتة		

**Reference:** Rose, Peter .S, Bank Management & Financial Services, 7<sup>th</sup> Ed. Mc Graw- Hill, 2008, p217

ولكن التساؤل هو ما الذي يحصل عندما تكون قيمة الأصول القابلة للتسuir غير مساوية لقيمة الخصوم القابلة للتسuir، الجواب سيكون بنشوء ما يسمى بفجوة حساسية أسعار الفائدة (Interest Sensitive Gap) بين الأصول ذات الحساسية للفائدة والخصوم ذات الحساسية للفائدة، فالفجوة هي ذلك القسم من الميزانية الذي يتتأثر بمخاطر أسعار الفائدة، أي<sup>72</sup>:

$$\text{فجوة حساسية أسعار الفائدة} = \text{الأصول ذات الحساسية للفائدة} - \text{الخصوم ذات الحساسية للفائدة}$$

$$\text{IS Gap} = \text{Interest Sensitive Assets (ISA)} - \text{Interest Sensitive Liabilities (ISL)}$$

ويتم احتساب الفجوة الخاصة في كل فترة إعداد (يوم، أسبوع، شهر... الخ)، ثم يضاف إليها مجموع الفجوات في الفترات السابقة لتتشكل الفجوة التراكمية (Cumulative Gap)، فإذا تجاوزت قيمة الأصول ذات الحساسية للفائدة قيمة الخصوم ذات الحساسية للفائدة ( $\text{ISA} > \text{ISL}$ ) فإن المصرف لديه فجوة موجبة (Positive Gap) ولديه حساسية للأصول (Assets Sensitive)، أي أن:

<sup>72</sup> Demine, Jean. Bissada, Youssef, **Asset & Liability Management**, op.cit., p67.

$$\text{الفجوة الموجبة} = \text{الأصول ذات الحساسية للفائدة} - \text{الخصوم ذات الحساسية للفائدة} < 0$$

فمثلاً المصرف الذي يملك أصول ذات الحساسية للفائدة بقيمة (500) مليون دولار وخصوص ذات الحساسية للفائدة بقيمة (400) مليون دولار، فإن هذا المصرف لديه حساسية للأصول للفائدة سيزداد موجبة قدرها (100) مليون دولار. فإذا ما ارتفعت معدلات الفائدة، فإن صافي هامش الفائدة سيزداد بسبب أن عوائد الفوائد المنتجة من الأصول سوف تزداد بشكل أكبر مقارنة مع زيادة تكلفة الأموال المقترضة، ومنه زيادة في صافي دخل الفائدة. من ناحية أخرى، إذا انخفضت معدلات الفائدة، فإن صافي هامش الفائدة للمصرف سوف ينخفض، حيث ستختفي عوائد الفوائد بشكل أكبر من انخفاض نفقات الفوائد المترتبة مع الخصوم. إذاً المصرف وفقاً للفجوة الموجبة سيحقق خسارة في صافي دخل الفوائد في حال انخفاض معدلات الفائدة<sup>73</sup>.

في الجانب المقابل، وعلى افتراض أن قيمة الخصوم ذات الحساسية للفائدة أكبر من قيمة الأصول ذات الحساسية للفائدة (ISA < ISL) في كل فترة زمنية، عندها المصرف سينشأ لديه فجوة سالبة (Liabilities Sensitive) (Negative Gap)، ويقال عندها أن المصرف لديه حساسية للخصوم (Negative Gap) أي أن:

$$\text{الفجوة السالبة} = \text{الأصول ذات الحساسية للفائدة} - \text{الخصوم ذات الحساسية للفائدة} > 0$$

فإذا كان المصرف يضم أصول ذات الحساسية للفوائد بقيمة (150) مليون دولار، وخصوص ذات الحساسية للفوائد بقيمة (200) مليون دولار، فالمصرف عندها لديه حساسية للخصوم مع فجوة سالبة قدرها (50) مليون دولار. وإن أي ارتفاع لمعدلات الفائدة سوف يُخفض من صافي هامش الفائدة للمصرف، بسبب أن ارتفاع التكاليف المترتبة بالخصوص ذات الحساسية للفوائد سيتحقق على عوائد الفوائد للأصول ذات الحساسية للفوائد. أما انخفاض معدلات الفائدة سوف ينتج عنه صافي هامش فائدة أعلى، بسبب أن تكاليف الاقتراض سوف تتحسن بشكل أكبر من انخفاض عوائد الفوائد<sup>74</sup>.

إن احتساب قيمة التدبي في صافي هامش الفائدة الناجم عن فجوة حساسية أسعار الفائدة، يتم عن طريق ضرب الفجوات المترابطة في كل خانة زمنية بمتوسط الفترة الزمنية لهذه الخانة، ثم ضرب الناتج

<sup>73</sup> See:

- Hubbard, Glenn. O'Brien Anthony, **Money, Banking, and the Financial System**, op.cit., p171.  
- Matthews, Kent. Thompson, John. **The Economics of Banking**, op.cit., p123.

<sup>74</sup> See:

- Rose, Peter .S, **Bank Management & Financial Services**, op.cit., p216-217.  
- Heffernan, Shelagh, **Modern Banking**, op.cit., p119.

بمعدل افتراضي نسبته (2%)<sup>75</sup>، وبالإضافة إلى هذا المعدل، يمكن للمصارف اعتماد معدلات مرتفعة أخرى لقياس أثر التقلب في سعر الفائدة<sup>76</sup>. الجدول رقم (2.5) التالي يعرض طرق الإدارة المحتملة في كيفية التعامل مع فجوة حساسية أسعار الفائدة الموجبة والسلبية.

### الجدول رقم (2.5)

#### كيفية تعامل الإدارة مع فجوة حساسية أسعار الفائدة الموجبة والسلبية

طرق الإدارة المحتملة	الخطر	فجوة موجبة
1 - عدم فعل شيء (فربما ترتفع أسعار الفائدة) 2 - توسيع آجال الأصول أو تقصير آجال الخصوم 3 - زيادة الخصوم ذات الحساسية للفائدة أو تخفيض الأصول ذات الحساسية للفائدة	الخسارة في حال انخفاض معدلات الفائدة، بسبب أن صافي هامش الفائدة سيتحسن	الأصول ذات الحساسية للفائدة > الخصوم ذات الحساسية للفائدة
طرق الإدارة المحتملة	الخطر	فجوة سلبية
1 - عدم فعل شيء (فربما تتحسن أسعار الفائدة) 2 - تقصير آجال الأصول أو توسيع آجال الخصوم 3 - تخفيض الخصوم ذات الحساسية للفائدة أو زيادة الأصول ذات الحساسية للفائدة	الخسارة في حال ارتفاع معدلات الفائدة، بسبب أن صافي هامش الفائدة سيتحسن	الأصول ذات الحساسية للفائدة > الخصوم ذات الحساسية للفائدة

Reference: Rose, Peter .S, Bank Management & Financial Services, 7<sup>th</sup> Ed. Mc Graw- Hill, 2008, p224

في الواقع هناك عدة مقاييس أخرى لقياس فجوة حساسية الفائدة (IS Gap)، منها نسبة فجوة حساسية الفوائد النسبية (Relative IS Gap)، وذلك كما يلي:

<sup>75</sup> وهو المعدل الذي اعتمدته لجنة بازل لقياس مخاطر سعر الفائدة.

<sup>76</sup> تعليمات الرقابة المصرفية رقم 17 تاريخ 13/2/2005، التعليمات الخاصة ب إدارة مخاطر سعر الفائدة، مصرف سوريا المركزي، الجمهورية العربية السورية، ص7

$$\text{فجوة حساسية الفوائد النسبية} = \frac{\text{فجوة حساسية الفوائد}}{\text{حجم المصرف مقاساً بإجمالي الأصول}}$$

فإذا كانت فجوة حساسية الفوائد النسبية أكبر من الصفر، فإن ذلك يعني أن المصرف لديه حساسية للأصول، بينما إذا كانت الفجوة سالبة فإن ذلك يصف حساسية ل الخصوم من قبل المصرف.<sup>77</sup>

كما يمكننا إجراء مقارنة بنسبة الأصول ذات الحساسية للفوائد إلى الخصوم ذات الحساسية للفوائد، وهو ما يطلق عليه نسبة حساسية الفائدة، وذلك كما يلي:

$$\text{نسبة حساسية الفائدة} = \frac{\text{الأصول ذات الحساسية للفوائد}}{\text{الخصوم ذات الحساسية للفوائد}}$$

وبناءً عليه إذا كانت نسبة حساسية الفوائد أقل من الواحد، فإنها تدل على أن المصرف لديه حساسية ل الخصوم، بينما إذا كانت النسبة أكبر من الواحد، وهذا يعني أن المصرف لديه حساسية للأصول.<sup>78</sup>

يمكن للمصرف عزل مخاطر أسعار الفائدة نسبياً، فقط في حالة إذا كانت قيم الأصول والخصوم ذات الحساسية للفوائد متساوية، وفي هذه الحالة عوائد الفوائد من الأصول وتكليف التمويل ستتغير بنفس المستوى، وعندما تكون فجوة حساسية الفائدة متساوية للصفر، وصافي هامش الفائدة محمي مهما كان اتجاه التغير في أسعار الفائدة. لكن عملياً بالرغم من أن الفجوة ستكون متساوية للصفر، إلا أن هذا لا يعني إستبعاد كافة مخاطر أسعار الفائدة، وذلك بسبب أن معدلات الفائدة المتعلقة بالأصول والخصوم غير مرتبطة بشكل تام في الواقع، فمعدلات فائدة القروض مثلاً تميل إلى التأخر عن معدلات الفائدة في الكثير من أدوات السوق النقدي بغضون الإقراض، لذلك عوائد الفوائد عادة ما تتجه للنمو ببطء أكثر من نفقات الفوائد في فترات التوسيع الاقتصادي، في حين أن نفقات الفوائد تتجه للانخفاض بسرعة أكثر من عوائد الفوائد في فترات الانكماش الاقتصادي.<sup>79</sup>

وفي إطار إدارة صافي هامش الفائدة في المصارف، فإن إسلوب إدارة فجوة حساسية الفوائد يتطلب من الإدارة إتخاذ بعض الإجراءات الهامة ومنها<sup>80</sup>:

<sup>77</sup> Amidu, Mohammed, **Banking Market Structure and Bank Intermediation Strategies in Emerging Market**, Unpublished Ph.D. Thesis, University of Southampton, England, 2011, p109.

<sup>78</sup> Rose, Peter .S, **Bank Management & Financial Services**, op.cit., 218.

<sup>79</sup> الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك -منهج علمي وتطبيقي عملي، مرجع سبق ذكره، ص103-104.

<sup>80</sup> See:

- Rose, Peter .S, **Bank Management & Financial Services**, op.cit., p219.

- Heffernan, Shelagh, **Modern Banking**, op.cit., p119.

- أ- قيام الإدارة بتحديد الفترة الزمنية التي يجب من خلالها أن تتم إدارة صافي هامش الفائدة (مثلاً ستة أشهر أو سنة) واللازمة لتحقيق القيمة المرغوبة، وطول الفترات الفرعية (Maturity Bucket)، والتي سوف تُقسم مرحلة التخطيط على أساسها.
- ب- اختيار الإدارة للمستوى الهدف لصافي هامش الفائدة، سواء بتثبيت صافي هامش الفائدة تقريرياً أو زيادته.
- ت- قيام الإدارة بتحديد حجم الأصول ذات الحساسية للفوائد والخصوم ذات الحساسية للفوائد والتي تعترض الاحتفاظ بها.
- ث- اذا أرادت الإدارة زيادة صافي هامش الفائدة، فيجب عليها أيضاً تطوير طرق توقع أسعار الفائدة الصحيحة، أو ايجاد السبل لإعادة توزيع تركيبة الأصول والخصوم لزيادة صافي هامش الفائدة بين عوائد الفوائد ونفقات الفوائد.

ويرى الباحث أن ما يُعبَّر عن إدارة فجوة حساسية أسعار الفائدة عدم أخذها في عين الاعتبار أثر تغير أسعار الفائدة على حقوق الملكية، فالإدارة تستخدم سياسة إدارة فجوة أسعار الفائدة لتكون قادرة على تحسين صافي هامش الفائدة، ولكن قد يكون ذلك على حساب زيادة تكلفة التذبذب الحاصل في صافي الأرباح وانخفاض قيمة حقوق الملكية. وهنا الإدارة مطالبة باستخدام استراتيجية أخرى مرفقة لإدارة فجوة أسعار الفائدة تُظهر أثر تغير أسعار الفائدة على حقوق الملكية، ومثال على هذه الاستراتيجية هي إدارة فجوة الاستحقاق، فهذه السياسة تقيس متوسط المدة من المقبولات المستقبلية التي تتوقع تحصيلها من القروض والأوراق المالية المستمرة والمدفوعات المستقبلية، أي التي يجب دفعها للمودعين لاحقاً.

### 2-3-2 إدارة فجوة الاستحقاق (Duration Gap Management):

إدارة فجوة الإستحقاق هو عبارة عن نظام مصمم للسيطرة والمحافظة على صافي هامش الفائدة عند مستوى محدد ومستقر خلال مراحل دورات الفائدة جميعها، وتتشاءم فجوة الإستحقاق من خلال عدم التوازن (Mismatch) في استحقاق الموجودات والمطلوبات، فالبنك الذي يمول موجودات طويلة الأجل بمطلوبات قصيرة الأجل نسبياً، يعرض نفسه لمخاطر ارتفاع الفائدة، لأن المطلوبات سيتم تجديدها أو إعادة تسعيتها قبل إعادة تسعيير الموجودات. ويتجدد مدى هذا الخطر بمقدار الفارق الزمني بين فترات إعادة تسعيير كل من الموجودات والمطلوبات، وكلما زادت هذه المدة زادت المخاطر، أما إذا كانت الفجوة معكوسة بمعنى أن موجودات قصيرة الأجل مولت بمطلوبات طويلة

الأجل، فالمصرف هنا يعرض نفسه لمخاطر انخفاض أسعار الفوائد لأن الموجودات سيتم تجديدها وإعادة تسعيرها قبل إعادة تسعير المطلوبات<sup>81</sup>.

### 1-2-2-3-2 فجوة الاستحقاق ومنحنى العائد:

من المكونات الرئيسية لأسعار الفائدة هي فترة الإستحقاق (Maturity) وعلاقة الخطر (Risk Premium)، حيث أن القروض الطويلة الأجل عادة ما تتخذ أسعار فائدة أكبر من تلك الأسعار في القروض قصيرة الأجل وفقاً لمخاطر السداد، وذلك بسبب الإحتمالات المتزايدة للخسارة على امتداد عمر القروض الأطول أجيلاً، وبالتالي فإن أسعار الفائدة تختلف باختلاف تاريخ استحقاق القروض في نقطة زمنية معينة، وبافتراض أن جميع العوامل سوف تبقى ثابتة، كمخاطر الائتمان مثلاً، سيتكون منحنى العائد (Yield Curve)<sup>82</sup>.

إن منحنيات العائد تتخذ أشكال مختلفة باستمرار، بسبب أن العوائد على الأدوات المالية والممثلة بمنحنى تتغير بشكل يومي، فمثلاً يمكن للمنحنى أن يظهر على شكل منحنى ذو ميل متزايد (Upward Slope)، أي عندما ترتفع أسعار الفائدة طويلة الأجل أسعار الفائدة قصيرة الأجل، وهذا يحدث عادة عندما ترتفع جميع أسعار الفائدة ولكن أسعار الفائدة قصيرة الأجل تتطلع حينها من مستويات منخفضة أكثر من أسعار الفائدة طويلة الأجل. منحنى العائد يمكن أن يتتخذ شكل منحنى ذو ميل منحدر (Downward Slope) أيضاً، وهو ما يطلق عليه منحنى العائد السلبي، أي عندما تكون أسعار الفائدة القصيرة الأجل أعلى من أسعار الفائدة طويلة الأجل. وأخيراً منحنى العائد يمكن أن يتتخذ الشكل الأفقي (Horizontal)，ويظهر عندما تكون أسعار الفائدة طويلة وقصيرة الأجل تقريباً بنفس المستوى وهذا العائد ذاته بغض النظر عن فترة الاستحقاق<sup>83</sup>.

لذلك فإن منحنى العائد ذو الميل المتزايد هو الأكثر تفضيلاً لدى إدارات المصارف، بسبب أن فترات الإستحقاق للقروض والأوراق المالية المستمرة في جانب الأصول من الميزانية أطول من فترات الإستحقاق لمصادر الأموال في جانب الخصوم وتسمى بفجوة استحقاق موجبة، وبالتالي فإن العائد من الأصول الأطول أجيلاً ستتجاوز النفالات من الخصوم الأقصر أجيلاً، والنتيجة ستكون

<sup>81</sup> اللوزي، بسمة محمد، تطور هامش الفائدة لدى البنوك التجارية وأثره على التسهيلات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص32.

<sup>82</sup> نعوم، نمير نجيب، استخدام أنموذج فجوة المدة في إدارة مخاطرة سعر الفائدة للسندات، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، العراق، 2007، ص70.

<sup>83</sup> Shim, Jae K. Constas, Michael. **Encyclopedic Dictionary of International Finance And Banking**, op.cit., p267-268.

صافي هامش فائدة موجب، ومن ثم جني أرباح أكثر، وعلى النقيض إذا كان منحنى العائد أفقياً أو ذو ميل منحدر، فإن النتيجة عادة ما تكون صافي هامش فائدة سلبي، مما ينبع ضغط على أرباح المصرف<sup>84</sup>.

### 2-3-3 التحليل بواسطة احتساب متوسط الأمد (Average Duration)

تُظهر هذه الاستراتيجية متوسط المدة التي يبقى فيها المصرف معرضاً لقلب سعر الفائدة، كما تبين مدى التغير الذي يصيب كل أداة مالية، وكذلك صافي هامش الفائدة، نتيجة التغير الذي يطرأ على سعر الفائدة في السوق. ووفقاً لهذه الطريقة يتم احتساب أمد كل أداة مالية تتأثر بسعر الفائدة وذلك بالنسبة للعملات الرئيسية، ثم يتم احتساب متوسط الأمد لأرصدة الأدوات المالية الواردة في الأصول والخصوم، من خلال قسمة مجموع الأمد المرجح بعدد السنوات حتى تاريخ الإستحقاق لكافة البنود التي تتأثر بسعر الفائدة، على القيمة الدفترية لهذه الأدوات<sup>85</sup>، فمثلاً إذا كان المصرف قد منح قرضاً بقيمة مليون ليرة سورية يستحق بعد ثلاثة سنوات وبفائدة سنوية نسبتها (8%) تُدفع في آخر كل سنة. فإنه لإحتساب متوسط الأمد لهذا القرض، تُدرج التدفقات النقدية له حتى تاريخ الإستحقاق ثم تحتسب القيمة الحالية لهذه التدفقات على أساس معدل الفائدة التعاقدية له، وذلك كما هو مبين في الجدول (2.6) التالي: (الأرقام بالليرة السورية).

الجدول رقم (2.6)

#### مثال توضيحي للتحليل بواسطة احتساب متوسط الأمد

الفترة	(1)	(2)	(3)	القيمة الحالية للتدفقات النقدية في نهاية كل فترة الواحدة على أساس على أساس معدل فائدة 8%	القيمة الحالية للوحدة النقدية	القيمة الحالية للتدفقات النقدية	الآمد المرجح (المثقل)
1		80000	0.9259	74087	74087	0.9259	(4) × (1) = (5)
2		80000	0.8573	137198	68599	0.8573	(3) × (2) = (4)
3		1080000	0.7938	2571942	857314	0.7938	
المجموع				2783227	1000000		

المصدر: تعليمات الرقابة المصرفية رقم (17) تاريخ (13/2/2005)، التعليمات الخاصة بإدارة مخاطر سعر الفائدة، مصرف سورية المركزي، الجمهورية العربية السورية، ملحق (2).

<sup>84</sup> Rose, Peter .S, **Bank Management & Financial Services**, op.cit., 214.

<sup>85</sup> القى، السادس. جودة، عبد المنعم، نحو استراتيجية إدارة خطر سعر الفائدة بالبنوك التجارية، مرجع سابق ذكره، ص129.

وبناءً على نتائج الجدول يمكن حساب متوسط الأمد كالتالي:

$$\text{متوسط الأمد} = \frac{2783227}{1000000} = \frac{\text{مجموع الأمد المرجح}}{\text{مجموع القيمة الحالية للتدفقات النقدية}} \text{ سنة } 2.7832$$

ويُمثل متوسط الأمد أعلى الفترة التي تبقى فيها عائد فائدة القرض مُعرضة لتغير قيمتها نتيجة التغير في سعر الفائدة حيث ينتهي هذا الأثر بعد انتهاء هذه المدة. وبالتالي يتأثر صافي هامش الفائدة من خلال التذبذب الحاصل في عائد الفائدة.

كما يمكن استخدام نسبة الأمد المُعدل (Modified Duration)، والتي تمثل النسبة المئوية للتغير الذي يطرأ على القيمة الاسمية للأدلة نتيجة تغير سعر الفائدة بمائة نقطة أساس أو (1%)<sup>86</sup>، وبحسب المثال السابق، فإن:

$$\text{الأمد المُعدل} = \%100 \times \frac{\text{متوسط الأمد}}{\text{(معدل الفائدة التعاقدية} + 1)}$$

$$\%2.577 = \%100 \times \frac{2.7832}{1 + 0.08}$$

أي أن القرض في هذا المثال البالغ قيمته (1000000) ليرة سورية، من الممكن أن تتحفظ قيمته إلى (974230) ليرة سورية، نتيجة ارتفاع سعر الفائدة بنسبة (1%)، أي بانخفاض قدره (25770) ليرة سورية. أما إذا ارتفع سعر الفائدة بنسبة (2%)، فإن قيمة القرض يمكن أن تتحفظ إلى (948460) ليرة سورية، أي بانخفاض قدره (51540) ليرة سورية.

#### 4-2-3-2 : (Swap Market) (المقاييس)

يمكن استخدام هذه الاستراتيجية للحماية ضد التعرض لمخاطر تقلبات أسعار الفوائد للموارد والاستخدامات الحساسة للفائدة، ومن ثم تأثيرها على تكلفة الموارد وعائد الاستثمار، وبالتالي على صافي هامش الفائدة، وذلك في حالة عدم تطابق هذه الموارد والاستخدامات كمياً<sup>87</sup>.

<sup>86</sup> تعليمات الرقابة المصرفية رقم (17) تاريخ (2005/2/13)، التعليمات الخاصة بإدارة مخاطر سعر الفائدة، مصرف سورية المركزي، الجمهورية العربية السورية، ص 20 - 21.

<sup>87</sup> هندي، منير ابراهيم، الفكر الحديث في إدارة المخاطر - الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، مرجع سبق ذكره، ص 105.

وللتوضيح آلية عمل سوق المبادلات، سيتم افتراض وجود مصرفين غير مرتبطين، قام كل منهما بتحليل وضع المخاطر لديه، فوجدا ما يلي:

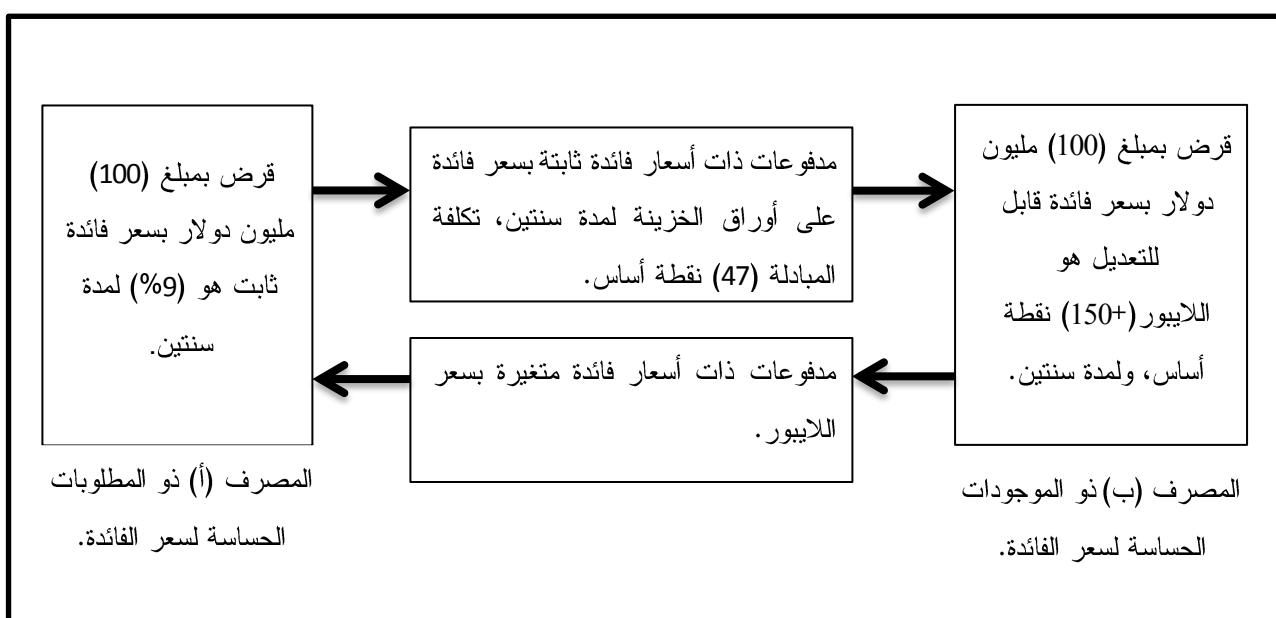
**المصرف (أ):** وجد أن مطلوباته حساسة لسعر الفائدة، بحيث أن مطلوباته الخاضعة لإعادة التسعير الشهري تفوق موجوداته من هذا النوع، وهو يواجه انخفاضاً في صافي هامش الفائدة عندما ترتفع أسعار الفائدة.

**المصرف (ب):** يواجه وضعاً معاكساً للمصرف (أ)، إذ أنه بعد تحليل مخاطرة سعر الفائدة التي يتعرض لها، وجد أن موجوداته حساسة لسعر الفائدة، بحيث لديه موجودات خاضعة لإعادة التسعير الشهري تفوق مطلوباته، فهو يواجه انخفاضاً في صافي هامش الفائدة عندما تختفي أسعار الفائدة.

وهكذا فإن المصرفين يرغبان في تخفيف مخاطرة سعر الفائدة على صافي هامش الفائدة. لذلك يتعاقدان في سوق المبادلات على تنفيذ مبادلتين لسعر الفائدة، ومثل هذه المبادلات تتضمن طرفين متقابلين، كل منهما تعرض (Exposure) لمخاطرة سعر الفائدة. ويريد كل منهما مقابلة (Offset) بعض المخاطرة المرتبطة ببعضهما لها، وهكذا يتم ترتيب المبادلة الأولى من جانب الموجودات، والمبادلة الثانية من جانب المطلوبات.

(2.5) الشكل رقم

#### المبادرة الأولى لسعر الفائدة من جانب الموجودات



يعكس الشكل السابق المبادلة الأولى بين المصرفين (أ) و(ب) كما يأتي:

المصرف (أ): لديه قروض بسعر فائدة ثابت قدره (9%).

المصرف (ب): لديه قروض ذات سعر فائدة قابل للتعديل تتغير حسب حركة مؤشر الالبيور المصرف (Basis Points) أي (150+) بـ (LIBOR) نقطة أساس (%1.5+).

بعد أن قام كل من المصرفين بالتأكد من الجدار الإئتمانية لأحدهما الآخر. فإنهم يتفقان على تبادل مدفوعات الفائدة لمبلغ محدد، وهو ما يمثل مبلغ القرض الذي قدره (100) مليون دولار ولمدة سنتين.

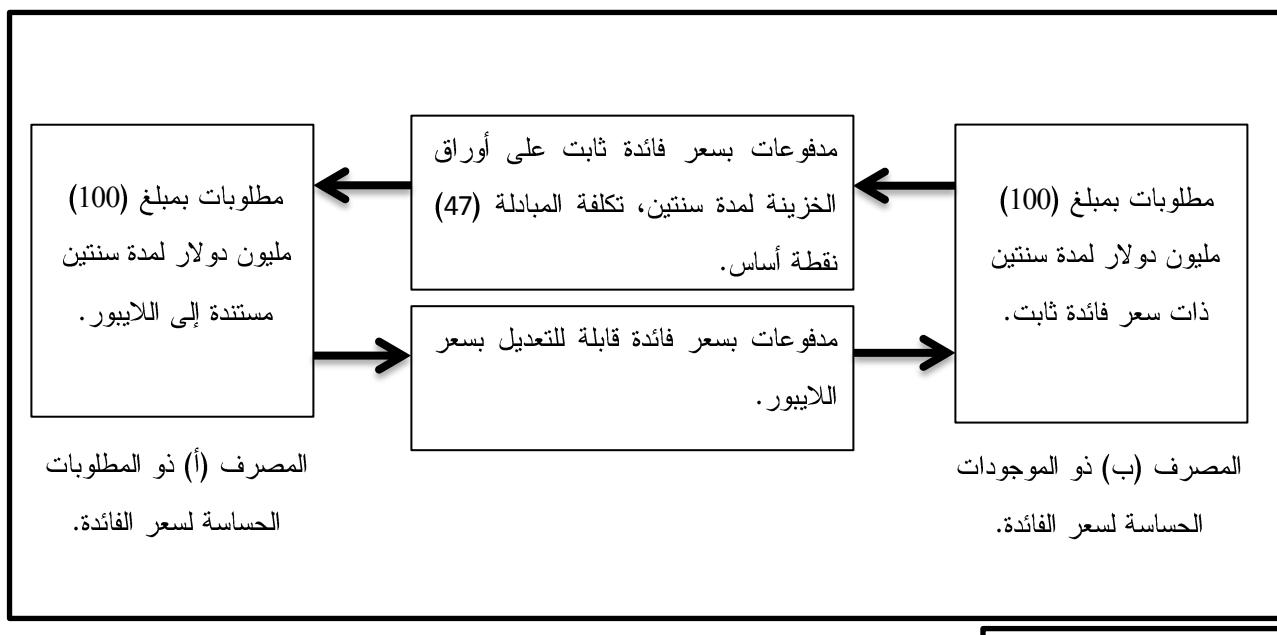
وبفرض أن تكلفة المبادلة هي (47) نقطة أساس مسورة إلى جانب السعر الثابت من المبادلة، وكان سعر الفائدة على أوراق الخزينة لمدة سنتين هو (7.5%)، فإن المصرف (أ) يقدم سعر فائدة قدره (7.97%)، أي ( $7.5\% + 0.47\% = 7.97\%$ ) إلى المصرف (ب) خلال أجل المبادلة، مقابل ذلك يحصل المصرف (أ) على سعر متغير من المصرف (ب) أي بسعر الالبيور (103+) نقطة أساس.

ويتم حساب الـ (103+) نقطة أساس أو (1.03%) على أساس الفرق بين (9%) وهو السعر الثابت لقروض المصرف (أ)، و السعر المتغير البالغ (7.97%) الذي تم تحويله إلى المصرف (ب)، أي ( $7.97\% - 1.03\% = 6.94\%$ ) وهذا يمكن من خلال هذه المبادلة التحوط من الانخفاض الحاصل في صافي هامش الفائدة عندما تتحسن أسعار الفائدة لدى المصرف (ب)، والذي لديه موجودات خاضعة لإعادة التسعير الشهري تفوق مطلوباته.

كما يتعاقد المصرفان بالإضافة لذلك على مبادلة للمطلوبات، وذلك كما يعكسه الشكل رقم (2.6):

(2.6) الشكل رقم

## المبادلة الثانية لسعر الفائدة من جانب المطلوبات



ومن خلال الشكل السابق، يلاحظ أن المصرف (ب) يقدم للمصرف (أ) مدفوعات لمدة سنتين ذات سعر ثابت قدره (7.97%) وهو العائد الجاري لأوراق الخزينة لمدة سنتين أي ( $7.5\% + 47$  نقطة أساس)، مقابل مدفوعات لمدة سنتين يقدمها المصرف (أ) إلى المصرف (ب) بسعر الليبور.

وبناءً عليه، فإن المصرف (أ) يمدد أفق إعادة تسعير المطلوبات ويقلل تعرضه لمخاطرة ارتفاع سعر الفائدة. أما المصرف (ب) فيقوم بالإجراء المعاكس، فهو يقلل من تعرضه لانخفاض أسعار الفائدة من خلال مبادلة تدفق الفوائد من مطلوبات ذات سعر ثابت مقابل تدفق آخر ذي سعر متغير.

ويمكن للمصرفيين كذلك استعمال سوق المبادلات لترتيب "السقوف" و"القواعد (الأرضيات)"<sup>88</sup> (Cabs and Floors)، لغرض الحد من تقلبات سعر الفائدة، فالمصرف (أ) يمكن أن يحدد سقفاً يستند إلى الليبور ذي سعر (6%) من المصرف (ب)، وذلك بمبلغ (100) مليون دولار ولمدة سنتين، و هذا يضمن للمصرف (أ) استلام الفرق بين سعر الليبور و (6%) خلال أجل العقد عندما ترتفع الأسعار فوق سعر الليبور.

<sup>88</sup> صباح، بهية مصباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العالمية في فلسطين- دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص 90-95.

بالإضافة لذلك فإن المصرف (ب) يمكن أن يشتري قاعدة مستندة إلى الالبيور بسعر (6%) من المصرف (أ) بمبلغ (100) مليون دولار ولأجل سنتين. وهذا يضمن للمصرف (ب) استلام الفرق بين (6%) وسعر الالبيور خلال أجل العقد عندما تنخفض الأسعار دون سعر الالبيور. وبعبارة أخرى إن المبدلتان تتضمن تحويل مبلغ بمقدار (100) مليون دولار من قروض المصرف (أ) ذات أسعار الفائدة الثابتة إلى قروض ذات أسعار قابلة للتعديل ، كما أنهما يحددان مبلغاً معادلاً من قروض المصرف (ب) ذات الأسعار القابلة للتعديل، وهكذا يستطيع المصرفان تقليل مخاطرة سعر الفائدة، سواء ارتفع سعر الفائدة أم انخفض.

### 2-3-3 إدارة صافي هامش الفائدة المثالي:

إن السؤال عن ماهية صافي هامش الفائدة المثالي (الجيد) بالنسبة لكل مصرف، يتصدر اهتمامات الإدارات في المصارف، فالإجابة عن هذا السؤال يمكن أن تختلف من مصرف لآخر، وذلك اعتماداً على نموذج العمل التجاري للمصرف. فعلى سبيل المثال المصرف الذي يركز على قروض الرهون العقارية ذات معدلات الفائدة الثابتة (Fixed Rate Mortgage)، سيكون لديه صافي هامش الفائدة أقل من تلك المصارف التي تركز على القروض غير الآمنة أو القروض من الدرجة الثانية (Subprime Loans). فصافي هامش الفائدة الأقل سيكون مُعوضاً حينها بأقل الديون المعدومة، وبالتالي ليس بالضرورة اعتبار صافي هامش الفائدة الأقل عاملًا سلبياً<sup>89</sup>. من جانب آخر فإن المصرف الذي يقدم قروض الرهن العقاري ذات معدلات الفائدة المتغيرة سيكون لديه أيضاً صافي هامش فائدة منخفض، وذلك طبقاً للمعدلات الإستهلاكية المنخفضة (الترويجية) التي تبدأ فيها فترة القرض.

ناحية أخرى قد تظهر عند محاولة المصرف لإدارة صافي هامش الفائدة المثالي، وذلك عندما تزداد معدلات الفائدة، والمصرف يقرر في هذه الحالة عدم رفع معدلات فائدة الودائع، بهدف حماية صافي هامش الفائدة لديه، على الأقل في الأجل القصير، ومثل هكذا استراتيجية سينتicipate عندها استقرار وثبات أكثر أو حتى زيادة في صافي هامش الفائدة، ولكن هذا سيكون مكسب وهمي، فإذا ما انسحب أصحاب الودائع نظراً للعائد المنخفض مقارنة مع سعر السوق، فإن قاعدة الأصول لدى المصرف ستتقلص بصورة ملحوظة حالما تنفذ السيولة اللازمة للاستثمارات المستحقة الدفع، ومنه بعض هذه الودائع يمكن أن يُستبدل بمصادر أموال أعلى تكلفة. أكثر من ذلك، التقلص في قاعدة الأصول سوف

<sup>89</sup> Brigham, Eugene. Ehrhardt, Michael, **Financial Management- Theory and Practice**, op.cit., p166.

يزيد من نسبة النفقات التشغيلية لذلك سيتم تعويضه على حساب بعض المنافع التي تمتاز بها الودائع، من انخفاض في تكلفة التمويل واستقرار في صافي هامش الفائدة<sup>90</sup>.

ولكي تكون أسعار الفائدة المصرف وبالتالي صافي هامش الفائدة في المستوى المثالي، فإن على إدارة المصرف حل مشكلة البلوغ للحد الأقصى (التعظيم) من الربح الناجم عن الفوائد وفق التالي:

$$B(\Delta) \times \Delta \rightarrow \text{Max}$$

$$\text{s.t. } Ms(P) = Md(P+\Delta) = B(\Delta)$$

حيث:

$\Delta$ : تمثل صافي هامش الفائدة.

$B(\Delta)$ : كمية الأموال في المصرف.

$B(\Delta) \times \Delta$ : مقدار الربح الناجم عن الفائدة.

$Ms(P)$ : تمثل عرض الأموال من جانب العملاء.

$Md(P)$ : تمثل طلب الأموال من جانب العملاء.

$(\text{Such That})$  :s.t. بشرط.

$P$ : السعر (Price) وهنا يقصد سعر فائدة الودائع.

$P+\Delta$ : سعر فائدة القروض.

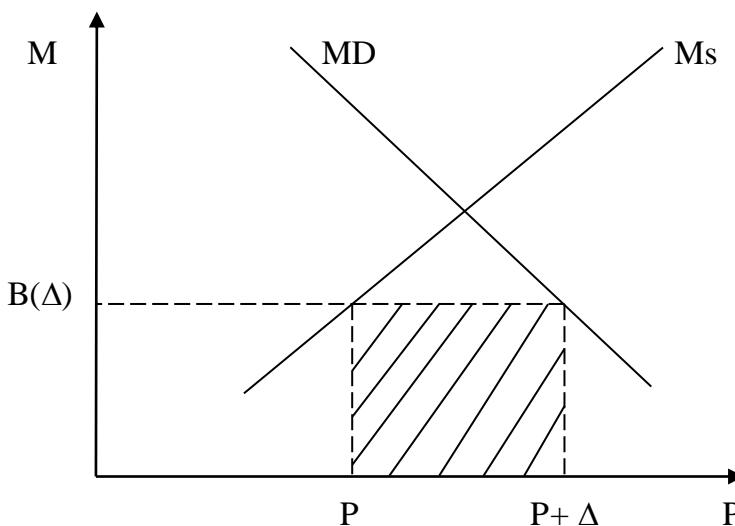
الشكل رقم (2.7) التالي يُظهر المنطقة المثلية المتاحة للمصرف لإدارة صافي هامش الفائدة.

---

<sup>90</sup> Brick, John .R, **Understanding & Managing The Net Interest Margin**, Brick & Associates Inc, 2007, p5-6.

(2.7) الشكل رقم

## المنطقة المثلية لإدارة صافي هامش الفائدة



**Reference:** Grygorenko, Oleksandr, Effect of Price Setting on Bank Performance, Kyiv School of Economics, Ukraine, 2009, p12.

الشكل رقم (2.7) يُظهر المنطقة المثلية المتاحة للمصرف لإدارة صافي هامش الفائدة. بمعنى آخر، إدارة المصرف بإمكانها الوصول لصافي الفائدة المثالي ( $\Delta^*$ ) وذلك ضمن المنطقة المظللة الموضحة بالشكل، حتى يتم تعظيم وبلغ الحد الأقصى لمقدار الربح الناجم عن الفائدة ( $B(\Delta) \times \Delta$ ).

وهنا إدارة المصارف يمكنها أن تختار واحدة من السياسات التالية<sup>91</sup>:

1 - سياسة المجازفة (Risk Strategy): بتطبيق هذا النوع من السياسات يأمل المصرف تعظيم أرباحه في الأجل القصير، وفي نفس الوقت خطر تعرضه للخسائر يزداد بصورة ملحوظة. فصافي هامش المصرف ( $\Delta$ ) سوف يكون أعلى من معدله عند المستوى المثالي ( $\Delta^*$ ) أي ( $\Delta^* > \Delta$ )، وبذلك فإن ( $B(\Delta) \times \Delta$ ) لن تبلغ الحد الأقصى، والمصرف سيحقق خسائر قد تبعده عن الوصول إلى صافي هامش فائدة قريب من المستوى المثالي.

2 - السياسة المعتدلة (Moderate Strategy): في هذه السياسة خطر خسارة الأرباح هو في المستوى المعتدل، ونتيجة لهذه السياسة فإنها ستؤدي إلى ارتفاع الأرباح، إذا اتضح أن المستوى الأمثل لصافي هامش الفائدة هو مقارب لصافي هامش الفائدة المقدر من قبل المصرف.

<sup>91</sup> See:

- Grygorenko, Oleksandr, **Effect of Price Setting on Bank Performance**, op.cit., p11-13.  
- Knight, John. Satchell, Stephan, **Performance Measurement In Finance**, op.cit., p56-57.

3- سياسة الحد الأدنى من المخاطر (Minimal Risk Strategy): وهذا المصرف يضع معدلاً تهبط بطيقة تبعه عن مخاطر الإفلاس، وفي مثل هذه الحالة، أرباح المصرف ستكون في حدتها الأدنى. حيث أن صافي هامش المصرف ( $\Delta$ ) سيظهر بعيد وأقل من المستوى المثالي لصافي هامش الفائدة ( $\Delta^*$ ).

#### 2-3-4 دور السياسة النقدية في إدارة صافي هامش الفائدة في المصارف:

يقوم المصرف المركزي في إطار السياسة النقدية بتحديد صافي هامش الفائدة للمصارف، وذلك تبعاً للتشريعات التي تمنحه الحق في ذلك والتي قد تختلف من بلد لآخر، حيث تُستخدم كأداة من ضمن أدوات السياسة النقدية لإدارة السيولة والتحكم في حجم التمويل المصرفي، حيث يسعى المصرف المركزي من خلال التحكم بصافي هامش الفائدة المصرفية إلى توفير البيئة التنافسية ما بين المصارف والمكونة للنظام المغربي<sup>92</sup>.

إن النظرية الاقتصادية الجزئية تتبناً بأن المنشآت في أسواق المنافسة غير قادرة على تحقيق أرباح غير عادية في الأجل الطويل، وذلك عائد إلى قوى المنافسة التي تحد من جشع المنتجين وميلهم لزيادة الأسعار والأرباح على حساب المستهلك، فالتنافس هو الذي يحول دون تحقيق أرباح احتكارية في الأجل الطويل، وهو الذي يساهم في تحقيق الكفاءة الإنتاجية والكافأة التخصيصية، ويقارب بين مصالح الأطراف في السوق.

وبناءً عليه، فإن صافي هامش المصارف في حالة السوق المصرفية التنافسية يكون عند مستوياته الطبيعية في الأجل الطويل على الأقل، وهذا يوضح أن للمنافسة في السوق المصرفية أهمية جوهرية في الحد من زيادة فائدة الاقتراض وتخفيض فوائد الإيداع. بل يمكن القول أن المنافسة البناءة هي من الشروط المسبقة لنجاح تجربة التعويم في حال طُبّقت دون حدوث الانعكاسات السلبية المتمثلة في اتساع صافي هامش الفائدة على حساب كل من المودع والمقترض<sup>93</sup>.

إضافة إلى ما سبق، فإن نظرية الأسواق غير التنافسية تقييد بأن المصارف التي تعمل ضمن صناعة مصرفية تتسم بقوى احتكارية، تمثل عادةً إلى تقليل إنتاجها (من القروض)، وزيادة أسعارها إما من خلال رفع فوائد الإقراض أو/و تخفيض فوائد الإيداع، مقارنة بوضع المنافسة التامة، وبالتالي فهي

<sup>92</sup> Picker, Anne, **International Economic Indicators and Central Banks**, John Wiley & Sons Ltd, England, 2007, p8.

<sup>93</sup> Schinasi, Garry J, **Safeguarding Financial Stability- Theory and Practice**, op.cit., p145.

بدلاً من كونها متنقية لسعر الفائدة (Price Taker) السائد في السوق تصبح صانعة أو محددة له (Price Maker)، وهذا يؤكد على أهمية توفر ظروف المنافسة قدر الإمكان في السوق المصرفية ودورها في تحديد صافي هامش الفائدة<sup>94</sup>.

إن المصرف المركزي يواجه بعض المعوقات في سعيه نحو التحكم في صافي هامش الفائدة في المصارف، فأسعار الفوائد على الودائع والقروض تختلف عن أسعار الفائدة على العديد من أدوات السوق النقدي، مثل أذونات الخزينة أو سندات التنمية، من حيث أن المصرف المركزي لا يمكنه تحديد تلك الأسعار بشكل كامل، فالأسعار تتحدد أيضاً وفق أسس تفاوضية بين المصرف والمودع أو بين المصرف والمقرض، وفي ظل انعدام السقوف على فوائد الإيداع والإقراض، وفي ظل انعدام الضغط التافسي على المصرف أيضاً، فإن ميزان القوة التفاوضية سيميل بشكل عام نحو المصرف، لأنه أقدر على المساومة من المودع و المقرض، لا سيما إذا ما كان هناك نوع من التواطؤ (أو اتفاق احتكاري (Cartel) ما بين المصارف<sup>95</sup>).

ويقوم المصرف المركزي ضمن سعيه لخلق المناخ التافسي بين المصارف، بمراعاة طريقته في التحكم بصافي هامش الفائدة بحيث تضم كافة العوامل المحددة لهامش الفائدة في المصارف من عوامل داخلية، ومؤشرات اقتصادية كلية، والعوامل المتعلقة بالبنية التنظيمية والتشريعية في المصارف. ومن الممكن إيجاز طرق المصرف المركزي للتحكم في صافي هامش الفائدة بثلاثة طرق، وهي نظام السقف (Ceiling)، نظام القاع (Floor)، ونظام النطاق (Span) وسيتم تناول شرح كل نظام من هذه الأنظمة كما يلي<sup>96</sup>:

#### 1- نظام السقف (Ceiling):

في هذا النظام يتم تحديد أعلى نسبة لصافي هامش الفائدة من قبل المصرف المركزي، ومن ثم يتم إلزام المصارف بعدم تجاوز هذه النسبة. ومن مزايا هذا النظام أنه يؤدي إلى إنهاء المزاودة في نسب صافي هامش الفائدة بواسطة المصارف دون مبررات، ويسهل من مهمة المصرف المركزي في إدارة الطلب على التمويل المصرفي، إلا أنه في ذات الوقت يؤدي إلى قتل روح المنافسة بين

<sup>94</sup> الجعفري محمد، الحمصي جمال، هامش الفائدة في السوق المصرفية الأردني، مرجع سبق ذكره، ص9-10.

<sup>95</sup> Picker, Anne, **International Economic Indicators and Central Banks**, op.cit., p12.

<sup>96</sup> إبريس، يوسف. الخاتم، رحاب، آخرون، كيفية تحديد نسب هامش أرباح المرابحات بالمصارف، سلسلة الدراسات والبحوث رقم (9)، الإدارية العامة للبحوث والإحصاء-بنك السودان المركزي، السودان، 2006، ص15-16.

المصارف، إضافة إلى حماية المصارف غير الكفوءة، كما أنه يتعارض مع الإطار العام لسياسات التحرير الاقتصادي من جانب تحرير التمويل المصرفي.

### 2- نظام القاع (Floor):

في هذا النظام يتم تحديد حد أدنى لنسب صافي هامش الفائدة، ويصبح لزاماً على المصارف عدم تخفيض نسبة صافي هامش فائدة لديها إلى أقل من ذلك، وغالباً ما تكون هذه النسبة مجرية للمصارف وللمودعين، وذلك في حالة تدني معدلات التضخم. ومن مزايا هذا النظام أنه يؤدي إلى تقليل محاولات التواطؤ التي تقوم بها المصارف من خلال تخفيض نسب صافي هامش الفائدة إلى مستويات قد تعرض المصارف الأخرى إلى خسائر، بالإضافة إلى ذلك فإنه يتماشى مع الإطار العام لسياسات تحرير التمويل المصرفي في إطار سياسة التحرير الاقتصادي، علاوة على ذلك يساهم في زيادة العائد على الودائع، وبالتالي المساعدة في جذب مزيد من الموارد المالية داخل الجهاز المالي. إلا أنه يعاب على هذا النظام الحرية المطلقة للمصارف في رفع نسب صافي هامش الفائدة لديها، مما قد يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل المصرفي دون مبرر، ومن ثم ارتفاع تكلفة الإنتاج، وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

### 3- نظام النطاق (Span):

في هذا النظام يتم تحديد نطاق (مدى) لنسب صافي هامش الفائدة بحيث تتحرك المصارف من خلاله صعوداً وهبوطاً، ويعتبر هذا النظام من أفضل الأنظمة لتحديد نسب صافي هامش الفائدة، خاصة إذا ما تم بعد دراسات لمعدلات التضخم المتوقعة، وكان ذو مرونة عالية، فمن مزايا هذا النظام تقليل مسوئ النظامين السابقين إلى أقل درجة ممكنة، وإعطاء المصرف المركزي الحرية والمرونة الكافية لزيادة أو تخفيض الإتجاه العام لنسب صافي هامش الفائدة كلما دعت الضرورة لذلك. إلا أنه يُعاب على هذا النظام تعارضه الجزئي مع الإطار العام لسياسات التحرير الاقتصادي، وذلك لأنه يُشكل نوعاً من التحرير المدار.

## خاتمة:

لقد تم التعرف من خلال هذا الفصل على مفهوم صافي هامش الفائدة المصرفية والمتمثل بالفرق ما بين الفوائد التي يقبضها المصرف نتيجة استخدامه للأموال المتاحة لديه، والفوائد التي يدفعها مقابل الأموال المودعة عنده، وذلك مع مراعاة مقدار الاستثمارات المنتجة لهذا العائد من الفوائد، وتم الحديث عن الأبعاد المعاصرة لهذا المفهوم وتقديم أبرز الطرق الحديثة المستخدمة في قياس صافي هامش الفائدة، وتوضيح أهمية صافي هامش الفائدة كمعيار لربحية المصرف، وكمؤشر كفاءة للمصرف في إدارة القروض والودائع، إضافة إلى توضيح أهميته على مستوى الجهات الرقابية والعملاء، وما يشكل ارتفاع وانخفاض صافي هامش الفائدة من دلالات وانعكاسات هامة على الصعيد الجهاز المالي المصرفي بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام من خلال استعراض الدراسات والتجارب السابقة التي تناولت مجال صافي هامش الفائدة ضمن الصناعة المصرفية. والانتقال بعد ذلك للحديث عن اهتمام إدارة المصرف بالسيطرة على صافي هامش الفائدة بالشكل الذي يدفعها إلى تبني استراتيجيات لإدارة صافي هامش الفائدة والوقوف عند مستويات مناسبة بين تكلفة الموارد وعائد الاستخدامات، حيث تحاول تلك الاستراتيجيات تحجيم فرص تعرض المصرف لتقلبات أسعار الفائدة وتنبيط العائد على المدى الطويل، من خلال التحكم في آجال الاستحقاقات المختلفة لعناصر الموارد والاستخدامات، ووصولاً إلى مستويات مثالية من صافي هامش الفائدة، وذلك في ظل الممارسات التي قد يمارسها المصرف المركزي في إطار السياسة النقدية للتحكم بصافي هامش الفائدة في المصادر.

وبذلك فإن أهمية الدور الذي يلعبه صافي هامش الفائدة في المصارف يجذب الانتباه إليه من قبل كل من إدارة المصرف، والمساهمين، والعملاء، والجهات الرقابية. الأمر الذي يكشف عن ضرورة البحث والتحقق عن العوامل المحددة لصافي هامش الفائدة في المصارف، من خلال دراسة العوامل الداخلية الخاصة بكل مصرف، والعوامل الخارجية المحددة لهذا المتغير. وهو ما سيتم دراسته في الفصل الثالث.

## **الفصل الثالث**

**مقدمة صافي هامش الفائدة**

**المصرفية**

**مقدمة:**

إن وصول المصرف إلى صافي هامش فائدة مناسب يُعد أمراً في غاية الأهمية، بحيث أنه ينبغي على المصرف لتحقيق ذلك أن يأخذ بعين الاعتبار عدداً من العوامل والظروف السائدة في السوق المصرفية، وهذه العوامل تتفاوت في درجة أهميتها وأثرها على صافي هامش الفائدة سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر.

فالنغير في صافي هامش الفائدة هو وليد عدة متغيرات مختلفة منها ما هو داخلي يخص كل مصرف على حدا، ومنها ما هو خارجي ليس له صلة بإدارة المصرف. وتمثل المتغيرات الداخلية للمصارف الخصائص المميزة لكل مصرف، أي أنها تشمل الموارد المتاحة وسياسات إدارة المصرف وقراراتها، والقدرة على تحقيق الكفاءة التشغيلية في عمليات المصرف، والتحكم في نسبة كفاية رأس المال لضمان حقوق المودعين، كما أن رؤية الإدارة حول المخاطر التي يتحملها المصرف، وخاصة تلك الناجمة عن وظيفة الإئتمان تعتبر صفة خاصة بكل مصرف، بالإضافة إلى سياسة المصرف في التركيز على جذب جميع أنواع الودائع أو أنواع محددة، ومن ثم استثمارها سواءً في قروض الإقراض أو في قروض بديلة أخرى. جميع هذه العوامل وغيرها قد يكون لها القدرة على إحداث تغيير هام في صافي هامش الفائدة. بينما تمثل المتغيرات الخارجية البيئة المحيطة بالمصارف، والتي تتعلق بالظروف التي يعيشها الاقتصاد ككل، ومنها حجم الناتج المحلي الإجمالي والمستوى العام للأسعار، ومن ثم التعبير عن حالة الانتعاش أو الانكماش التي يشهدها الاقتصاد، بالإضافة إلى مدى استقرار سعر صرف العملة المحلية وأسعار الفائدة عليها، وذلك فيما إذا كانت تُحدد بمركزية من قبل السلطات النقدية أو خاضعة لنظام التعويم. كما تشمل البيئة المحيطة للمصارف متغيرات الهيكل المالي، بحيث تنقل صورة كاملة عن حجم القطاع المصرفي في البلاد، والحالة التنافسية الذي يشهدها هذا القطاع، أضف إلى ذلك درجة تطور سوق الأوراق المالية ودورها في التأثير على عمل قطاع المصارف. وبناءً على هذه المعطيات فإن من الأهمية بمكان تسلیط الضوء على العوامل الخارجية للمصارف مع العوامل الداخلية ودراسة أثرها على صافي هامش الفائدة المصرفية.

وقد تم تقسيم مكونات هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول: المتغيرات الداخلية للمصرف.
- المبحث الثاني: متغيرات الاقتصاد الكلي.
- المبحث الثالث: متغيرات الهيكل المالي.

## المبحث الأول

### المتغيرات الداخلية للمصرف

إنه من المهم للجهات ذات الصلة مع أي مؤسسة مصرفية مثل المالكين (المساهمين)، أو الإدارة أو المودعين، والتي تعتمد في قراراتها الاستثمارية على المعلومات المتاحة عن هذه المؤسسة - خاصة تلك المعلومات المتضمنة في التقارير المالية المختلفة لهذه المؤسسات- أن تعرف إلى أهم الخصائص المميزة للمصرف، والتي تؤثر بدورها على صافي هامش الفائدة، ومدى إلتزام إدارة هذه المؤسسات المصرفية بالتركيز عليها من أجل تعظيم ربحيتها، والتي تعكس بشكل أساسي فيما بعد على أرباح الأسهم، وتعزز الثقة بهذه المؤسسات، كما وتساعد أيضاً في محاولة تحديد توجهات ربحيتها المستقبلية. وسيتم الاعتماد في هذا البحث على سبعة عوامل داخلية هي: كفاءة العمليات، الأمان المصرفي، مخاطر الائتمان، حجم المصرف، نسبة الاحتياطي الإلزامي، وهيكل الودائع. ومن خلال دراسة هذه العوامل سيتم توضيحها وعرض أثارها المتوقعة على صافي هامش الفائدة.

#### 1-1-3 كفاءة العمليات (Operations Efficiency)

تعتبر المصارييف التشغيلية في المصرف محدداً باللغ الأهمية من بين العوامل المحددة لصافي هامش الفائدة، حيث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة الإدارة الفعالة. فالمصرف بالإضافة إلى مخاطر الائتمان والسيولة ورأس المال، يواجه ما يسمى بمخاطر التشغيل، والتي تشير إلى احتمالات التغير في المصارييف التشغيلية بصورة أكبر مما هو متوقع، وما يتسبب بذلك في انخفاض لصافي الدخل، ولقد أخذت المصارييف التشغيلية بالنسبة للمصارف بالارتفاع في الوقت الحاضر، خاصة فيما يتعلق بتكليف التجديد الهدف إلى مواكبة الصناعة المصرفية الحديثة.<sup>97</sup>

وتكون أهمية استخدام هذا المتغير في دوره المهم كمقاييس لكفاءة عمليات المصارف، حيث يتم عادةً قياس كفاءة عمليات المصارف من خلال قدرتها في السيطرة على مصاريفها التشغيلية ومحاولة

<sup>97</sup> السرايري، سمير عبد الرزاق، محددات الربحية في البنوك التجارية السعودية، المجلة العربية للإدارة، مج 30 - ع 1، 2010، ص 85 - 86.

تخفيضها إلى أدنى حد ممكن<sup>98</sup>. ولقياس هذا المؤشر يمكن استخدام عدة معادلات كنسبة إجمالي المصاريق التشغيلية إلى إجمالي الأصول، أو معدل النمو في المصاريق التشغيلية، أو نسبة المصاريق التشغيلية إلى صافي الدخل قبل الضريبة<sup>99</sup>. واعتمد الباحث على نسبة إجمالي المصاريق التشغيلية إلى إجمالي الأصول، حيث تزود هذه النسبة معلومات عن كفاءة المصرف في إدارة المصاريق، فالقيام بقسمة هذه المصاريق إلى إجمالي الأصول سيعكس الاختلاف في مستويات أنشطة الأعمال للمصارف<sup>100</sup>.

إن المصاريق التشغيلية هي تلك المصاريق التي يتحملها المصرف خلال قيامه بعملياته الداخلية، أي تلك المصاريق من غير الفائدة والتي تتضمن تكاليف تسخير الأعمال<sup>101</sup>. هذه المصاريق تمثل العبء الأكبر من دخل المصارف، فمثلاً تمثل المصاريق التشغيلية ما يقارب (89.77%) من الدخل التشغيلي في بنك عوده- سوريا لعام (2011)<sup>102</sup>.

### 3-1-1-3-1 أثر كفاءة العمليات على صافي هامش الفائدة المصرفية:

#### 3-1-1-1-3-1-1-1-3 الأثر الإيجابي لكفاءة العمليات على صافي هامش الفائدة المصرفية:

إن العلاقة بين المصاريق التشغيلية وصافي هامش الفائدة قد تظهر أنها واضحة وبشكل صريح، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أنه كلما ارتفعت المصاريق فهي مقترنة مع زيادة في حجم أنشطة الأعمال ومنه زيادة في العوائد أيضاً، على الرغم من أن العديد من الدراسات<sup>103</sup>، أظهرت أنه عندما تزداد المصاريق التشغيلية، فإن صافي هامش الفائدة سيزداد أيضاً، حيث من المتوقع أن تنتقل هذه المصاريق بشكل جزئي، على الأقل، إلى المقترضين والمودعين، وهذا عائد لقدرة المصرف على نقل مصاريفه التشغيلية إلى عملائها، فجزء كبير من هذه المصاريق يمكن أن يتم نقله للعملاء

<sup>98</sup> سعيد، عادل أنور يوسف، محددات ربحية القطاع المصرفى الأردنى: دراسة تطبيقية على المصارف الأردنية خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٥ ، رسالة دكتوراة غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008، ص.16.

<sup>99</sup> Dumičić, Mirna. Ridzak Tomislav, **Determinants of Banks' Net Interest Margins in the CEE**, The Eighteenth Dubrovnik Economic Conference, Croatian National Bank, 2012, p9.

<sup>100</sup> Khrawish, Husni. Al-Abadi, Mohammad. Hejazi, Maysoon. **Determinants of Commercial Bank Interest Rate Margins: Evidence from Jordan**, op.cit., p 491.

<sup>101</sup> Fungacova, Zuzana. Poghosyan, Tigran. **Determinants of bank interest margins in Russia: Does bank ownership matter?** , op.cit., p485.

<sup>102</sup> البيانات المالية الموحدة لبنك عوده- سوريا لعام 2011.

<sup>103</sup> See:

- AL-Hussin, Ahmad Awad, **Determinants of Banks` Interest Margins In Jordan**, op.cit., P 99.  
- Doliente, Jude S, **Determinants of Bank Net Interest Margins of Southeast Asia**, op.cit., P11.

وخصوصاً في الدول الغنية<sup>104</sup>، كما أن المصرف ذو صافي هامش الفائدة المرتفع مرتبط بمحفظة قروض خطرة والتي تستلزم المزيد من تكاليف المتابعة وإدارة للمخاطر، أي يتطلب الأمر المزيد من المصاريق التشغيلية<sup>105</sup>.

### 3-1-1-2 الأثر السلبي لفاءة العمليات على صافي هامش الفائدة المصرفية:

إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار أن المصاريق التشغيلية تُعزز من قدرة المصرف على تخفيض لا تناسقية المعلومات (Asymmetry of Information)<sup>106</sup>، ومن ثم تخفيض المخاطر، فإنه سوف يكون بالإمكان توقع الانخفاض في معدل فائدة الإقراض، وذلك فيما إذا كانت مخاطر التعرض في السداد مقدرة بالشكل المناسب أم لا، ومنه تخفيض في صافي هامش الفائدة، وبالتالي تغير طبيعة العلاقة إلى السلبية<sup>107</sup>.

كما أن المصارف التي تسعى لتحسين كفاءتها التشغيلية، ستعمل على تخفيض المصاريق التشغيلية بالشكل الذي لا يؤثر على جودة الإداره، فارتفاع المصاريق التشغيلية بشكل كبير قد يدل على انخفاض جودة الإداره، حيث أن جودة الإداره تدل ضمنياً على أن مكونات الأصول والخصوم تحقق المزيد من الأرباح، فالإداره الأكثر كفاءة يتوقع أن تُسيّر أعمالها بأقل التكاليف، وبالتالي أي انخفاض في جودة الإداره سوف يُخفض من صافي هامش الفائدة، لذلك العلاقة السلبية بين هذا المتغير وصافي هامش الفائدة ستكون أيضاً متوقعة<sup>108</sup>.

في الشكل رقم (3.1) التالي تم توضيح تطور كفاءة العمليات في المصارف السورية ممثلة بعينة البحث بشكل بياني خلال الفترة ما بين الأعوام (2006-2011).

<sup>104</sup> اللوزي، بسمة محمد، تطور هامش الفائدة لدى البنوك التجارية وأثره على التسهيلات المصرفية، مرجع سبق ذكره ص 47.

<sup>105</sup> Pua Tan, Tatum Blaise, *Determinants of Credit Growth and Interest Margins in the Philippines and Asia*, IMF Working Paper, 2012, p14.

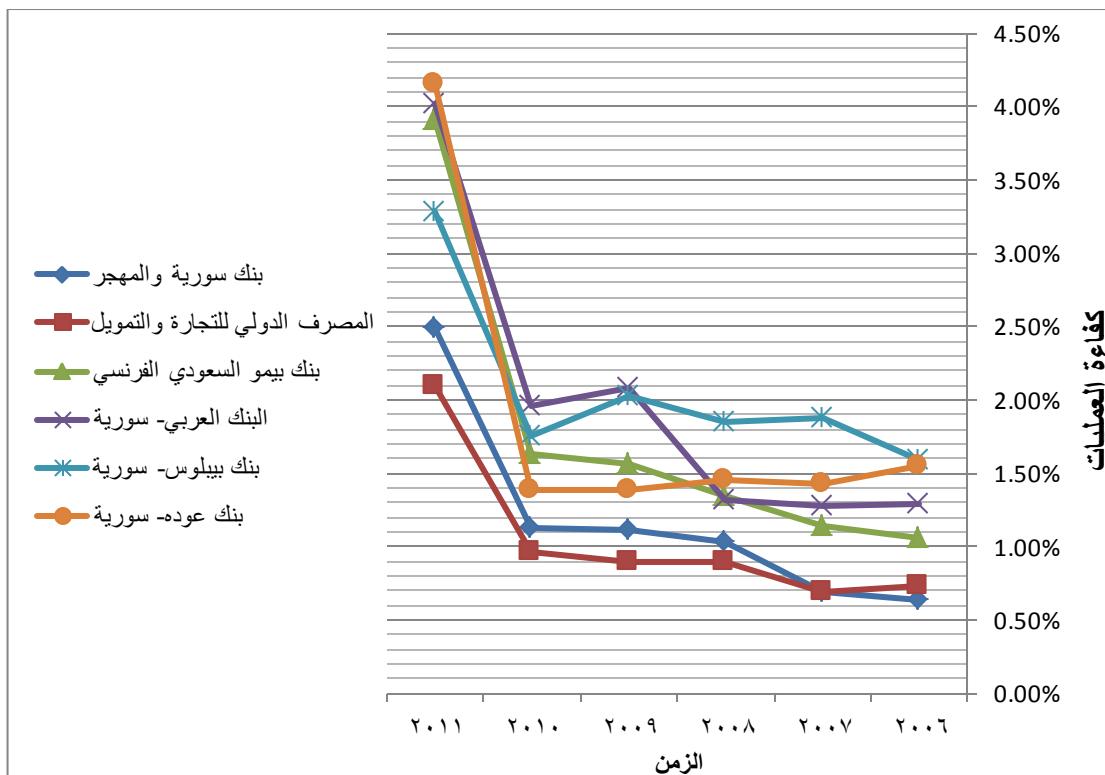
<sup>106</sup> ويقصد بها عدم توفر المعلومات والمعرفة الكافية للأطراف المعامل معها.

<sup>107</sup> Nys, Emmanuelle, *Service Provision And Bank Interest Margin: An Adverse Selection Approach and Risk Implications for EU Banks* published Ph.D. thesis, University of Birmingham, U.K, 2003, p97.

<sup>108</sup> Zhang, Jin, *Three Essays on Chinese Financial Intermediation*, published Ph.D. thesis, The Hong Kong University, China, 2010, p96.

(3.1)

## كفاءة العمليات في المصارف السورية خلال الفترة (2011-2006)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف السورية خلال الفترة المدروسة

من خلال الشكل السابق يمكن ملاحظة وجود نوع من الاستقرار في مستوى المصاريق التشغيلية للمصارف المدروسة ما بين الأعوام (2006-2010)، أما في عام (2010) فيلاحظ وجود ارتفاع في نسبة إجمالي المصاريق التشغيلية إلى إجمالي الأصول لجميع المصارف السورية، وهو ما يشير إلى تزايد المصاريق التشغيلية لهذه المصارف في ذلك العام.

وهنا يتوقع الباحث أن تكون طبيعة العلاقة ما بين متغير كفاءة العمليات وصافي هامش الفائدة في المصارف السورية سلبية، على اعتبار أن تزايد المصاريق التشغيلية لدى المصارف السورية سيترافق مع تخفيض في لا تناسقية المعلومات، ومنه انخفاض في مخاطر التعرض في السداد، وبالتالي صافي هامش فائدة منخفض.

### 3-1-2 الأمان المصرفي (Safety Banking)

يُطلق على هذا المتغير أيضاً اسم نسبة حقوق الملكية، وتناليف حقوق الملكية من: رأس المال، والاحتياطيات والأرباح المحتجزة، وحقوق الأقلية (الجهة غير المسيطرة)<sup>109</sup>. وتؤدي حقوق الملكية وظيفة أساسية للمصارف بحيث تمثل الضمان الذي يعتمد عليه أصحاب مصادر الأموال الخارجية (المودعون والمقرضون) ضد ما قد يطرأ من تغيرات على قيمة التوظيفات (القروض والاستثمارات)، وأغلبها يشكل استخداماً لهذه الموارد الخارجية. وكلما زادت حقوق الملكية زاد ضمان المودعين ضد مخاطر استخدام أموالهم، نتيجة ما تتخذه إدارة المصرف من قرارات في توجيه توظيفات هذه الأموال، وكذلك نتيجة العوامل الاقتصادية المختلفة<sup>110</sup>.

إن الأمان المصرفي هو مشكلة مرتبطة بالربحية والسيولة، وهي مدى ملائمة حقوق الملكية لـجمالي الأصول، أي المحافظة على المركز المالي للمصرف في صورة جيدة، فوظيفة حقوق الملكية بالإضافة إلى شراء المبني والمعدات الازمة لعمل المصرف، تعني أيضاً قدرته على مواجهة الخسائر غير المتوقعة، ومواجهة الطلب غير المتوقع على السيولة، كما تشير إلى الحيطة والحذر من المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف من عملياتها التشغيلية<sup>111</sup>.

وبشكل عام هذه النسبة تقيس أثر الرافعة المالية. فطبيعة أعمال الوساطة المالية معرضة للعديد من المخاطر، وفي هذا السياق، ربحية المصرف تعتمد بشكل أساسي على موقف الإدارة تجاه المخاطر، فالخطر ملازم لعمل المصرف وموقف الإدارة تجاه المخاطر يمكن تحليله عبر اختبار رأس المال والاحتياطيات التي اختارها المصرف للاحتفاظ بها، بالإضافة إلى سياسات إدارة السيولة. فالمصرف ذو نسبة الأمان المصرفية المرتفعة يمكن اعتباره آمن نسبياً في حالة حدوث خسائر أو حتى في التصفية، ولذلك نسبة الأمان المصرفية المرتفعة تعتبر كمؤشر عن انخفاض درجة الرفع المالي وبالتالي مخاطر أقل، وهو ما أشارت إليه فرضية العائد/المخاطرة التقليدية<sup>112</sup>.

<sup>109</sup> Nys, Emmanuelle, *Service Provision And Bank Interest Margin: An Adverse Selection Approach And Risk Implications For EU Banks*, op.cit., p93.

<sup>110</sup> السيسي، صلاح الدين حسن، *الموسوعة المصرفية العلمية والعملية* (الجزء الأول)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2011، ص 127-128.

<sup>111</sup> صباح، بهية مصباح، *العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين - دراسة تحليلية*، مرجع سبق ذكره، ص 39.

<sup>112</sup> Khrawish, Husni. Al-Abadi, Mohammad. Hejazi, Maysoon. *Determinants of Commercial Bank Interest Rate Margins: Evidence from Jordan*, op.cit., p 491.

وسوف يعتمد الباحث على مدخل (McShane and Sharpe) في تقدير هذا المتغير، حيث تم استخدام نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول<sup>113</sup>، وسبب استخدام هذه النسبة نابع من كون حقوق الملكية تعتبر بمثابة الوسادة لامتصاص المخاطر المتعددة التي تتعرض لها استثمارات المصرف، فكلما ارتفعت النسبة كلما كانت الحماية التي يوفرها المصرف ضد المخاطر أكبر، ودرجة التفور من الخطر ستكون عالية أيضاً<sup>114</sup>.

### 1-2-1-3 أثر الأمان المصرفـي على صافي هامش الفائدة المصرفـية:

#### 1-1-2-1-3 الأثر الإيجابـي للأمان المصرفـي على صافي هامش الفائدة المصرفـية:

إن العلاقة ما بين نسبة الأمان المصرفـي وصافي هامش الفائدة هي غامضة نوعاً ما، فالعلاقة الإيجابـية تظهر لدى المصارف ذات رأس المال الجيد والتي تدرك أنها آمنة من قبل المودعين، وذلك سيؤدي إلى تخفيض تكاليف التمويل ويدعم صافي هامش الفائدة<sup>115</sup>. وبالتالي إيجابـية العلاقة متوقعة هنا ما بين نسبة حقوق الملكية وصافي هامش الفائدة.

بالإضافة إلى أن المصرف الممول برأس مال جيد يستطيع فرض فائدة أكثر على القروض، ودفع فائدة أقل إلى أصحاب الودائع، بما أنه يواجه مخاطر إفلاس أقل وال الحاجة لمصادر تمويل خارجية أقل<sup>116</sup>.

كما أن الزيادة في نسبة حقوق الملكية إلى الأصول ستزيد من تكلفة الوساطة، على اعتبار أن حيازة المزيد من رأس المال هو مكافـل بالقياس مع التمويل بالدين مثل الودائع، حيث سيزداد متوسط تكلفة رأس المال، وبالتالي ستتـعب الضرائب ورقابة حاملي الأسهم دوراً مهماً في هذه الحالة، لذا الزيادة في تكلفة الوساطة عادةً ما تتم تعطيتها من قبل المصرف عبر الزيادة في صافي هامش الفائدة<sup>117</sup>.

أضف إلى ذلك أن التشريعات التي تنظم عمل المصارف والتي تزيد من متطلبات كفاية رأس المال، سوف تزيد من نسبة حقوق الملكية وبالتالي تُخفض المخاطر، وهو ما قد يُغرـي المصرف لامتصاص

<sup>113</sup> Mcshane, R.W. Sharpe, I.G. A Time Series/Cross Section Analysis of the Determinants of Australian Trading Bank Loan/ Deposit Interest Margins: 1962-1981, Journal of Banking & Finance, Vol.9, 1985, p122.

<sup>114</sup> Zhang, Jin, Three Essays on Chinese Financial Intermediation, op.cit., p94.

<sup>115</sup> Poghosyan, Tigran, Financial Intermediation Costs in Low-Income Countries: The Role of Regulatory, Institutional, and Macroeconomic Factors, IMF Working Paper, 2012, p8.

<sup>116</sup> Tin, Low Mui. Ahmad, Rubi. S. Shahruddin, Shahrin, Determinants of Bank Profits and Net Interest Margins in East Asia and Latin America, University Of Malaya, Malaysia, 2008, p11.

<sup>117</sup> Ugur, Ahmet. Erkus, Hakan. Determinants of the Net Interest Margins of Banks in Turkey, Journal of Economic and Social Research 12 (2), 2010, p109.

أكبر مخاطر ممكنة في محفظة الأصول على أمل تعظيم العوائد المتوقعة، وبناءً عليه تزداد احتمالية العلاقة الإيجابية ما بين نسبة حقوق الملكية وصافي هامش الفائدة<sup>118</sup>.

لقد فرض مصرف سوريا المركزي على المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية في عام (2010) القيام بزيادة رأس مالها من (1.5) مليار ليرة سورية إلى (10) مليار ليرة سورية<sup>119</sup>، وقد منح المصرف المركزي المصارف المرخصة مهلة ثلاثة سنوات لتوفيق أوضاعها<sup>120</sup>، وذلك لزيادة صلابة ومتانة قاعدة رأس المال لدى المصارف، واستجابة لمتطلبات كافية رأس المال. وهذا المصارف ذات نسبة حقوق الملكية المرتفعة ستفرض صافي هامش فائدة مرتفع، لتعويض متطلبات رأس المال الملزمة بها، وخصوصاً إذا ما كانت معدلات فائدة القروض لا تتغير بنفس وتيرة التغير في حقوق ملكية المصرف<sup>121</sup>. وهناك بعض الإستثناءات لهذه الحالة مثل المصارف الحكومية غير الكفوءة والتي عادة ما تفرض صافي هامش فائدة منخفض، على الرغم من أن لديها مشاكل في رأس مالها، ويظهر ذلك جلياً بما أنها تستطيع الاعتماد على ضخ السيولة (Liquidity Injections) من قبل الحكومة إذا لزم الأمر<sup>122</sup>.

وعندما يملك المصرف فائض في رأس المال يفوق الحد الأدنى الإلزامي، فإن لذلك تأثير مهم على صافي هامش الفائدة، فرأس المال يعتبر الشكل الأكثر كلفة من بين الخصوم، من حيث العوائد المتوقعة<sup>123</sup>، وبالتالي الاحتفاظ برأس مال أكثر من الحد الإلزامي هو إشارة قوية على الجدارة الائتمانية للمصرف، وعليه فإن ذلك يحفز المودعين على الإقبال على هذا المصرف من خلال ظاهرة انضباط سوق المودعين (Depositor Market Discipline)، أي قيام المودعين بمراقبة وفضيل تلك المصارف ذات الجدارة الائتمانية الأعلى، وهو ما يزيد من عرض الودائع بالشكل الذي يسمح للمصرف بتخفيض تكاليف التمويل بواسطة الودائع، ومنه زيادة في صافي هامش الفائدة<sup>124</sup>.

<sup>118</sup> Khrawish, Husni. Al-Abadi, Mohammad. Hejazi, Maysoon. **Determinants of Commercial Bank Interest Rate Margins: Evidence from Jordan**, op.cit., p 491.

<sup>119</sup> القانون رقم (3) لعام 2010، المتضمن تعديل بعض أحكام ماد القانون رقم (28) لعام 2001 والمرسوم رقم (35) لعام 2005.

<sup>120</sup> تم تمديد المهلة لتصبح أربع سنوات بموجب القانون رقم (17) لعام 2011.

<sup>121</sup> AL-Hussin, Ahmad Awad, **Determinants of Banks' Interest Margins In Jordan**, op.cit., p98-99.

<sup>122</sup> Crowley, Joseph, **Interest Rate Spreads in English-Speaking African Countries**, IMF Working Paper, 2007, p12.

<sup>123</sup> Nguyen, James, **An Empirical Analysis of Commercial Bank Profitability in Financially Liberalized Markets**, Published Ph.D. Thesis, University of New Orleans, USA, 2006, p21-22.

<sup>124</sup> Claeys, Sophie. Vennet, Rudi Vander. **Determinants of bank interest margins In Central and Eastern Europe: Convergence to the West?**, Ghent University, Belgium, 2004, p11.

### 3-1-2-2 الأثر السلبي للأمان المصرفي على صافي هامش الفائدة المصرفية:

إن العلاقة السلبية ما بين نسبة الأمان المصرفي وصافي هامش الفائدة قد تظهر في حال لم تسمح المنافسة في السوق للمصارف بنقل تكلفة الفائض من رأس المال للعملاء، فإن ذلك يعني أن هذه المصارف سوف تُبقي على صافي هامش الفائدة المنخفض<sup>125</sup>.

ومن المهم ملاحظة أن نسبة حقوق الملكية المرتفعة قد تدل ضمنياً على أن المصرف يتوقع خسائر كبيرة في القروض مستقبلاً، كالتعامل مع عملاء ذوي مخاطر كبيرة، فإذا ما عجزوا هؤلاء العملاء عن سداد معدلات الفائدة المرتفعة، فالإشارة المتنوعة بين نسبة حقوق الملكية وصافي هامش الفائدة ستكون سالبة أيضاً<sup>126</sup>.

علاوة على ذلك، وفي حالة وجود نفور للمصرف من الخطر (Risk Aversion)، فإن ارتفاع النفور من الخطر يمكن أن يُحفز المصرف على تخصيص أمواله في النشاطات الأقل خطراً وبعوائد منخفضة، وينتج عن ذلك صافي هامش فائدة منخفض<sup>127</sup>.

في الشكل رقم (3.2) التالي تم توضيح تطور الأمان المصرفي في المصارف السورية ممثلة بعينة البحث بشكل بياني خلال الفترة ما بين الأعوام (2006-2011).

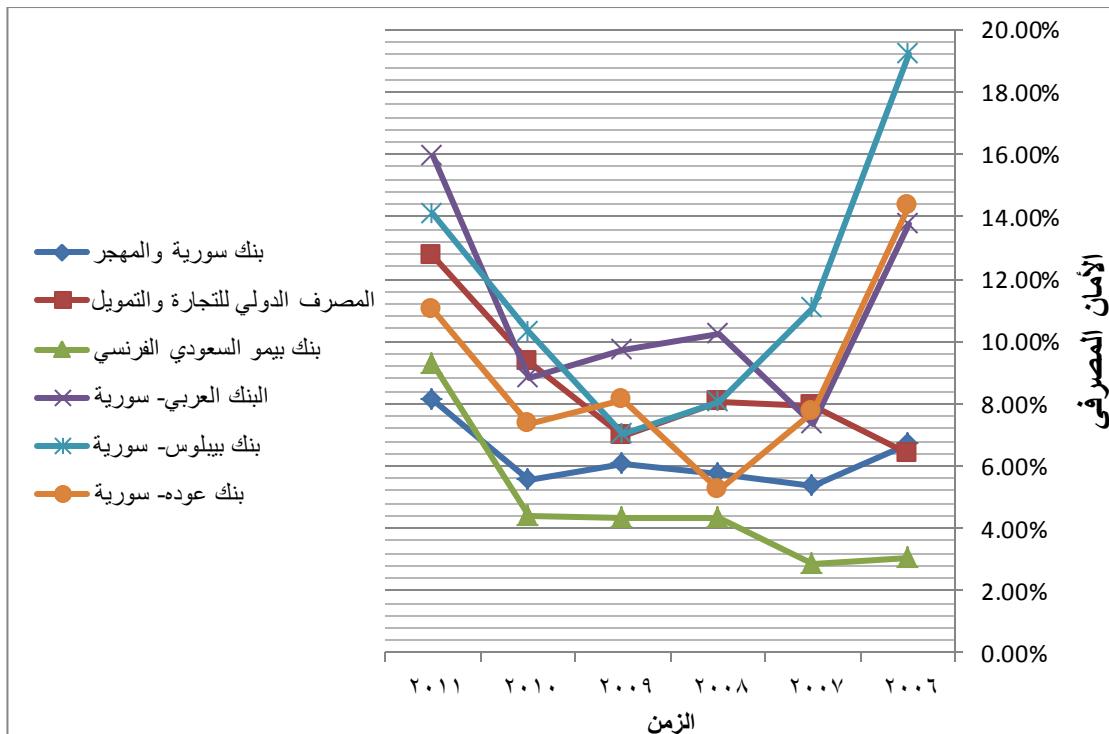
<sup>125</sup> Maudos, Joaquín. De Guevara, Juan Fernandez. **Factors explaining the interest margin in the banking sectors of the European Union**, Journal of Banking & Finance, Vol.28, 2004, p2268.

<sup>126</sup> Dumičić, Mirna. Ridzak Tomislav, **Determinants of Banks' Net Interest Margins in the CEE**, op.cit., p15.

<sup>127</sup> Poghosyan, Tigran, **Financial Intermediation Costs in Low-Income Countries: The Role of Regulatory, Institutional, and Macroeconomic Factors**, op.cit., p8.

(3.2)

## الأمان المصرف في المصارف السورية خلال الفترة (2006-2011)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف السورية خلال الفترة المدروسة

من خلال الشكل رقم (3.2) يمكن ملاحظة أن بعض المصارف مثل البنك العربي - سوريا، وبنك عوده - سوريا، وبنك بيبلوس - سوريا، كانت تملك نسبة أمان مصريجي جيدة في بداية الفترة، إلا أنها تراجعت في السنوات التالية، كما أن كل من مصرف بيمو السعودي الفرنسي والمصرف الدولي للتجارة والتمويل كانت نسبة الأمان المصرفية لديهما في تصاعد مستمر، ومن ثم في عام (2011) كان هناك اتجاه عام للمصارف نحو زيادة هذه النسبة، ثالثيةً لمتطلبات زيادة رأس المال المفروضة من قبل مصرف سوريا المركزي.

ويتوقع الباحث أن ترافق الزيادة في نسبة الأمان المصرفية مع زيادة في صافي هامش الفائدة لدى المصارف السورية، حيث أن ارتفاع نسبة الأمان المصرفية سيشير إلى الجدارة الائتمانية التي تمتاز بها المصارف، وهو ما يُحفز المودعين للإقبال على تلك المصارف بالشكل الذي يزيد من عرض الودائع ويُخفض تكاليف التمويل من خلالها، ومنه زيادة في صافي هامش الفائدة.

### 3-1-3 مخاطر الائتمان (Credit Risks)

وهي المخاطر الناجمة عن فقدان أصل الدين أو الفوائد المستحقة أو جزء منها، وذلك بالنسبة للتسهيلات الائتمانية، وبالتالي هي تلك المخاطر التي تؤثر على الأرباح ورأس المال، والناجمة عن احتمالات عدم قدرة المدينون على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف بالشكل المنفق عليه<sup>128</sup>.

ويمكن أن يقاس الخطر الائتماني بعدة مؤشرات منها مخصص خسائر الائتمان إلى إجمالي القروض، ومخصص خسائر الائتمان إلى إجمالي القروض غير المستحقة، و(القروض - مخصص خسائر الائتمان) إلى إجمالي الأصول<sup>129</sup>.

وسيتم اعتماد نسبة مخصص خسائر الائتمان إلى إجمالي القروض، للتعبير عن مخاطر الائتمان في هذا البحث، فمخصص خسائر الائتمان يبيّن قدرة إدارة المصرف على إدراك مدى جودة القروض التي تمنحها، بحيث تعكس صدمات الاقتصاد الكلي على الميزانية العمومية للمصرف. ومن ثم الإدارة تخصص جزء من دخل المصرف كمخصص للحماية من الخسائر المحتملة للقروض، وهذا التخصيص للعوائد سيؤثر على ربحية المصرف. ومن ثم فإن مقدار مخصص خسائر القروض المقرر يجب أن يكون كافٍ إلى المستوى الذي يستطيع من خلاله انتصاف خسائر القروض المتوقعة<sup>130</sup>.

وجودة القرض تتباين مع دورة الأعمال التجارية، بسبب أن قدرة المقترضين على سداد قروضهم تتدحرج في الظروف الاقتصادية السيئة وتتحسن في الأوقات الاقتصادية الأفضل، فخسائر القروض بشكل عام تبقى دون المستويات خلال فترات الانتعاش الاقتصادي وهو ما قد يبدأ في الظهور في نهاية فترة التوسيع، ويرتفع لمستويات أعلى في فترات الانكماش الاقتصادي. والمصارف تميل إلى التقليل من شأن خسائر القروض أثناء الظروف الاقتصادية الجيدة، بسبب ما يسمى بسلوك القطبيع<sup>131</sup>، أو بسبب أن المستويات المرتفعة من المخصصات قد يُفسر من قبل حاملي

<sup>128</sup> López-Espinosa, Germán. Moreno, Antonio. Pérez de Gracia, Fernando, **Banks' Net Interest Margin in the 2000s: A Macro-Accounting international perspective**, Journal of International Money and Finance (30), 2011, p1219.

<sup>129</sup> السرايري، سمير عبد الرزاق، **محددات الربحية في البنوك التجارية السعودية**، مرجع سبق ذكره، ص.91

<sup>130</sup> Tarus, Daniel K. Chekol, Yonas. **Determinants of Net Interest Margin in Kenyan Commercial Banks**. Moi University, Ethiopia, 2009, p2.

<sup>131</sup> ويقصد به قيام العديد من المستثمرين بالتحرك في ذات الاتجاه، متاثرين بمعلومات أو إشاعة معينة.

الأسماء كإشارة على جودة الائتمان السيئة، ولذلك تتحاشى المصارف تكوين المخصصات لديها في تلك الظروف<sup>132</sup>.

### 1-3-1-3 أثر مخاطر الائتمان على صافي هامش الفائدة المصرفية:

#### 1-3-1-3-1 الأثر الإيجابي لمخاطر الائتمان على صافي هامش الفائدة المصرفية:

قد يكون من المتوقع أن تقترب نسبة مخصص خسائر الائتمان المرتفعة مع صافي هامش فائدة مرتفع وفقاً لفرضية العائد/المخاطرة، فارتفاع هذه النسبة سيزيد من العوائد، بما أن القروض هي من الأصول الأكثر خطراً، وبالتالي أعلى عائداً من بين أنواع الأصول الأخرى، وعليه فإن هذه النسبة معددة لإظهار مخاطر أصول المصرف بدقة، فإذا ما أقدم المصرف على منح قروض خطيرة، فإنه سيلتزم بالاحتفاظ بكمية مرتفعة من المخصصات، وتبعاً سيكون مضطراً لفرض صافي هامش فائدة مرتفع، لتعويض ارتفاع مخاطر التعثر في السداد، وهو ما يقودنا لطبيعة العلاقة الإيجابية. كما أن القروض هي واحدة من أنواع الأصول المرتبطة بأعلى التكاليف التشغيلية، وذلك لأنها تحتاج إلى الدعم والمراقبة المستمرة، فإذا ما فرض المصرف معدلات أكثر ارتفاعاً على فائدة القروض لتعويض هذه التكاليف، فإن صافي هامش الفائدة سيزداد أيضاً<sup>133</sup>.

#### 1-3-1-3-2 الأثر السلبي لمخاطر الائتمان على صافي هامش الفائدة المصرفية:

إن احتمالية التأثير السلبي لمخاطر الائتمان على صافي هامش الفائدة تبقى واردة، على اعتبار أن هذه النسبة تعبر عن جودة الأصول، وعليه فانخفاضها يدل على قروض سيئة الجودة والتي ستختفي من عوائد دخل الفوائد وتزيد من تكلفة الاحتفاظ بالمخصصات. وذلك توافقاً مع النظريات القائلة أن الزيادة المستمرة في التعرض لمخاطر الائتمان، سيترافق بشكل طبيعي مع انخفاض في عوائد الفائدة، وبالتالي صافي هامش الفائدة<sup>134</sup>.

<sup>132</sup> AL-Smadi, Mohammed Ouqlah, Credit Risk, Macroeconomic And Bank Specific Factors In Jordanian Banks, op.cit., p57-58.

<sup>133</sup> Claeys, Sophie. Vennet, Rudi Vander. Determinants of bank interest margins In Central and Eastern Europe: Convergence to the West?, op.cit., p12.

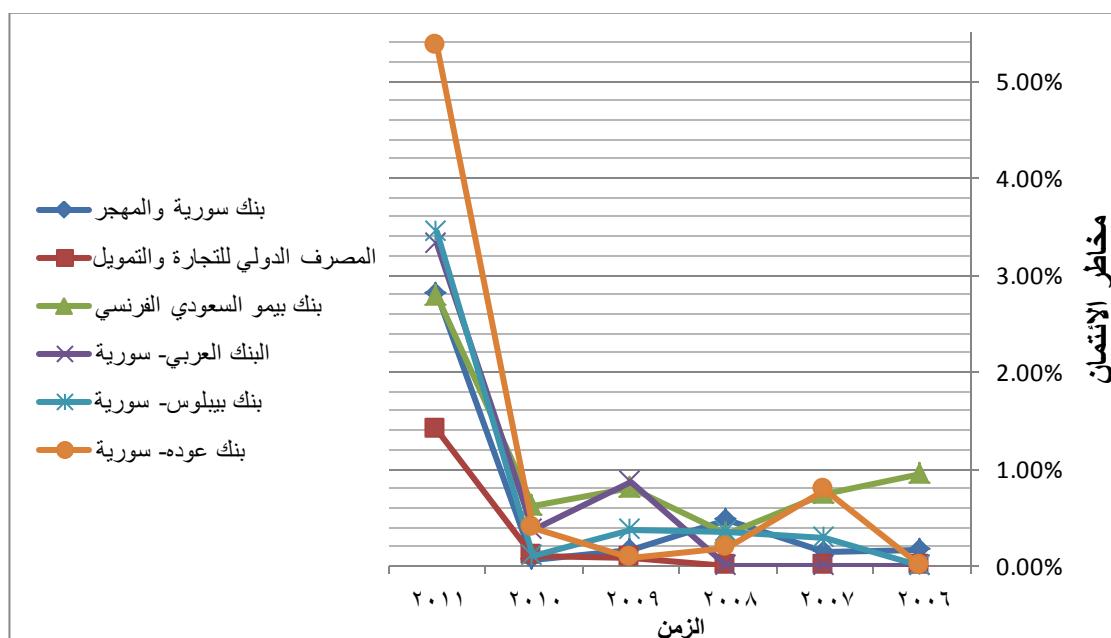
<sup>134</sup> Tin, Low Mui. Ahmad, Rubi. S. Shahruddin, Shahrin. Determinants of Bank Profits and Net Interest Margins in East Asia and Latin America, op.cit., p13.

وبالرغم من أن القروض تعتبر المصدر الأساسي للدخل في المصرف، فإن اهتمام المصارف المتزايد بالعوائد من غير الفوائد قد يجعل من علاقة مخاطر الائتمان وصافي هامش الفائدة سلبية أيضاً<sup>135</sup>.

في الشكل رقم (3.3) التالي تم توضيح تطور مخاطر الائتمان في المصارف السورية ممثلة بعينة البحث بشكل بياني خلال الفترة ما بين الأعوام (2006-2011).

**الشكل رقم (3.3)**

### مخاطر الائتمان في المصارف السورية خلال الفترة (2006-2011)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف السورية خلال الفترة المدروسة

يمكن ملاحظة من خلال الشكل رقم (3.3) أن مخاطر الائتمان بقيت ضمن المستويات المنخفضة خلال السنوات الأربع الأولى، وذلك لجميع المصارف بحيث لم تتجاوز حد الـ (1%), إلا أنها بدأت في الارتفاع في عام (2011) لتحقق أعلى نقطة لها عند مستوى (5.37%) لدى بنك عودة- سوريا، وهو ما يمثل الارتفاع العام الحاصل في مخصص الخسائر الائتمانية لدى هذه المصارف.

وفي ظل التزايد في نسبة مخاطر الائتمان لدى المصارف السورية خلال الفترة الأخيرة، يتوقع الباحث أنه وعلى المدى القصير، فإن القروض الخطرة قد تعزز من عوائد دخل الفوائد، وبالتالي

<sup>135</sup> Gul, Sehrish. Irshad, Faiza. Zaman, Khalid .Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan, The Romanian Economic Journal, (39), 2009, p72.

زيادة في صافي هامش الفائدة، أي أن العلاقة الإيجابية قد تظهر في البداية، ولكن على المدى الطويل فإن تزايد حجم مخصصات خسائر الائتمان في المصارف السورية سيعكس تزايد حجم القروض السيئة الجودة المتوقعة، والتي ستخفض من عوائد دخل الفوائد وتزيد من تكلفة الاحتفاظ بالمخصصات، ومنه انكماش في صافي هامش الفائدة لدى المصارف السورية.

### 4-1-3 حجم المصرف (Bank Size):

يرتبط مفهوم حجم المصرف بدلالات عديدة مثل الكفاءة والمنافسة واقتصاديات الحجم. حيث أن المصارف ذات الحجم الكبير تتميز غالباً بارتفاع كفاعتها وزيادة تنافسيتها في السوق، كما أنها تتمتع عادةً بوفرات الحجم والتي تنتج عن اقتصادات الحجم الكبير. وعلى الرغم من المزايا المختلفة لحجم المصرف الكبير، إلا أن هذه المزايا يشوبها بعض العيوب، وتمثل هذه العيوب أساساً في احتمالية عدم قدرة المصارف الكبيرة على السيطرة على تكاليفها بشكل كافٍ كما يحدث في المصارف الصغيرة<sup>136</sup>.

وسيتم استخدام إجمالي أصول المصرف كوسيلة للتعبير عن حجم المصرف، وبما أن باقي المتغيرات قد تم نسبة إلى الأصول، فإنه من المناسب استخدام اللوغاريتم الطبيعي للأصول قبل إدخاله ضمن نموذج البحث<sup>137</sup>.

### 3-4-1-3 أثر حجم المصرف على صافي هامش الفائدة المصرفية

#### 3-4-1-1-3 الأثر الإيجابي لحجم المصرف على صافي هامش الفائدة المصرفية:

إن علاقة حجم المصرف مع صافي هامش الفائدة هي غير واضحة بشكل جليّ، فالعلاقة الإيجابية قد تكون متوقعة لهذا المتغير، وذلك كمصرف كبير يستطيع تعزيز قاعدة عملاءه بالصدقية والاستقرار، ولهذا السبب المودعون مستعدون لقبول عوائد فوائد أقل عن ودائهم مقابل ضمان سلامة هذه الودائع، أي تخفيض تكاليف الفوائد، ومنه زيادة صافي هامش الفائدة. إضافة إلى أن حجم

<sup>136</sup> سعيد، عادل أنور يوسف، محددات ربحية القطاع المصرفية الأردني-دراسة تطبيقية على المصارف الأردنية خلال الفترة من 1992 إلى 2005، مرجع سبق ذكره، ص18.

<sup>137</sup> Ben Naceur, Samy. Goaied, Mohamed. **The Determinants of Commercial Bank Interest Margin and Profitability: Evidence from Tunisia**, the Journal of Frontiers in Economics and Finance, 2003, p10

المصرف معبراً عنه بإجمالي الأصول، سيشكل مؤشراً هاماً لحجم القروض المستمرة من قبل المصرف، والتي يتناسب حجمها غالباً بشكل طردي مع صافي هامش الفائدة.<sup>138</sup>

بالإضافة إلى ما سبق فإن حجم المصرف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكفاية رأس المال المصرف، حيث أن المصارف الكبيرة نسبياً تكون قادرة على زيادة رأس المال الأقل تكلفة، ومن ثم تكون قادرة على زيادة صافي هامش الفائدة<sup>139</sup>.

#### **2-1-4-1-3 الأثر السلبي لحجم المصرف على صافي هامش الفائدة المصرفية:**

إن العلاقة الإيجابية بين صافي هامش الفائدة وحجم المصرف علاقة غير بدائية دائماً، وهذا ما تظهره العديد من الدراسات والتي أثبتت عدم صحة هذه العلاقة في أغلب الأحيان، فحتى في حالة وجود اقتصadiات الحجم، فإن هذا المتغير يمكن أن يدل فيما إذا كانت الزيادة في الحجم هي مربحة للمصرف بشكل لا نهائي، أم أنها تتوقف إلى نقطة ما وفيما بعد هذه النقطة الزيادة في الحجم ستجلب الخسارة للمصرف<sup>140</sup>، والتي قد تتشع عن ارتفاع تكلفة الوكالة، وتكاليف العمليات البيروقراتية وتكاليف أخرى متعلقة بإدارة المصارف الكبيرة جداً.<sup>141</sup>

من ناحية أخرى يستخدم هذا المتغير لإظهار أهمية قدرة المصارف الكبيرة على التتوسيع. فالتوسيع يتحقق أن يكون له أثر إيجابي على صافي هامش الفائدة وبالتالي على الربحية، وذلك في حال وجود جوهرى لاقتصاديات الحجم. لكن القدرة على التتوسيع ستكون ذات أثر سالب على صافي هامش الفائدة في حال عدم كفاءة نطاق الحجم (Scale Inefficiency)، حيث أن التتوسيع سيقود إلى مخاطر أقل ومنه العائد المطلوب سيكون أقل، الأمر الذي يفسح المجال أمام المصرف للتركيز على

<sup>138</sup> Pua Tan, Tatum Blaise, **Determinants of Credit Growth and Interest Margins in the Philippines and Asia**, op.cit., p13.

<sup>139</sup> Fungacova, Zuzana. Poghosyan, Tigran. **Determinants of bank interest margins in Russia: Does bank ownership matter?** , op.cit., p485.

<sup>140</sup> Gryorenko, Oleksandr, **Effect of Price Setting on Bank Performance: The Case of Ukraine**, op.cit., p13.

<sup>141</sup> See:

- Tin, Low Mui. Ahmad, Rubi. S. Shahruddin, Shahrin. **Determinants of Bank Profits and Net Interest Margins in East Asia and Latin America**, op.cit., p13.

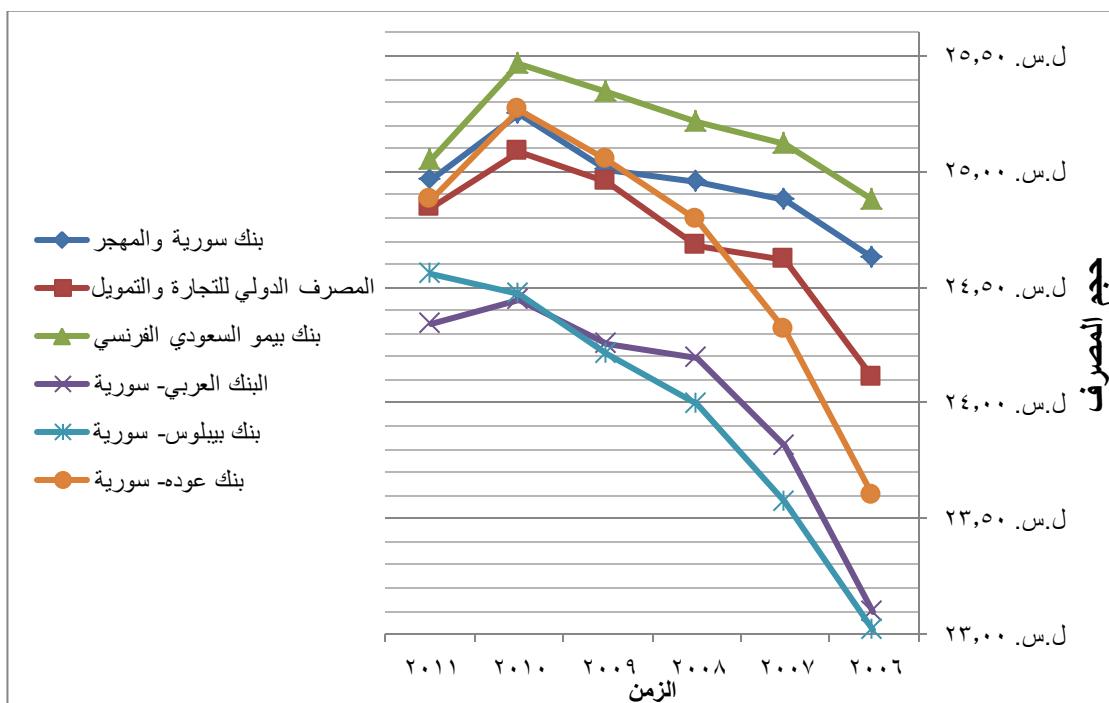
- Dietrich, Andreas. Wanzenried, Gabrielle. **Determinants of bank profitability before and during the crisis: Evidence from Switzerland**, Journal of International Financial Markets, Institutions & Money, (21), 2011, p312.

من المزيد من الخدمات المتنوعة والقيام باستثمارات أخرى عدا منح القروض والسلف، وهو ما يُسهل الوصول للأسوق الرأسمالية، والتي قد لا تتوفر للمصارف الصغيرة<sup>142</sup>.

في الشكل رقم (3.4) التالي تم توضيح تطور حجم المصارف في المصارف السورية ممثلة بعينة البحث بشكل بياني خلال الفترة ما بين الأعوام (2006-2011).

**الشكل رقم (3.4)**

#### حجم المصرف في سوريا خلال الفترة (2006-2011)



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف السورية خلال الفترة المدروسة

يمكن ملاحظة من الشكل رقم (3.4) وجود ارتفاع متزايد في أحجام المصارف السورية ابتداءً من عام (2006) وحتى الوصول إلى أعلى مستوياتها في عام (2010)، إلا أنه في عام (2011) انحدرت هذه الأحجام فيما عدا بنك بيلوس - سوريا، مُظهراً الانخفاض الحاصل في إجمالي أصول المصارف في ذلك العام. وتجدر الإشارة إلى أن مستويات حجم أصول كل من البنك العربي - سوريا وبنك بيلوس - سوريا خلال الفترة (2006-2011) كانت أقل من مثيلاتها لدى المصارف السورية الأخرى عن نفس الفترة.

<sup>142</sup> Khrawish, Husni. Al-Abadi, Mohammad. Hejazi, Maysoon. **Determinants of Commercial Bank Interest Rate Margins: Evidence from Jordan**, op.cit., p 492.

ويتوقع الباحث أن تكون طبيعة العلاقة ما بين حجم المصارف السورية وصافي هامش الفائدة لديها سلبية، فالارتفاع في حجم أصول المصارف السورية قد يعكسه الاهتمام المتزايد لدى هذه المصارف بالتوسيع في تقديم الخدمات المصرفية، بالشكل الذي يقود إلى مخاطر أقل ومنه العائد المطلوب سيكون أقل، وهو قد يدفع المصارف إلى فرض صافي هامش فائدة منخفض.

### **: (Credit Ratio - 5 نسبة الائتمان)**

تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع وذلك لتلبية حاجات العملاء من القروض، فكلما ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع دلت على كفاءة المصرف في تلبية القروض الإضافية، وللهذه النسبة تأثير على إدارة المصرف، فارتفاعها قد يجعل إدارة المصرف أكثر حذراً وأكثر انتقاء لأنواع القروض وأكثر اتجاهها نحو تضييق سياساته الائتمانية. فعلى الرغم من أن نسبة الائتمان تلعب دوراً كبيراً في التأثير على صافي هامش الفائدة ومن ثم ربحية المصرف، حيث أن زيادة توظيف الودائع على شكل تسهيلات ائتمانية تؤدي إلى زيادة الأرباح المتوقعة، إلا أنها في نفس الوقت تزيد من مخاطر السيولة، وبال مقابل فإن تخفيض التوظيف يقلل من مخاطر السيولة إلا أنه يقلل من الأرباح المتوقعة أيضاً، وهنا يأتي دور إدارة المصرف في تحديد نقطة التوازن بين الأصول السائلة والأصول الأقل سيولة للتوفيق بين متطلبات السيولة وبين متطلبات تعظيم الأرباح<sup>143</sup>.

#### **: (أثر نسبة الائتمان على صافي هامش الفائدة المصرفية)**

##### **: (الأثر الإيجابي لنسبة الائتمان على صافي هامش الفائدة المصرفية)**

يفترض نظرياً وجود علاقة إيجابية ما بين نسبة الائتمان وصافي هامش الفائدة في المصارف، فكلما زادت نسبة الائتمان متمثلة بزيادة حجم إقراض الودائع، فإن قيمة الفوائد المقبوضة على القروض ستكون أكبر من قيمة الفوائد المدفوعة على الودائع، مما يزيد من صافي هامش الفائدة<sup>144</sup>.

##### **: (الأثر السلبي لنسبة الائتمان على صافي هامش الفائدة المصرفية)**

إن الأثر الإيجابي السابق يمكن أن يتم تحليله من ناحية أخرى، فعلى الرغم من أن نسبة الائتمان المرتفعة ستترافق بفوائد مقبوضة أكبر مهدية إلى صافي هامش فائدة أعلى، إلا أنها في ذات الوقت تزيد من نسبة المخاطر التي يقدم عليها المصرف، مما يؤثر على القيمة السوقية للمصرف ممثلاً

<sup>143</sup> AL-Hussin, Ahmad Awad, **Determinants of Banks' Interest Margins In Jordan**, op.cit., P 98.

<sup>144</sup> الرشدان، نين، **محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية**، مرجع سبق ذكره، ص 64.

بأسعار أسهمه، بحيث تزيد من تنبذب هذه الأسعار نتيجة زيادة حالة عدم التأكيد المرتبطة بسياسة المصرف الائتمانية، وهو ما قد يُضعف من إقبال المودعين على المصرف في المدى الطويل، الأمر الذي يؤدي إلى تغير طبيعة هذه العلاقة الإيجابية إلى علاقة سلبية.

كما أن هذه النسبة تقيس العلاقة بين إدارة السيولة والأداء في المصرف، فبدون مقتضيات السيولة والموارد المالية لمقابلة الإنترامات وخصوصاً منها القصيرة الأجل، المصرف سيفشل في عمله، أو على الأقل سيُفلس تقنياً، حيث تعد السيولة من أهم السمات التي تميز عمل المصارف التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد ظهور إشاعة عن عدم توفر سيولة لدى المصرف كفيلة بأن تزرع تقة المودعين، ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض المصرف لمخاطر الإفلاس<sup>145</sup>.

وتمتاز السيولة في المصارف التجارية بميزة خاصة، حيث تكون التدفقات النقدية من وإلى المصرف ضخمة بالمقارنة مع رأس المال، بالإضافة إلى صعوبة التوقع أو التنبؤ بحجم وتوقيت انسياط الأموال النقدية خارج المصرف، وهذا الموقف يشكل تحدي لإدارة المصرف، حيث يتوجب عليها العمل على تعزيز سيولتها بشكل كاف ليلاً حجم السحبوبات من قبل المودعين ويلبي أيضاً طلبات الاقتراض المقدمة من قبل العملاء<sup>146</sup>، ولتحقيق ذلك المصرف عادة ما يحتفظ بأصول سائلة والتي يمكن بسهولة تحويلها إلى نقدية. ونسبة الائتمان تُظهر العلاقة بين الأصول غير السائلة والمقصود هنا القروض، وبين مصادر الأموال المستقرة، أي الودائع. فالنسبة المرتفعة تشير إلى ضعف السيولة، بينما النسبة المنخفضة تعني المزيد من السيولة لدى المصرف، وهنا قد تظهر مشكلة السيولة الفائضة والتي يُتوقع أن تؤثر بشكل عكسي على صافي هامش الفائدة، ذلك أن عدم إمكانية إيجاد فرص توظيف لجزء من أموال المصارف يعكس الارتفاع النسبي في تكلفة الفرصة البديلة من جراء الاحتفاظ بالسيولة<sup>147</sup>.

في الشكل رقم (3.5) التالي تم توضيح تطور نسبة الائتمان في المصارف السورية ممثلاً بعينة البحث بشكل بياني خلال الفترة ما بين الأعوام (2006-2011).

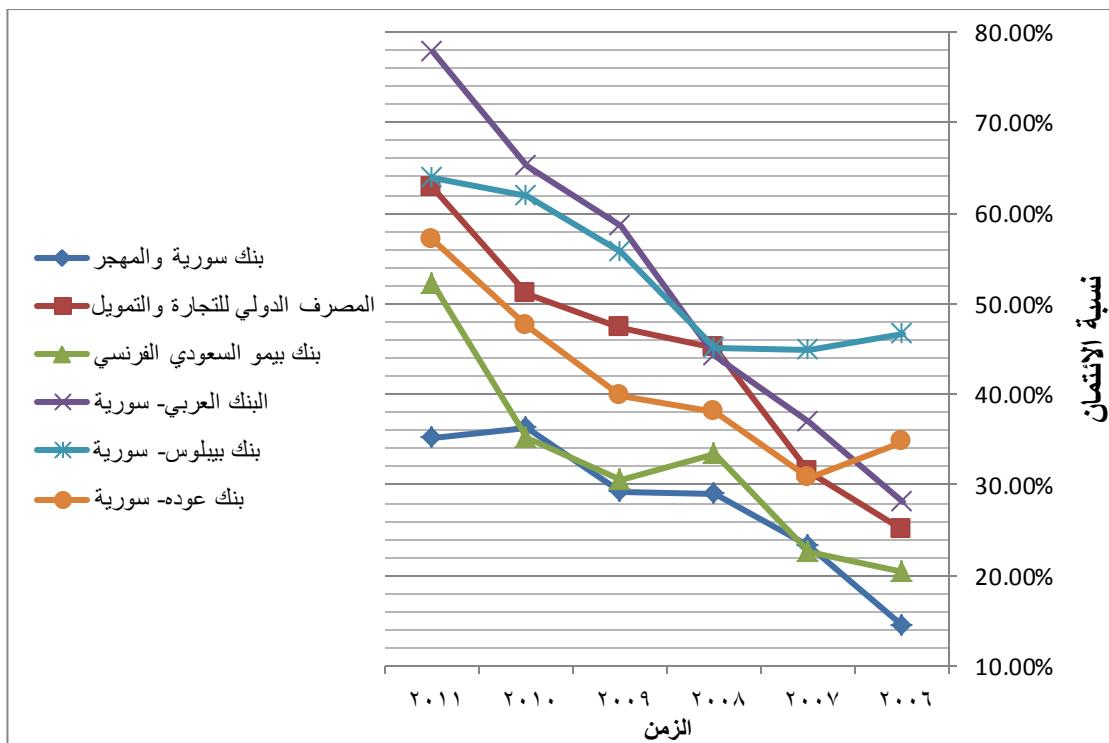
<sup>145</sup> المرجع السابق مباشرة، ص 103-104.

<sup>146</sup> أبو زعير، باسل، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين للفترة ما بين (1997-2004)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين، 2006، ص 38-39.

<sup>147</sup> Tin, Low Mui. Ahmad, Rubi. S. Shahruddin, Shahrin. *Determinants of Bank Profits and Net Interest Margins in East Asia and Latin America*, op.cit., p12.

(3.5) الشكل رقم

## نسبة الائتمان في المصارف السورية خلال الفترة (2006-2011)



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف السورية خلال الفترة المدروسة

من خلال الشكل رقم (3.5) يمكن ملاحظة اتجاه عام تصاعدي في نسبة الائتمان لدى المصارف السورية، وهو ما يشير إلى وجود سياسة عامة لدى هذه المصارف تقضي بتلبية طلبات القروض الإضافية من خلال الودائع. مع الإشارة إلى أن هذه النسبة في بنك سوريا والمهاجر كانت أقل من المستويات العامة في المصارف السورية الأخرى عن نفس الفترة، كما أنه المصرف الوحيد الذي انخفضت لديه هذه النسبة في عام (2011).

ويتوقع الباحث أن يتراافق هذا التزايد في نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع مع صافي هامش فائدة مرتفع لدى المصارف السورية، كون زيادة نسبة الائتمان يعني زيادة في قيمة الفوائد القبوضة بالمقارنة مع قيمة الفوائد المدفوعة، وهو ما سيشكل العامل الأساسي في زيادة صافي هامش الفائدة أيضاً.

### 3-1-6 نسبة الاحتياطي الإلزامي (Statutory Reserve Ratio)

يُقصد بنسبة الاحتياطي الإلزامي هي إلزام المصارف بالاحتفاظ بنسبة معينة من إلتزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى المصرف المركزي، ويمكن للمصرف المركزي أن يقوم بتعديل هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم. وتستخدم المصارف المركزية أدلة الاحتياطي الإلزامي بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية من ناحية، وكذلك لحماية المصارف من الاندفاع في منح الائتمان بالشكل الذي يؤثر على سيولتها<sup>148</sup>.

فإذا كانت رؤية المصرف المركزي بوجود بوادر تضخمية، فإنه سيقوم برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، وأحياناً قد يرفع هذه النسبة إلى الحد الذي تقوم به المصارف بإستدعاء بعض القروض، مما يؤثر على حجم النقود المتداولة، وبالتالي التأثير على عملية خلق النقود، وانخفاض حجم الائتمان متأثراً بانخفاض الاحتياطيات التي بحوزة المصارف.

وسينت قياس نسبة الاحتياطي الإلزامي في هذا البحث بنسبة مبلغ الاحتياطي الإلزامي إلى إجمالي الأصول.

#### 3-1-6-1 أثر نسبة الاحتياطي الإلزامي على صافي هامش الفائدة المصرفية:

##### 3-1-6-1-1 الأثر الإيجابي لنسبة الاحتياطي الإلزامي على صافي هامش الفائدة المصرفية:

إن الاحتياطي الإلزامي يعكس الواجب المقترن مع العمل في القطاع المصرفي، وبالتالي نظرياً الارتباط سيكون إيجابي بين الاحتياطي الإلزامي وصافي هامش الفائدة، بصفة أن نسبة الاحتياطي الإلزامي من السيولة المرتفع يمثل دور الضرائب الضمنية (غير الصريحة) والتي تبقى معدلات الفائدة مرتفعة، ويعود ذلك إلى تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالاحتياطي الإلزامي لدى المصرف المركزي، حيث لا يجني المصرف أي فائدة أو فائدة ضئيلة في بعض الأحيان، فارتفاع الاحتياطي الإلزامي يکبح من المقدرة الإقراضية للمصرف، بما أن الأموال تحقق عوائد أعلى عندما يتم إقراضها بدلاً من الاحتفاظ بها على شكل احتياطيات، الأمر الذي يزيد من تكلفة الأموال إلى ما فوق مستوى نفقات الفائدة المتعاقدة عليها، والتي سينتجه المصرف لنقلها إلى العملاء<sup>149</sup>.

<sup>148</sup> حمد، علاء مسعود، أثر السياسة النقدية على أسعار الفائدة في البنوك التجارية الأردنية (1993-2007)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2009 ، ص32.

<sup>149</sup> Perez, Paula, Determinants of Interest Rate Spreads In Belize, Central Bank of Belize Researches, Belize, 2011, p13.

علاوة على ذلك، ضخامة الأموال المجمعة من نسبة الاحتياطي الإلزامي المرتفعة، تسمح لفكرة التمويل بالعجز المالي (Fiscal Deficits Finance)<sup>150</sup> بالتطبيق من قبل الحكومة، وذلك يخلق بيئة من التضخم المرتفع، وعلى نفس السياق هوامش وساطة مرتفعة، أي زيادة في صافي هامش الفائدة<sup>151</sup>.

### 3-1-6-1-2 الأثر السلبي لنسبة الاحتياطي الإلزامي على صافي هامش الفائدة المصرفية:

إن الزيادة في نسبة الاحتياطي الإلزامي مقترب مع نمو صافي هامش الفائدة، وذلك في ظل استمرار قررة المصرف على تمرير تكفة الموارد المالية المحافظ بها إلى العملاء عبر زيادة معدلات فائدة الإقراض أو تخفيض معدلات فائدة الإيداع، ولكن في حالة عجز المصرف عن تمرير هذه التكفة المرتفعة للاحتياطي الإلزامي إلى العملاء، فإن عدم قدرته على تعويض هذه الاحتياطيات عبر عوائد الفائدة المرتفعة، سيكون من المتوقع عندها العلاقة السلبية مع صافي هامش الفائدة<sup>152</sup>.

في الشكل رقم (3.6) التالي تم توضيح تطور نسبة الاحتياطي الإلزامي في المصارف السورية ممثلة بعينة البحث بشكل بياني خلال الفترة ما بين الأعوام (2006-2011).

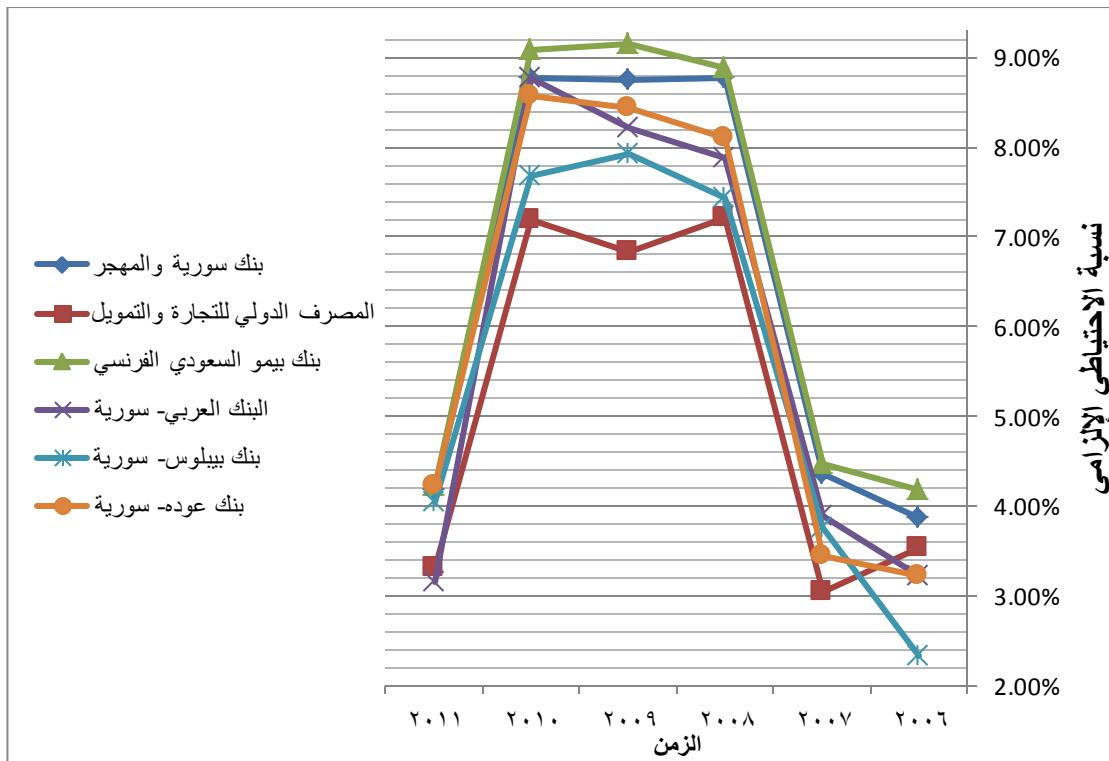
<sup>150</sup> وهي سياسة تمارسها الحكومة وذلك بزيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، والعجز يتم تغطيته بعدة طرق منها: إصدار النقود، أو الإقراض من جهات عامة منها المصرف المركزي أو جهات خاصة.

<sup>151</sup> Folawewo, Abiodun O. Tennant, David. *Determinants of Interest Rate Spreads In Sub-Saharan African Countries: A Dynamic Panel Analysis*, 13th Annual African Econometrics Society Conference, Pretoria, Republic of South Africa, 2008, p10.

<sup>152</sup> Pua Tan, Tatum Blaise, *Determinants of Credit Growth and Interest Margins in the Philippines and Asia*, op.cit., p15.

(3.6)

## نسبة الاحتياطي الإلزامي في المصارف السورية خلال الفترة (2006-2011)



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف السورية خلال الفترة المدروسة

من خلال الشكل رقم (3.6) يمكن ملاحظة أن جميع المصارف بدأت بنسبة احتياطي إلزامي منخفض في عامي (2006) و(2007)، وذلك عائد لسبب أساسي وهو نسبة الاحتياطي الإلزامي المنخفضة والمفروضة من قبل المصرف المركزي آنذاك وبالبالغة (5%) من متوسط الودائع تحت الطلب وودائع التوفير والودائع لأجل بـإشتاء ودائع الادخار السكني، إلا أن هذا المعدل ارتفع إلى (10%) في الفترة ما بين أعوام (2008 - 2010) وهذا ما يُظهره الشكل البياني، قبل أن يعود إلى معدل (%) في عام (2011)<sup>153</sup>.

ويتوقع الباحث أن تكون المصارف السورية قادرة على تحميم تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالاحتياطي الإلزامي إلى العملاء عبر عوائد الفوائد، وبالتالي إيجابية العلاقة بين نسبة الاحتياطي الإلزامي وصافي هامش الفائدة.

<sup>153</sup> القرار رقم (72) بتاريخ 9/12/2004 الصادر عن مجلس النقد والتسليف، القرار رقم (389) بتاريخ 5/5/2008 الصادر عن مجلس النقد والتسليف، القرار رقم (5938) بتاريخ 5/2/2011 الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء.

### 7-1-3 هيكل الودائع (Deposits Structure)

شكل الودائع الحجم الأكبر من مصادر الأموال المتاحة للمصارف، كما تعد الودائع ديوناً مستحقة لأصحابها على ذمة المصرف، وأنواع الودائع هو<sup>154</sup>:

#### أ- الحسابات الجارية:

وهي ودائع مستحقة الدفع عند الطلب، وغالباً لا يُحتسب فوائد على هذه الودائع، ويمثل استخدام هذا النوع من الودائع في عمليات الإقراض والاستثمار مخاطر كبيرة بالنسبة للمصرف، وحتى يمكن المصرف من الوقوف على النسبة التي يمكن أن يوجهها إلى التوظيف، عليه أن يدرس طبيعة هذه الودائع وسلوك العملاء أصحابها.

#### ب- الودائع لأجل:

وتودع هذه الودائع لأجل زمني يتم الإتفاق عليه بين العميل المودع والمصرف عند فتح الحساب، وبعض المصارف تحدد حد أدنى لمبلغ هذه الوديعة، ويُحتسب عليها فوائد حسب السعر المحدد والذي يتاسب مع مدة ربط الوديعة وحجم مبلغها والتعليمات والقوانين المعمول بها، وفي حال قيام العميل بسحب الوديعة أو جزء منها قبل الاستحقاق تخفض الفوائد المتفق عليها. ويمكن أن تكون هذه الودائع ودائع بإشعار وفيها يُخطر المودع المصرف بالسحب قبل وقت مناسب من تاريخ السحب.

#### ج- ودائع التوفير:

وهي إحدى وسائل تجميع مدخرات صغار المدخرين، حيث تتميز بصغر حجمها وكثرة حساباتها، ويناسب هذا النوع من الودائع الأفراد الذين يسعون إلى العائد المرتفع نسبياً دون التضحية بالسيولة، حيث يمكن السحب والإيداع في أي وقت، إلا أن فوائد هذا النوع من الودائع ينخفض عن فوائد الودائع لأجل. كما أنه عادةً ما يُحدد حد أعلى لمبالغ هذا النوع من الودائع.

إن ودائع التوفير وودائع لأجل تعطي المصارف مرونة كبيرة في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبياً دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق صافي هامش الفائدة مرتفع، وبالتالي ربحية أكبر<sup>155</sup>.

<sup>154</sup> Somashekhar, N.T. **banking**, New Age International Publishers, New Delhi, 2009, p185-187.

كما أن لتكلفة الودائع تأثير هام على ربحية المصارف، لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها المصرف في سبيل حصوله على الأموال، وبالتالي فإن تكلفة الودائع لأجل تزيد عن تكلفة الودائع الجارية تحت الطلب وودائع التوفير، وتسعى المصارف التقليدية عادةً إلى تخفيض قيمة الفوائد المدفوعة على هذه الودائع إلى أقصى حد ممكن<sup>156</sup>.

### 1-7-1-3 أثر هيكل الودائع على صافي هامش الفائدة المصرفية:

لقد تم التعبير عن هيكل الودائع بنسبة إجمالي الحسابات الجارية (تحت الطلب) إلى إجمالي الودائع، فالحسابات الجارية غالباً ما تتميز بالثبات النسبي، والتكلفة المنخفضة مقارنة بالمصادر المقترضة الأخرى، فإذا ما استطاع المصرف القيام بدراسة تحركات هذه الودائع، ومن ثم تحديد القسم الثابت منها والذي لا يخضع للسحبات اليومية بشكل اعتيادي، فإنه سيكون قادر على الاستفادة من التكلفة المنخفضة لهذا النوع مع وجود مرنة بالنسبة لعامل السيولة، وبالتالي إذا استطاع المصرف اختراق السوق وكسب المزيد من مصادر الأموال عبر الحسابات الجارية، فإنه سيكون قادر على إبقاء صافي هامش الفائدة مرتفع، وبالتالي العلاقة الإيجابية متوقعة<sup>157</sup>.

في الشكل رقم (3.7) التالي تم توضيح تطور هيكل الودائع في المصارف السورية ممثلة بعينة البحث بشكل بياني خلال الفترة ما بين الأعوام (2006-2011).

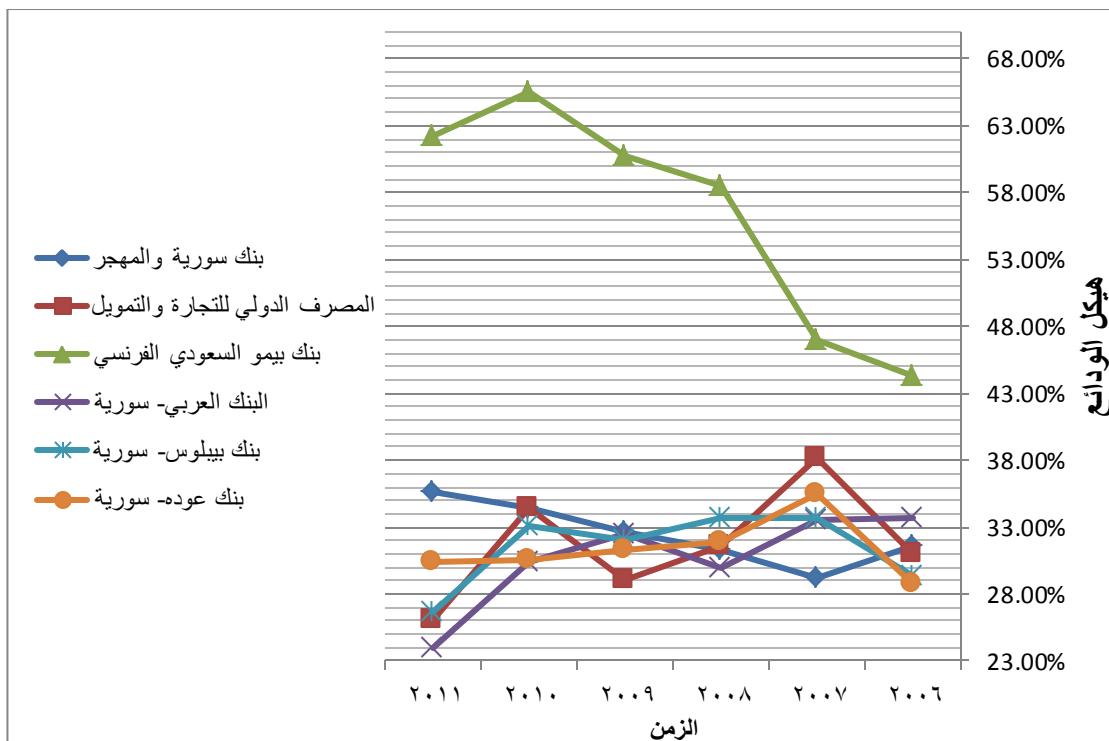
<sup>155</sup> أبو زعيتر، باسل جبر حسن، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين للفترة ما بين 1997-2004، مرجع سبق ذكره، ص 30-28.

<sup>156</sup> الحسنان، رداد عيسى، تحليل دور أهم عوامل البيئة الداخلية المحددة لربحية البنوك التجارية المرخصة في الأردن للفترة 2000-2006، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2007، ص 11.

<sup>157</sup> Claeys, Sophie. Vennet, Rudi Vander. **Determinants of bank interest margins In Central and Eastern Europe: Convergence to the West?**, op.cit., p12.

(3.7) الشكل رقم

## هيكل الودائع في المصارف السورية خلال الفترة (2006-2011)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف السورية خلال الفترة المدروسة

من خلال الشكل رقم (3.7) يمكن ملاحظة وجود تذبذب واضح في نسبة إجمالي الحسابات الجارية (تحت الطلب) من هيكل ودائع جميع المصارف فيما عدا بنك بيبيو السعودي الفرنسي، فبالنسبة لبنك بيبيو السعودي الفرنسي يلاحظ أن إجمالي الحسابات الجارية وتحت الطلب لديه تتجه بشكل تصاعدي وبشكل مرتفع عن باقي المصارف الأخرى فيما عدا عام (2011)، وبرأي الباحث قد يكون ذلك عائد لضخامة حجم الودائع في ذلك المصرف، فمثلاً بلغت ودائع بنك بيبيو السعودي الفرنسي في عام (2010) ما قيمته (104,714,331,903) ليرة سورية، وهو ما يعتبر الأضخم من بين باقي المصارف الأخرى. وهنا يتوقع الباحث أن تساهم هذه الأفضلية لمصرف بيبيو السعودي الفرنسي في تخفيض تكاليف التمويل بشكل أكبر عن باقي المصارف الأخرى، وبناءً عليه قد يتمتع هذا المصرف بصافي هامش فائدة أعلى من غيره.

في الجدول رقم (3.1) التالي يُلخص العوامل الداخلية للمصرف المحددة لصافي هامش الفائدة، وكيفية تمثيل هذه المتغيرات في هذا البحث، إضافة إلى إشارة الأثر المتوقعة من قبل الباحث مدرومة بالدراسات السابقة، مع بيان منطقة تفسير الأثر المتوقع.

(3.1) الجدول رقم (3.1)

### العوامل الداخلية للمصرف وأثرها المتوقع على صافي هامش الفائدة (NIM)

المتغير	كيفية تمثيل المتغير	رمز المتغير	إشارة الأثر المتوقعة	الدراسات الداعمة	منطقة التفسير
كفاءة العمليات	إجمالي المصاري التشغيلية / إجمالي الأصول	EXP	-	Dumičić, Mirna. Ridzak Tomislav, 2012. and Fungacova, Zuzana. Poghosyan, Tigran, 2011	المصاريف التشغيلية ↑، لا تناسقية المعلومات ↓، مخاطر التعثر في السداد ↓، NIM ↓
الأمان المصرفـي	حقوق الملكية / إجمالي الأصول	EQU	+	Nys, Emmanuelle, 2003. and Ugur, Ahmet. Erkus, Hakan, 2010	حقوق الملكية ↑، إقبال المودعين على الإبداع ↑، تكاليف التمويل ↓، NIM ↑
مخاطر الائتمـان	مخصص خسائر الائتمان / إجمالي القروض	CRR	-	Tarus, Daniel K. Chekol, Yonas, 2009. and AL-Smadi, Mohammed Ouqlah, 2010	مخاطر الائتمان ↑، القروض المترعة ↑، دخل الفوائد ↓، NIM ↓
حجم المصرف	اللوغاریتم الطبيعي للأصول	SIZE	-	Ben Naceur, Samy. Goaied, Mohamed, 2003. and Khrawish, <i>et al</i> , 2008	حجم المصرف ↑، القدرة على التنوع ↑، المخاطر ↓، العائد المطلوب ↓، NIM ↓
نسبة الائتمـان	إجمالي القروض / إجمالي الودائع	LODE	+	AL-Hussin, Ahmad Awad, 2005. and Tin, Low Mui. <i>et al</i> , 2008	نسبة الائتمان ↑، دخل الفوائد ↑، NIM ↑
نسبة الاحتياطي الإلزامي	الاحتياطي الإلزامي / إجمالي الأصول	STAT	+	Perez, Paula, 2011. and Folawewo, Abiodun O. Tennant, David, 2008	نسبة الاحتياطي الإلزامي ↑، نكلفة الفرصة البديلة ↑، NIM ↑
هيكل الودائع	إجمالي الحسابات الجارية وتحت الطلب / إجمالي الودائع	DES	+	Claeys, Sophie. Vennet, Rudi Vander, 2004	إجمالي الحسابات الجارية وتحت الطلب ↑، تكاليف التمويل ↓، NIM ↓

المصدر : من إعداد الباحث

## المبحث الثاني

### متغيرات الاقتصاد الكلي

إن بيئة الاقتصاد الكلي تؤثر على أداء القطاع المصرفي باتجاهات مختلفة، وبالتالي من الأهمية في مكان أن تواكب إدارات المصارف هذه التطورات التي تؤثر على الاقتصاد ككل، محاولةً تقليص الخسائر إلى حدودها الأدنى، لا بل محاولة القيام باقتناص الفرص المناسبة لتحقيق أفضل عائد ممكن. وسيتم استخدام أربعة متغيرات لتعبير عن بيئة الاقتصاد الكلي وهي: الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة. ومن خلال دراسة هذه العوامل سيتم توضيحها وعرض أثارها المتوقعة على صافي هامش الفائدة.

#### 3-2-3 الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

يتصدر قياس إجمالي الناتج المحلي (GDP) مفاهيم الاقتصاد الكلي، والذي يقيس مجمل قيمة السلع والخدمات التي تقوم بإنتاجها دولة بعينها، ذلك لأن إجمالي الناتج المحلي جزء لا يتجزأ من الدخل القومي والحسابات القومية، والتي تُعد بمثابة مجموعة متكاملة من الإحصائيات التي تتبع الفرصة أمام صانعي السياسات، لتحديد ما إذا كان الاقتصاد يشهد حالة من الانكماش أو التوسع، أو ثمة ركوداً حاداً أو تضخماً يتهدده<sup>158</sup>، وعادةً ما يقوم الاقتصاديون في سعيهم لتحديد مستوى النمو الاقتصادي لدولة ما، بدراسة معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي بسعر السوق<sup>159</sup>، وهو ما سيتم اعتماده في هذا البحث.

#### 3-2-3-1 أثر الناتج المحلي الإجمالي على صافي هامش الفائدة المصرفية:

##### 3-2-3-1-1-1 الأثر الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي على صافي هامش الفائدة المصرفية:

على اعتبار أن الناتج المحلي الإجمالي يعبر عن النمو الاقتصادي، فإن له تأثير على العرض والطلب لمنتجات المصرف مثل الودائع والقروض، ومن ثم على صافي هامش الفائدة<sup>160</sup>. ولكن ليس هناك

<sup>158</sup> سامييلسون، بول. هاوس، نورد، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2006، ص451.

<sup>159</sup> Crowley, Joseph, *Interest Rate Spreads in English-Speaking African Countries*, op.cit., p9.

<sup>160</sup> Tarus, Daniel K. Chekol, Yonas. *Determinants of Net Interest Margin in Kenyan Commercial Banks*. op.cit., p3.

إجماع حول مدى تأثير النمو الاقتصادي على صافي هامش الفائدة، فالعلاقة مبهمة في كثير من الأحيان، حيث أن هناك احتمالية لوجود أثر إيجابي بين إجمالي الناتج المحلي وصافي هامش الفائدة، وينشئ ذلك في حال توفر قوة سوقية للمصرف، بما أن الارتفاع في معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي يعني زيادة في حجم الاستثمارات، وبالتالي قدرة المصرف على زيادة معدلات فائدة القروض، عندما يرتفع الطلب على الائتمان، وهذا ما سيزيد من صافي هامش الفائدة، مما يجعل العلاقة إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي وصافي هامش الفائدة<sup>161</sup>.

### 3-2-1-2-2 الأثر السلبي للناتج المحلي الإجمالي على صافي هامش الفائدة المصرفية:

إن احتمالية التأثير السلبي للناتج المحلي الإجمالي على صافي هامش الفائدة تبقى واردة، فالزيادة في النمو الاقتصادي قد ينجم عنها زيادة في نشاط الأعمال وتحسين أداء العمل فيما بين المقترضين، والتحسين من الأداء يُخفض معدلات التعثر في سداد القروض، وبالتالي علاوة المخاطرة تتحفظ، وهو ما يحث المصرف على تخفيض صافي هامش الفائدة، وفي نفس السياق، النمو الاقتصادي المنخفض يُضعف من القدرة على خدمة الدين من قبل المقترضين، ويساهم في زيادة مخاطر الائتمان، حيث أن الجدارة الائتمانية للمقترضين تتدهور أثناء الركود، وعندما المقترضون يستطيعون فقط الاقتراض عند أعلى مستويات الفائدة، وبذلك يرتفع صافي هامش الفائدة<sup>162</sup>.

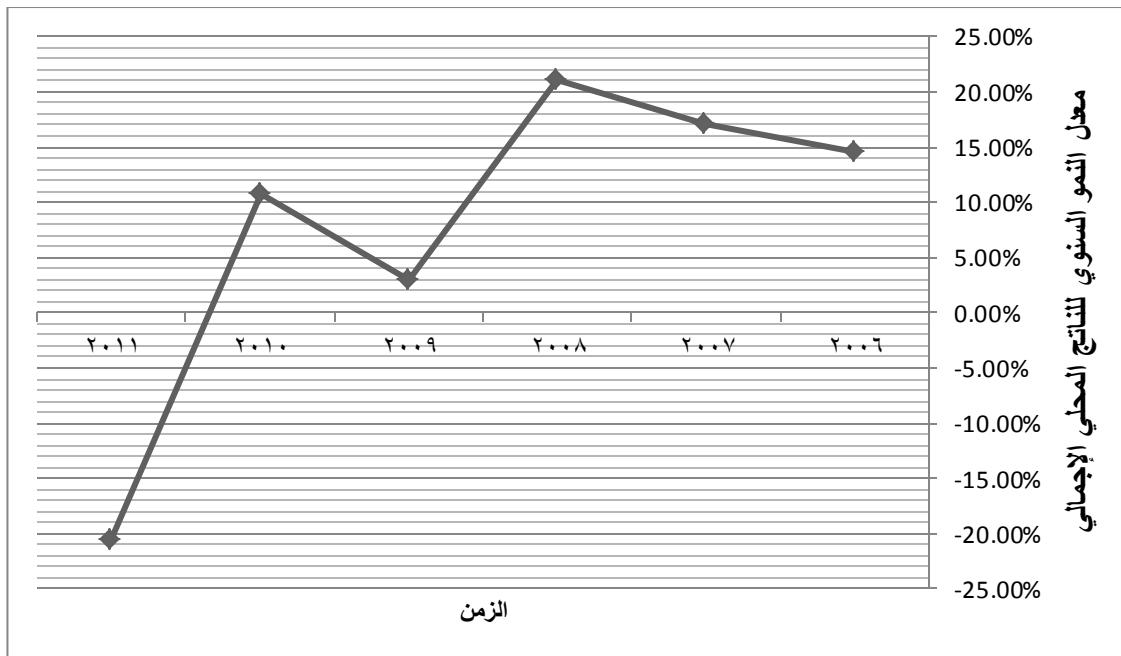
في الشكل رقم (3.8) التالي تم توضيح معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي بسعر السوق في سوريا بشكل بياني خلال الفترة ما بين الأعوام (2006-2011).

<sup>161</sup> Khrawish, Husni Ali, **Determinants of Commercial Banks Performance: Evidence from Jordan**, International Research Journal of Finance and Economics, Issue 81, 2011, p153.

<sup>162</sup> Pua Tan, Tatum Blaise, **Determinants of Credit Growth and Interest Margins in the Philippines and Asia**, op.cit., p14.

(3.8)

معدل النمو السنوي لإنجالي الناتج المحلي بسعر السوق في سوريا خلال الفترة (2006-2011)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الإحصائية المنشورة من قبل مصرف سوريا المركزي خلال الفترة المدروسة

من خلال الشكل رقم (3.8) يمكن ملاحظة أن الناتج المحلي الإجمالي في سوريا استمر في النمو في الفترة ما بين الأعوام (2006-2008) حتى وصل إلى أعلى معدل نمو وقدره (21.14%)، ثم هبط في العام (2009) إلى نسبة (2.96%)<sup>\*</sup>، قبل أن يعود بالارتفاع في عام (2010) مسجلاً معدل نمو قدره (10.75%)، إلا أنه في عام (2011) انحدر بشكلٍ خطير ليصل لمعدل نمو (-20.54%).

ويتوقع الباحث سلبية العلاقة ما بين الناتج المحلي الإجمالي وصافي هامش الفائدة لدى المصارف السورية، فالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي سيعبر عن نمو اقتصادي متزايد مترافق مع زيادة أنشطة أعمال المقترضين، مما يخفض من معدلات التعثر في سداد القروض، وبالتالي علاوة المخاطرة تنخفض، وعندما المصارف ستكون قادرة على تخفيض صافي هامش الفائدة لديها.

\* تُجرِّب الإشارة هنا إلى أن هذا الانخفاض في عام (2009) مصدره البيانات المنشورة من قبل مصرف سوريا المركزي. وهو ما قد يختلف فيما إذا تم استخدام مصدر بيانات رسمي آخر.

### :(Inflation) التضخم 2-3

هذا المتغير يمثل التغيرات في المستوى العام للأسعار أو الحالة التضخمية التي يعيشها الاقتصاد<sup>163</sup>. ويقاس التضخم بنسبة التغير السنوي لمؤشر أسعار المستهلك (CPI) (Consumer Price Index) خلال فترة زمنية محددة<sup>164</sup>.

إن العلاقة ما بين التضخم والأنشطة الاقتصادية كان وما زال من أهم القضايا التي تثير جدلاً واسعاً، وهذا الاهتمام عادةً ما يقود إلى نتائج مختلفة، سواء على الصعيد النظري أم التطبيقي، فالتأثير الإيجابي يتضمن تخفيض الركود الاقتصادي وتخفيف في مستويات الديون، أما الأثر السلبي للتضخم يتمثل في تخفيض قيمة النقود وبقى البنود النقدية على المدى الطويل، كما يحول دون بقاء الاستثمار والادخار في مستويات مرتفعة. إضافة إلى أن ارتفاع التضخم غير المتوقع، إلى الحد الذي يرتبط مع زيادة فروقات الأسعار، سيُخفض من كفاءة التخصيص في نظام التسعير<sup>165</sup>.

#### 3-2-2-3 أثر التضخم على صافي هامش الفائدة المصرفية:

##### 3-2-2-1-1 الأثر الإيجابي للتضخم على صافي هامش الفائدة المصرفية:

إن أثر معدلات التضخم على صافي هامش الفائدة يعتمد على أثر التضخم على تكاليف وعوائد المصارف، وذلك فيما إذا كان التضخم متوقع أو غير متوقع. فإذا ما تم توقيع التضخم بشكل جيد، فإن المصارف ستلجأ إلى رفع نسب صافي هامش الفائدة لتعويض تآكل الموارد بفعل التضخم، كذلك سيزداد ميل المقترضين ناحية الطلب على التمويل، وذلك لأن الموارد ستكون رخيصة وقت سداد التمويل فيما يكون التضخم مرتفعاً، أي سيكون الأثر إيجابي على صافي هامش الفائدة<sup>166</sup>.

<sup>163</sup> Aliaga-Diaz, Roger. Olivero, Maria Pia. **The Cyclical Behavior of Net Interest Margins: Evidence from the United States Banking Sector**, International Research Journal of Finance and Economics, 2005, p19.

<sup>164</sup> وهو مؤشر لأسعار السلع والخدمات الأساسية في متاجر التجزئة، ويتم التعبير عنها بنسبة متوسط الأسعار في الفترة الحالية إلى متوسط الأسعار في سنة الأساس.

<sup>165</sup> إبريس، يوسف. الخاتم، رحاب، آخرون، كيفية تحديد نسب هامش أرباح المراهنات بالمصارف، مرجع سبق ذكره، ص12.

<sup>166</sup> Konadu-Adjei, Charles Kweku, **Determinants of Long-Term Interest Rates in the United States**, published Ph.D. Thesis, Walden University, USA, 2011, p77-78.

### 3-2-2-3 الأثر السلبي للتضخم على صافي هامش الفائدة المصرفية:

إن العلاقة ما بين التضخم وصافي هامش الفائدة قد تكون سلبية إذا كان التضخم غير متوقع والمصرف تباطئ في تعديل معدلات الفائدة لديه، فإحتمالية أن تزيد التكاليف بشكل أسرع من العوائد ستكون واردة، وبالتالي وجود أثر سلبي على صافي هامش الفائدة<sup>167</sup>. هذا يعني أن المصرف قادر على تعديل أسعار الفائدة لزيادة عوائده بشكل أسرع من زيادة تكاليفه، هو الذي سيتمكن من تحقيق أرباح أعلى. أما إذا لم يتمكن المصرف من التبؤ بالتضخم بشكل جيد، فالتكاليف ستتفوق الإيرادات، وهذا سيؤثر حتماً على أداء المصرف. وتتمثل القضية في مدى نضج الاقتصاد بحيث يمكن التبؤ الدقيق بالتضخم، ومن ثم مدى تأثير التضخم على المصارف بتوقف على مدى الإحاطة الكاملة بالتضخم<sup>168</sup>.

كما تتأثر هذه العلاقة بمدى صلاحيات وتدخل السلطات النقدية بالقطاع المصرفي، فإذا ما رأت السلطات النقدية أن معدلات التضخم الحالية لا تمثل أية تهديد على سيرورة الأنشطة الاقتصادية في البلاد، وهو ما قد يكون مختلف تماماً عن رؤية المصارف، ستقوم بالضغط على المصارف للإفراط عند مستويات منخفضة من معدلات الفائدة لدعم الاقتصاد، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض صافي هامش الفائدة<sup>169</sup>.

في الشكل رقم (3.9) التالي تم توضيح تطور معدلات التضخم في سوريا بشكل بياني خلال الفترة ما بين الأعوام (2006-2011).

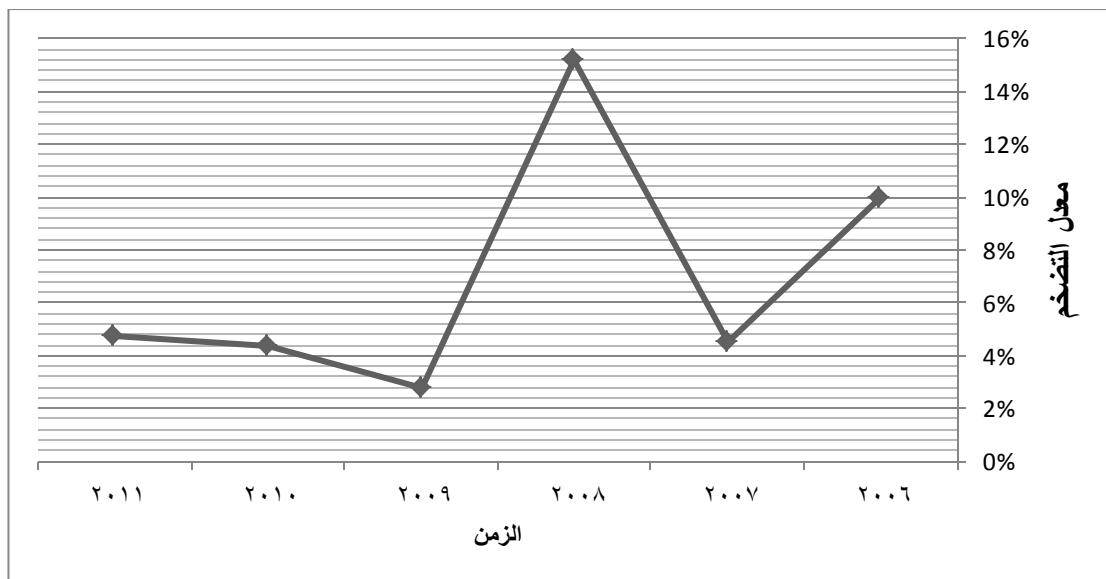
<sup>167</sup> Khrawish, Husni. Al-Abadi, Mohammad. Hejazi, Maysoon. **Determinants of Commercial Bank Interest Rate Margins: Evidence from Jordan**, op.cit., p 492.

<sup>168</sup> السريري، سمير عبد الرزاق، **محددات الربحية في البنوك التجارية السعودية**، مرجع سبق ذكره، ص .88

<sup>169</sup> Crowley, Joseph, **Interest Rate Spreads in English-Speaking African Countries**, op.cit., p13.

(3.9) الشكل رقم

## معدلات التضخم في سوريا خلال الفترة (2006-2011)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الإحصائية المنشورة من قبل مصرف سوريا المركزي خلال الفترة المدروسة

من خلال الشكل رقم (3.9) نجد أن معدلات التضخم في سوريا انخفضت في عام (2006) من مستوى (%) 10 إلى مستوى (%4.5)، ثم وصلت ذروتها خلال عام (2008) لتبلغ مستوى (%) 15.20، لتعود إلى الانخفاض إلى أدنى مستوى لها خلال هذه الفترة عند مستوى (%) 2.8 في عام (2009)، إلا أنها في الأعوام التالية عادت وارتفعت ضمن معدلات مستقرة نسبياً لتترواح ما بين (.%) 5 - 4.

ويرى الباحث أن معدلات التضخم المرتفعة هي عادة ما تقترن بمعدلات فائدة مرتفعة أيضاً، ومنه ارتفاع في صافي هامش الفائدة، وذلك حتى إذا لم يكن هناك توقع جيد للتضخم، فعلى المدى القصير معدلات الفائدة قد لا تعكس ارتفاع معدل التضخم، ولكن على المدى المتوسط والطويل، المصرف سيُعدل من معدلات الفائدة لديه، لتكون قادرة على تعويضه عن علاوة التضخم، وبذلك تحدث الزيادة في صافي هامش الفائدة، وهذا ما يفسر ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع بالعملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية عند ارتفاع حدة التضخم، بحيث تصبح جاذبة للأفراد لإيداعها في المصارف، ومن ثم الحد من قدرتهم على الإستهلاك مؤدية إلى تخفيض مستويات التضخم.

### 3-2-3 سعر الصرف (Exchange Rate)

إن لسعر الصرف أهمية خاصة لدى المصارف، وذلك لارتباطه بالعمليات المصرفية التي يقوم بها المصرف بالعملة الأجنبية، فالتمويل بالعملة الأجنبية مثلاً يعود على المصارف بالعديد من المزايا الممكنة، حيث يمكنه أن يوفر رأس مال ربما لا يكون متاحاً محلياً، ويمكنه أن يساعد في تعبئة موارد مالية محلية، وفي كثير من الأحيان تكون شروطه سخية ومرنة أيضاً، ومن الممكن أن تحول جهات الإقراض الأجنبية إلى جهات استثمار مستقبلية في رأس المال، وكثيراً ما يكون الحصول عليها أسهل من الأموال المتاحة محلياً. وإذا كانت الإلتزامات المقومة بالعملة الأجنبية موازنة بمقدار مساو من الأصول المقومة بنفس العملة الأجنبية، فلن تتضرر المصارف بتقلبات أسعار الصرف. أما إذا لم تكن الإلتزامات التي بالعملة الأجنبية موازنة بأصول من ذات العملات الأجنبية، فسيكون هناك عدم توافق في العملة. وقد تتبدد المصارف خسائر كبيرة عندما تختفي قيمة العملة المحلية (أو تفقد قيمتها) أمام العملة الأجنبية، ويعني ذلك أن قيمة أصول المصرف تهبط بالمقارنة مع الإلتزامات، وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة مقدار العملة المحلية اللازمة لتغطية المدفوعات من الدين بالعملة الأجنبية<sup>170</sup>.

إن مخاطر انخفاض سعر العملة (انخفاض قيمتها) في المصرف عادةً ما تنشأ عندما يحصل المصرف على ودائع أو حسابات جارية أو قروض مكتسبة بالعملة الأجنبية. ثم يقوم بإقراض هذه الأموال بالعملة المحلية. ويصبح على المصارف عندها إلتزامات بالعملة الأجنبية، بينما تتوفر لديها أصول بالعملة المحلية، ومن شأن ذلك حدوث أية تقلبات في القيم لهاتين العملاتين أن يؤثر على السلامة المالية للمصرف. ويعتبر هذا النوع من المخاطر الأكثر انتشاراً خصوصاً على مستوى المصارف والتي تبحث دائماً عن مصادر التمويل المنخفضة التكلفة حتى وإن كانت بالعملة الأجنبية<sup>171</sup>.

وس يتم الاعتماد على سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي للتعبير عن متغير سعر الصرف في هذا البحث.

<sup>170</sup> بروم، كارلا، إدارة الأصول والخصوص لدى مؤسسات التمويل الأصغر المتلقية للودائع، المجموعة الاستشارية لمساعدة القراء، مذكرة مناقشة مركزية رقم 55، واشنطن، 2009، ص 24.

<sup>171</sup> فينستون، سكوت. لينفيلد، إليزابيث. مخاطر أسعار الصرف الأجنبي في مجال التمويل الأصغر - ما هي وكيف يمكن إدارتها والتعامل معها - ، المجموعة الاستشارية لمساعدة القراء، مذكرة مناقشة مركزية رقم 31، واشنطن، 2006، ص 1.

### 3-2-3-1 أثر سعر الصرف على صافي هامش الفائدة المصرفية:

#### 3-2-3-1-1 الأثر السلبي لسعر الصرف على صافي هامش الفائدة المصرفية:

يعتمد تأثير سعر الصرف على صافي هامش الفائدة بالعملة المحلية على إمكانية الإحلال بين الأصول المالية المحلية والأجنبية في الاقتصاديات المفتوحة، ففي حال ارتفاع سعر الصرف (سعر الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقاساً بالعملة المحلية)، فإن أسعار الأصول المالية الأجنبية ستصبح أكثر قيمة وأكثر جاذبية. وبالتالي سيتم إعادة تنظيم هيكل المحفظة الاستثمارية لدى الوحدات الاقتصادية ذات الفائض من الأرصدة، حيث يتم إحلال بعض الأصول الأجنبية عوضاً عن بعض الأصول المالية المحلية في المحفظة. وهذا إذا ما تحول إلى سلوك عام فإنه سيؤدي إلى انخفاض الطلب على الأصول المالية المحلية، ومن ثم إلى انخفاض معدلات الفائدة عليها، محققة لعوائد فائدة أقل، والعكس صحيح. وبالتالي تحدث العلاقة السلبية ما بين سعر الصرف وصافي هامش الفائدة بالعملة المحلية<sup>172</sup>.

#### 3-2-3-1-2 الأثر الإيجابي لسعر الصرف على صافي هامش الفائدة المصرفية:

إن العلاقة السلبية بين سعر الصرف وصافي هامش الفائدة لا تستمر دائماً، ففي حال فرضت السلطات النقدية على المصارف بعض الإجراءات التي تهدف إلى تحسين قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، وذلك سيؤدي بالنتيجة إلى تباين هذه العلاقة، فمثلاً في سوريا خلال عام (2011) ظهرت بعض المؤشرات التي قد ترزع من استقرار قيمة الليرة السورية، فقام مصرف سوريا المركزي برفع أسعار الفائدة الدائنة المدفوعة على الودائع بالعملات الأجنبية، بحيث أصبحت أسعار الفائدة الدائنة السنوية التي تدفعها المصارف المسموح لها قبول الودائع بالعملات الأجنبية على الودائع لأجل بالدولار الأمريكي ما بين (2% + libor + 3%) أي ارتفاع بمقدار نقطة مؤية واحدة عن المعدلات السابقة، وذلك بقصد التخفيف من الضغوط على سعر الصرف<sup>173</sup>، وهذا يعكس رؤية المصرف المركزي بتوجيه المودعين للاحتفاظ بهذه العملات في المصارف المحلية، بدلاً من إيداعها في الخارج على اعتبار أن الفوائد في الداخل أعلى منها في الخارج، ومن ثم القدرة على ضبط سعر الصرف بشكل أدق. وهنا المصارف سيقع على عاتقها مسؤولية تحمل التكاليف التي تترجم عن هذه

<sup>172</sup> الفرحان، أسامة، محددات معدل الفائدة في الاقتصاد الأردني - دراسة تطبيقية للفترة (1990-2000)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، 2002، ص.69.

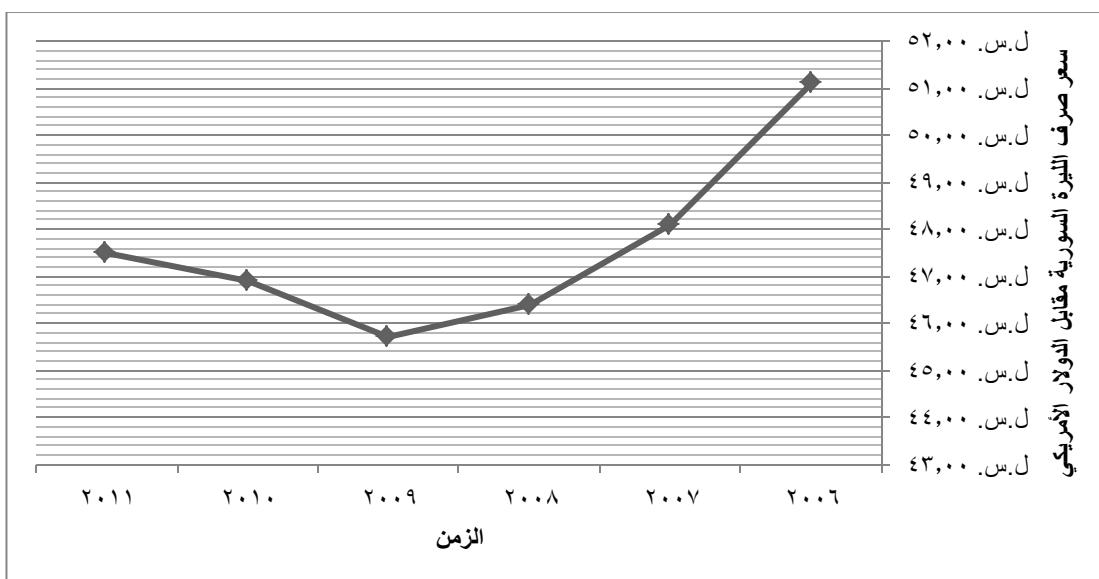
<sup>173</sup> قرار رقم (5937) تاريخ 2011/5/2 رئاسة مجلس الوزراء، الجمهورية العربية السورية، ص1-2. إلا أنه تم إلغاء العمل بهذا القرار، وذلك بالقرار رقم (747) م/ن/ب4، الصادر عن مجلس النقد والتسليف والذي خفض أسعار الفائدة الدائنة على الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار نقطة مؤية واحدة.

الإجراءات، وعندها لابد للمصارف من تحمل صافي هامش الفائدة هذا العبء للعملاء من خلال رفع أسعار فائدة الإقراض بشكل الذي قد يفوق الزيادة في أسعار فائدة الودائع، وهو ما يدعم العلاقة الإيجابية ما بين سعر الصرف وصافي هامش الفائدة، إلا أن ذلك يتوقف على استمرار الطلب على القروض من قبل المقترضين بالرغم من ارتفاع تكاليفها.

في الشكل رقم (3.10) التالي تم توضيح تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي في سوريا بشكل بياني خلال الفترة ما بين الأعوام (2006-2011).

**(3.10)** الشكل رقم (3.10)

#### سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2006-2011)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الإحصائية المنصورة من قبل مصرف سوريا المركزي خلال الفترة المدروسة

يلاحظ من الشكل رقم (3.10) أن سعر الصرف بلغ أقصاه في عام (2006) عند مستوى (51.10) ليرة سورية مقابل الدولار الأمريكي، لينخفض تدريجياً خلال الأعوام التالية ليصل إلى أدنى مستوى له في عام (2009) عند مستوى (45.70) ليرة سورية مقابل الدولار الأمريكي، قبل أن يعاود الارتفاع النسبي في عامي (2010) و(2011) وصولاً لمستوى (47.50) ليرة سورية مقابل الدولار الأمريكي.

ويتوقع الباحث أن يرتبط متغير سعر صرف بشكل سلبي مع صافي هامش الفائدة لدى المصارف السورية، وذلك نابع من خصوصية العلاقة فيما بين مصرف سوريا المركزي والمصارف السورية،

فمصرف سوريا المركزي دائمًا ما يستطيع أن يفرض على المصارف السورية الإجراءات التي يراها مناسبة لتحقيق أهدافه الاقتصادية وذلك عبر أدوات سياسته النقدية ومنها سعر الصرف، وهو ما ينجم عنه في بعض الأحيان تحمل مصاريف تلك الإجراءات من قبل المصارف، الأمر الذي يجبرها على نقل هذا العبء إلى العملاء من خلال صافي هامش الفائدة.

### 4-2-3 سعر الفائدة (Interest Rate):

يلعب سعر الفائدة دوراً حاسماً في النظام المالي وال العلاقات الاقتصادية، سواء المحلية أو الدولية، فسعر الفائدة ينظم العلاقة ما بين الجانب الفائض (المودعين) وجانب العجز (المقترضين)، حيث يُحفز الجانب الأول على التنازل عن أموالهم لفترة محددة إلى من هم بحاجة إليها، ويتحذ المستثمرون قراراتهم بالاقتراض على أساس المقارنة بين تكلفة رأس المال المقترض (سعر الفائدة) والعائد على رأس المال المستثمر<sup>174</sup>.

#### 3-2-4-1 أثر سعر الفائدة على صافي هامش الفائدة المصرفية:

يتأثر صافي هامش الفائدة في المصارف بأسعار الفائدة، بسبب أن عليها التعامل مع الطلب على القروض والعرض من الودائع، والتي قد تصلها بأوقات مختلفة، فإذا الودائع وصلت في وقت مختلف عن الطلب على قروض جديدة، فإن المصرف سيستثمر مؤقتاً هذه الأموال في السوق النقدي بسعر فائدة السوق قصير الأجل. وبذلك المصرف سيواجه مخاطر إعادة استثمار في نهاية المدة والتي قد يبيط بعدها معدل فائدة السوق<sup>175</sup>.

كما يتمثل أثر ارتفاع سعر الفائدة على صافي هامش الفائدة، بزيادة احتمالية توقف المقترضين عن الدفع، ويمكن ملاحظة أنه مع زيادة سعر الفائدة سوف تقدم نسبة عالية من المقترضين الأكثر ميلاً للمغامرة إلى الاقتراض، في حين سوف يتراجع المقترضون الأكثر أماناً، وهو ما يسمى بظاهرة الانقاء المعاكس (Adverse Selection). كما أن المقترضين سوف يميلون إلى تغيير طبيعة

<sup>174</sup> حمد، علاء مسعود، *أثر السياسة النقدية على أسعار الفائدة في البنوك التجارية الأردنية (1993-2007)*، مرجع سبق ذكره، ص.62.

<sup>175</sup> Groppe, Reint. Sørensen, Christoffer. Lichtenberger, Jung-Duk, *The Dynamics of Bank Spreads and Financial Structure*. Eurosystem Workshop and ECB/ECFIN Conference, 2007, p13.

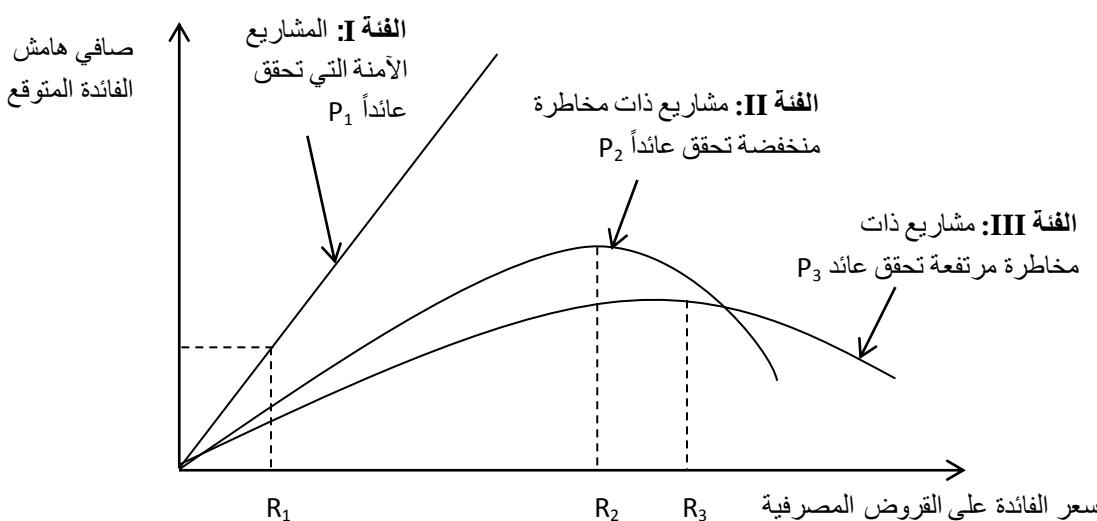
مشروعاتهم، طالما أن المصرف لا يمكنه فرض رقابة دقيقة على كل أعماله، الأمر الذي يجعلها أكثر اتساماً بالمخاطر، ويطلق على هذه الظاهرة، ظاهرة الحافر المعاكس (Adverse Incentive).

<sup>176</sup>

في الشكل رقم (3.11) التالي عرض لنموذج مبسط لأثر سعر الفائدة على اختيار المشروعات ودراسة حالة صافي هامش الفائدة في المصارف.

الشكل رقم (3.11)

نموذج مبسط لأثر سعر الفائدة على اختيار المشروعات ودراسة حالة صافي هامش الفائدة



**Reference:** Matthews, Kent. Thompson, John. The Economics of Banking, John Wiley & Sons Ltd, England, 2005, p116.

يبين الشكل رقم (3.11) ثلاث فئات من المشروعات ذات المخاطر وكيفية تأثيرها على صافي هامش الفائدة المتوقع، بحيث يمكن تمييز ثلاث فئات هي:

**الفئة I:** وهي الفئة التي تتمتع بضمادات وتكون آمنة تماماً، ذات فائدة يمكن للمقترض سدادها، ونظراً لعدم وجود ظاهرة الانقاء المعاكس أو ظاهرة الحافر المعاكس، فإن صافي هامش الفائدة للمصرف يزداد على قدم المساواة مع سعر الفائدة على القرض.

**الفئة II:** وهي المشاريع التي تحتمل درجة من المخاطرة، حيث يُتوقع أن يجني المقترض منها عائدً أكبر، غير أن هذا العائد ( $P_2$ ) يقع أسفل وإلى اليمين من منحني الفئة I، ونظراً للإحتمالية المرتفعة لبدء نشوء ظاهرة الحافر المعاكس والانقاء المعاكس، فإن صافي هامش الفائدة قد يزداد بشكل أبطأ

<sup>176</sup> Heffernan, Shelagh, **Modern Banking**, op.cit., p6.

من زيادة سعر الفائدة على القرض، ويحصل المصرف على أقصى صافي هامش فائدة عندما يحدد سعر الفائدة على القرض عند مستوى ( $R_2$ ).

**الفئة III:** وتمثل المشاريع ذات المخاطرة المرتفعة. وفي ظل ارتفاع سعر الفائدة لمستويات أعلى من سابقتها، فإن إمكانية التعرض بالسداد ستترفع في هذه الفئة، والسبب عائد إلى أن المصرف في حالة الانتقاء المعاكس لا يمكنه الحصول على سعر فائدة مرتفع بدرجة كافية لتغطية حالات التعرض بالسداد في الفئة التي قد تلي الفئة III.<sup>177</sup>

وعليه فإن استمرار المصرف في الاعتماد على الزيادة في أسعار الفائدة، ومن ثم القيام بعمليات إقراض شديدة المخاطر، فإنه سيواجه أحد الإحتمالات التالية<sup>178</sup>:

- حدوث نتائج جيدة، حيث ينجح المقترضون في سداد هذه القروض ذات الفوائد المرتفعة، وهو ما يؤدي إلى تحقيق صافي هامش فائدة مرتفع، ومن ثم أرباح مرتفعة للمصرف.

- حدوث نتائج سيئة، حيث تؤدي حالات التوقف عن السداد إلى انخفاض صافي هامش الفائدة، وتحقيق خسائر للمصرف.

ومن خلال التحليل السابق، أفترض وجود تحرير لأسعار الفائدة وتركها معومة وخاضعة لقوى العرض والطلب، ولكن في حالة بعض الدول، ومنها الجمهورية العربية السورية، فإن أسعار الفائدة تُفرض على المصارف من قبل المصرف المركزي مع إعطاء هامش حركة مقيّد، فمثلاً في عام (2011) تم فرض معدل فائدة على الحسابات الجارية بمقدار (1%)، مع السماح للمصارف بتحفيض أو رفع هذا المعدل بمقدار (1%). كما حدد مصرف سوريا المركزي معدلات فائدة الودائع لأجل بكافة الإستحقاقات بين (7% - 9%) مع منح هامش حركة للمصارف صعوداً وهبوطاً بمقدار (1%) وفقاً لأجل الوديعة، شريطة أن لا يقل الفرق بين أدنى وأعلى معدل يدفعه المصرف على هذه الفوائد عن (2%). وبالنسبة لودائع التوفير فقد حدد المصرف المركزي معدل فائدتها بـ (7%)، مع إعطاء هامش حركة للمصارف صعوداً وهبوطاً بمقدار (0.5%). الأمر الذي يحد من قدرة المصارف على تعديل أسعار الفائدة لديها وفق رؤيتها الخاصة.

<sup>177</sup> Matthews, Kent. Thompson, John. **The Economics of Banking**, op.cit., p116.

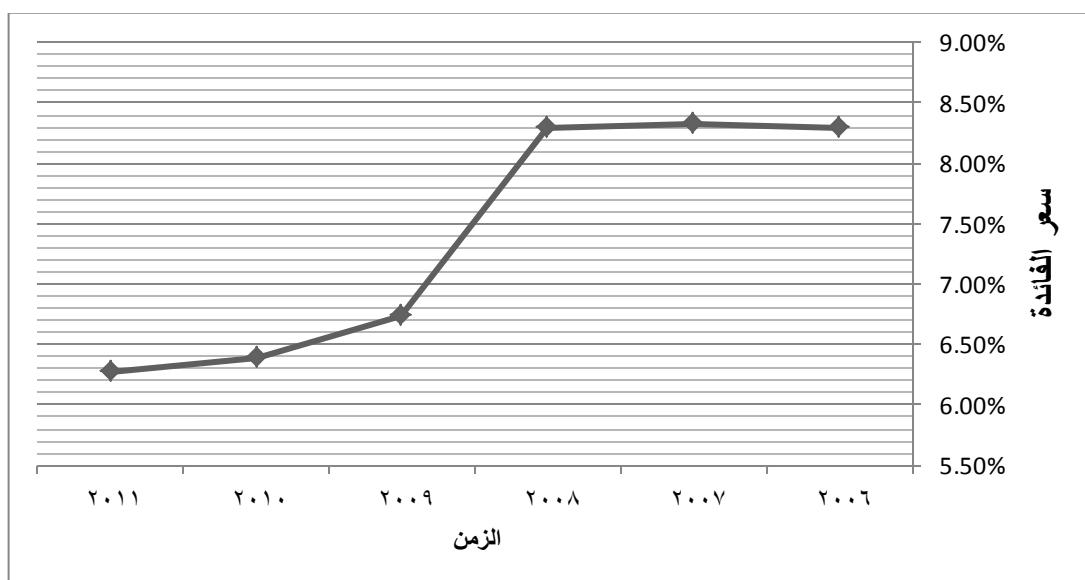
<sup>178</sup> بن علي، نادي بلعروز، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية – حالة الجزائر ، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص 176-177.

وسيتم الاعتماد في هذا البحث على مقياس المتوسط السنوي المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل سنة بالليرة السورية.

في الشكل رقم (3.12) التالي تم توضيح المتوسط السنوي المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل سنة بالليرة السورية بشكل بياني خلال الفترة ما بين الأعوام (2006-2011).

**الشكل رقم (3.12)**

#### المتوسط السنوي المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل سنة بالليرة السورية خلال الفترة (2006-2011)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الإحصائية المنشورة من قبل مصرف سوريا المركزي خلال الفترة المدروسة

يلاحظ من الشكل رقم (3.12) أن المتوسط السنوي المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل سنة بالليرة السورية كان مستقر عند مستوى (8.30%) تقريباً خلال الفترة (2006-2008)، ثم هبط بشكل حاد في عام (2009) ليصل إلى (6.73%)، واستمر بالانخفاض ولكن بشكل طفيف في الأعوام التالية.

ويتوقع الباحث في هذا الصدد أن يترافق الانخفاض في سعر الفائدة مع زيادة في صافي هامش الفائدة لدى المصارف السورية، على اعتبار ان احتمال نشوء ظاهرة الانتقاء المعاكس وظاهرة الحافز المعاكس سينخفض، الأمر الذي يدفع بصافي هامش الفائدة إلى الارتفاع.

الجدول رقم (3.2) التالي يُلخص متغيرات الاقتصاد الكلي المحددة لصافي هامش الفائدة، وكيفية تمثيل هذه المتغيرات في هذا البحث، إضافة إلى إشارة الأثر المتوقعة من قبل الباحث مدرومة بالدراسات السابقة، مع بيان منطقة تفسير الأثر المتوقع.

### الجدول رقم (3.2)

#### متغيرات الاقتصاد الكلي وأثرها المتوقع على صافي هامش الفائدة (NIM)

منطقة التفسير	الدراسات الداعمة	إشارة الأثر المتوقعة	رمز المتغير	كيفية تمثيل المتغير	المتغير
↑GDP، أنشطة أعمال المقترضين ↑، معدلات التعثر في السداد ↓، علاوة المخاطرة ↓، ↓NIM	Crowley, 2007. and Pua Tan, Tatum Blaise, 2012	-	GDP	معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي (GDP)	الناتج المحلي الإجمالي
التضخم ↑، التكاليف الناجمة عن علاوة ↑NIM ↑، التضخم ↑	Aliaga-Diaz, <i>et al</i> , 2005. and Konadu-Adjei, Charles Kweku, 2011	+	INF	نسبة التغير السنوي لمؤشر أسعار المستهلك (CPI)	التضخم
↑\$/SYP، أسعار الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية المفروضة من قبل المصرف المركزي ↑، ↑NIM ↑، تكاليف التمويل ↑	Khrawish, <i>et al</i> , 2008. and Folawewo, Abiodun O. Tennant, David, 2008	+	EXCH	سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي (\$/SYP)	سعر الصرف
↑ سعر الفائدة ظاهرة الانقاض المعاكس وظاهرة الحافز المعاكس ↑، ↓NIM	Gropp, Reint. Sørensen, Christoffer. <i>et al</i> , 2007. and Williams, Barry, 2007	-	INRATE	المتوسط السنوي المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل سنة بالليرة السورية	سعر الفائدة

المصدر : من إعداد الباحث

## المبحث الثالث

### متغيرات الهيكل المالي

إن متغيرات الهيكل المالي تعبر عن الصورة الحقيقة للقطاع المالي الموجود في أي دولة، بحيث تشمل بشكل رئيسي القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية. ويعبر الهيكل المالي عن مكونات وظروف القطاع المصرفي، من حيث الدور الذي تمارسه المصارف في الاقتصاد، ودرجة المنافسة ونسبة التركز في هذا القطاع. وسيتم تمثيل متغيرات الهيكل المالي بثلاثة متغيرات وهي: تطور سوق الأوراق المالية، حجم القطاع المصرفي، التركز المصرفي. ومن خلال دراسة هذه العوامل سيتم توضيحها وعرض أثرها المتوقعة على صافي هامش الفائدة.

#### 3-3-1 تطور سوق الأوراق المالية (Stock Market Development)

إن أهمية هذا المتغير تتمثل في كونه أحد مفاصل النقاش الدائر حول القوة السوقية للمصارف. فارتفاع نسبة رسملة سوق الأوراق المالية إلى الناتج المحلي تعكس انخفاض القوة السوقية التي تمتلكها المصارف، وبالمقابل نسبة الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي المرتفعة، على سبيل المثال قد تعكس الطلب المرتفع على الخدمات المصرفية، ومنه زيادة في القوة السوقية للمصارف.<sup>179</sup>

وسيتم تمثيل هذا المتغير في هذا البحث بقسمة رسملة سوق الأوراق المالية (Stock Market Capitalization) على الناتج المحلي الإجمالي، ليعبر عن تطور سوق الأوراق المالية<sup>180</sup>. فتطور سوق الأوراق المالية يمكن أن يعكس آية أثر للإحلال (Substitutability Effect) والأثر المكمل (Complementarity Effect) ما بين التمويل عبر المصارف وسوق الأوراق المالية، حيث بينت نظرية (Miller - Modigliani) أن التمويل بالدين (التمويل بالودائع) أو بحقوق الملكية (التمويل عبر أسواق الأوراق المالية) هما بديلين على نحو صرف، وذلك في غياب الضرائب وتكليف

<sup>179</sup> Demirguc-Kunt, Asli. Huizinga, Harry. **Determinants of commercial bank interest margins and profitability: some international evidence**, The World Bank Review, vol.13, n2, 1997, p26-27.

<sup>180</sup> Ben Naceur, Samy. Goaied, Mohamed. **The Determinants of Commercial Bank Interest Margin and Profitability: Evidence from Tunisia**, op.cit., p10.

الإفلاس<sup>181</sup>. لكن عملياً التمويل بالدين أو بحقوق الملكية يمكن أن يكونا أيضاً مكملين لبعضهما البعض، مثلما أظهره نموذج (Demirguc-Kunt - Huizinga) والذي أظهر أن القدرة على جذب رأس المال قد تعزز من مقدرة الشركات على الاقتراض، وخصوصاً في الأسواق المالية غير المنظورة. وفي هذه الحالة التمويل عن طريق حقوق الملكية قد يزيد أكثر من أن يُخفض الطلب على التمويل بالدين، مما يعكس أن مصادر التمويل هذه هي مكملة لبعضها<sup>182</sup>.

إن التحليل السابق يفيد في توقيع أثر تطور سوق الأوراق المالية على صافي هامش الفائدة، حيث يمكنه أن يتجه في اتجاهين مختلفين.

### 1-3-3-1 أثر تطور سوق الأوراق المالية على صافي هامش الفائدة المصرفية:

#### 1-1-1-3-3-1 الأثر الإيجابي لتطور سوق الأوراق المالية على صافي هامش الفائدة المصرفية:

قد يكون هناك أثر إيجابي لتطور سوق الأوراق المالية على صافي هامش الفائدة المصرفية، بحيث أن سوق الأوراق المالية الكبيرة جوهرياً تسمح للمصارف بتحقيق صافي هامش فائدة مرتفع، وهذا قد يُعزى إلى الأثر المكمل ما بين التمويل بالدين والتمويل بحقوق الملكية، فمثلاً عندما تتطور سوق الأوراق المالية، تحسن إمكانية الحصول على المعلومات، وبذلك زيادة في مجموعة المقترضين المحتملين، الأمر الذي يجعل من السهل للمصرف معرفتهم ومراقبتهم، مُخضّةً بذلك تكاليف الإقراض، ومحفزةً لحجم الإقراض، وهذا ما يزيد من حجم أعمال المصرف، محققاً صافي هامش فائدة أعلى.

#### 1-1-1-3-3-2 الأثر السلبي لتطور سوق الأوراق المالية على صافي هامش الفائدة المصرفية:

إن الاتجاه الآخر لأثر تطور سوق الأوراق المالية على صافي هامش الفائدة يتجلّى بالأثر السلبي، الذي يعكسه أثر الإخلال ما بين التمويل بالدين أو التمويل بحقوق الملكية، وهنا كلما تطورت سوق الأوراق المالية، بحيث أصبحت أكثر جذباً للتمويل من خاللها، ستختفي بذلك القوة السوقية للمصارف، مما يؤثر سلباً على صافي هامش الفائدة<sup>183</sup>.

<sup>181</sup> Gul, Sehrish. Irshad, Faiza. Zaman, Khalid .Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan, op.cit., p73.

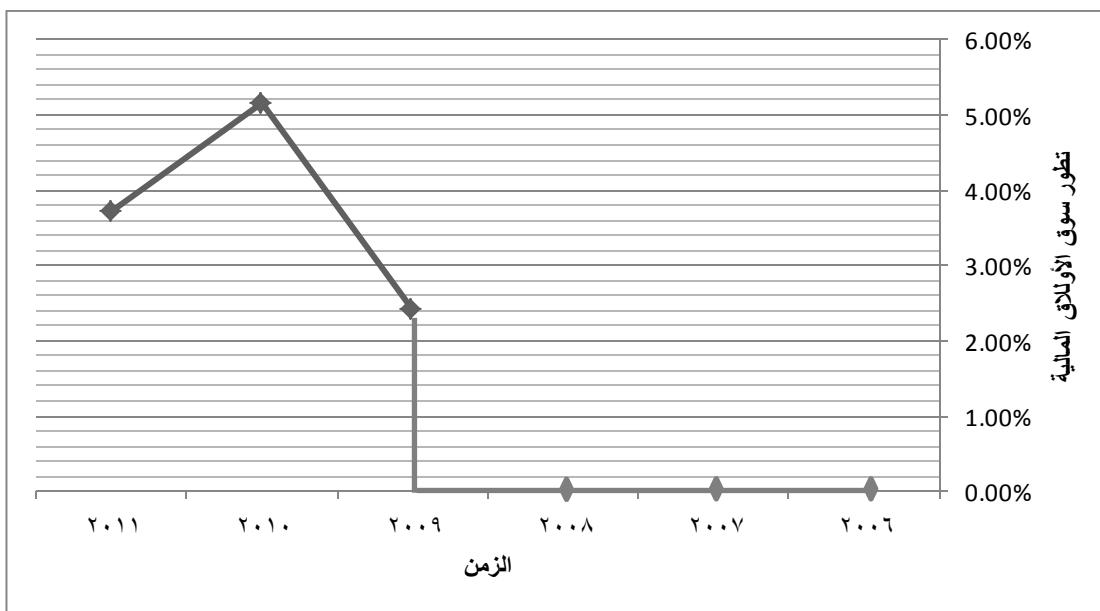
<sup>182</sup> Demirguc-Kunt, Asli. Huizinga, Harry. Financial Structure and Bank Profitability, The World Bank Review, 2000, p15.

<sup>183</sup> Pua Tan, Tatum Blaise, Determinants of Credit Growth and Interest Margins in the Philippines and Asia, op.cit., p15.

في الشكل رقم (3.13) التالي تم توضيح تطور سوق دمشق للأوراق المالية في سوريا بشكل بياني خلال الفترة ما بين الأعوام (2006-2011).

**الشكل رقم (3.13)**

### تطور سوق دمشق للأوراق المالية في سوريا خلال الفترة (2006-2011)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنصورة من قبل سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة المدروسة

يلاحظ من الشكل رقم (3.13) أن سوق دمشق للأوراق المالية في سوريا بدأت عملها في عام (2009) وهو عام افتتاح سوق دمشق للأوراق المالية، حيث مثلت الرسملة السوقية لسوق دمشق للأوراق المالية ما نسبته (2.42%) من إجمالي الناتج المحلي في عامها الأول، وارتفعت هذه النسبة في عام (2010) لتصل إلى (5.16%)، إلا أنها انخفضت إلى (3.72%) في عام (2011).

ويتوقع الباحث إيجابية العلاقة ما بين تطور سوق دمشق للأوراق المالية وصافي هامش الفائدة لدى المصارف السورية، وذلك عائد إلى الأثر المكمل ما بين التمويل بالدين والتمويل بحقوق الملكية، بحيث تحسن إمكانية الحصول على المعلومات عند تطور سوق الأوراق المالية، وبذلك زيادة في مجموعة المقترضين المحتملين، الأمر الذي يخفض من تكاليف الإقراض ومن ثم زيادة في صافي هامش الفائدة.

## **حجم القطاع المصرفي (Size of Banking Sector) 3-2-3**

يسقاد من هذا المتغير في قياس أهمية التمويل المصرفي في الاقتصاد، والدور الفاعل في خدمة الاقتصاد، عبر إسهامه في دعم السوق المالي وابتكار صيغ تمويل حديثة تردد المشاريع الاستثمارية باحتياجاتها من الأموال<sup>184</sup>. وسيتم قياس حجم القطاع المصرفي في هذا البحث بنسبة إجمالي أصول المصارف إلى إجمالي الناتج المحلي.

### **١-٣-٢-١ أثر حجم القطاع المصرفي على صافي هامش الفائدة المصرفية:**

**1-3-2-1-3-1 الأثر السلبي لحجم القطاع المصرفي على صافي هامش الفائدة المصرفية:**

إن ارتفاع متغير حجم القطاع المصرفي قد يكون له أثر سلبي على صافي هامش الفائدة للمصارف وربحيتها، فارتفاع هذه النسبة يعكس المنافسة الشديدة ما بين المصارف، والتي عادة ما تتمثل بالمنافسة السعرية، مقاصدة بذلك صافي هامش الفائدة لدى المصارف، وهذا الأثر ينخفض في تلك الدول التي لديها مسبقاً قطاعات مصرافية متطرفة نسبياً.<sup>185</sup>

**2-1-2-3-3 الأثر الإيجابي لحجم القطاع المصرفي على صافي هامش الفائدة المصرفية:**

إن احتمالية الأثر الإيجابي لحجم القطاع المصرفي على صافي هامش الفائدة المصرفية تبقى موجودة دائمًا، فنسبة إجمالي أصول المصارف إلى إجمالي الناتج المحلي المرتفعة قد تشير إلى زيادة تطور القطاع المصرفي مع المزيد من الخدمات والتسهيلات المصرفية والمزيد من التوجه الربحي للمصارف، وهو ما يقود متوسط دخل الفوائد إلى الارتفاع، وبالتالي إيجاباً على صافي هامش الفائدة.

في الشكل رقم (3.14) التالي تم توضيح تطور القطاع المصرفي في سوريا بشكل بياني خلال الفترة ما بين الأعوام (2006-2011).

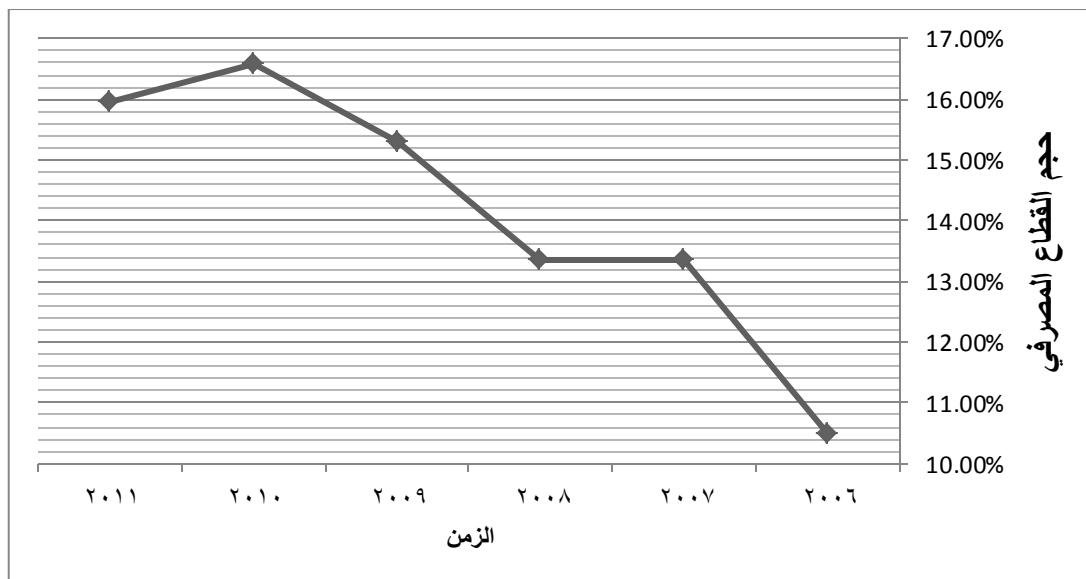
<sup>184</sup> Ben Naceur, Samy, Goaied, Mohamed. **The Determinants of Commercial Bank Interest Margin and Profitability: Evidence from Tunisia**, op.cit., p10.

<sup>185</sup> Demirguc-Kunt, Asli. Huizinga, Harry. Determinants of commercial bank interest margins and profitability: some international evidence, op.cit., p26.

<sup>186</sup> Crowley, Joseph, **Interest Rate Spreads in English-Speaking African Countries**, op.cit., p9.

(3.14) الشكل رقم

## حجم القطاع المصرفي في سوريا خلال الفترة (2006-2011)



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف السورية خلال الفترة المدروسة

يلاحظ من الشكل رقم (3.14) أن حجم القطاع المصرفي في سوريا ارتفع بشكل جيد في عام (2007) بمعدل نمو يقارب (3%)، إلا أن معدل النمو هذا بدأ بالانخفاض التدريجي في عامي (2009) و(2010)، قبل أن يصبح هذا المعدل سالب في عام (2011).

ويتوقع الباحث هنا أن حجم القطاع المصرفي السوري المتزايد سيتزامن مع زيادة حدة المنافسة ما بين المصارف وخاصةً في مجال التسعير، وهو ما قد يُخفض صافي هامش الفائدة في هذه المصارف.

### 3-3-3 التركز المصرفي (Banking Concentration):

إن التركز هو وجود عدد قليل من المؤسسات الكبيرة التي تسيطر على سوق سلعة، أو خدمة معينة. ونسبة هذا التركز ومقداره، هو في النتيجة يشير إلى شكل السوق، ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى ظهور حالات التركز هو حجم المشروع وتكليفه، والتي عادةً ما يتم التعبير عنها بإجمالي الأصول. حيث أن إنشاء مؤسسة مصرفيّة بحاجة عادةً إلى رأس مال كبير نسبياً، وذلك لتغطية نفقاتها التأسيسية، والقدرة على إنشاء عدد من الفروع وتغطية السوق، وخاصةً إذا ما أرادت المؤسسة المصرفية الحديثة المنافسة وسط عدد من المؤسسات المصرفية القائمة فعلياً، فوجود مثل هذا العائق سيقلل من عدد

المؤسسات المصرفية الجديدة، وبالتالي انحصار السوق بين مؤسسات مصرفية قليلة، الأمر الذي ينعكس بدوره على زيادة التركز المصرفـي. كما وتعتبر عمليات الاندماج بين المصارف عموماً، من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة وتكرـيس التركـز المصرفـي أيضاً.<sup>187</sup>

ومن أهم المقاييس المستخدمة في قياس التركـز المصرفـي:

#### 1- نسبة التركـز (Concentration Ratio):

ويرمز لها (CR<sub>n</sub>)، وتشير إلى ما تمثله نسبة أكبر عدد من المؤسسات المصرفـية من إجمالي الحصة السوقـية، فيمكن أخذ حصة أكبر ثلاثة مؤسسات مصرفـية من إجمالي السوقـ المصرفـي (CR<sub>3</sub>) ويمكن أخذ نسبة أكبر أربع مؤسسات مصرفـية (CR<sub>4</sub>) وتشير هذه النسبة إلى شكل السوقـ المصرفـي، فإذا كان هناك مؤسسة واحدة تمتلك كامل الحصة السوقـية في السوقـ، فهذا يعني أن نسبة التركـز هي (CR=100%) وهذا ما يُسمى بسوقـ الاحتـكار التـام<sup>188</sup>. ويأخذ السوقـ أشكالـ أخرى أيضاً بناءً على نسبة التركـز: منها المنافـسة التـامة، والمنافـسة الاحتـكارـية، واحتـكارـ القلة. مع العلم أن تقسيـم الأسواقـ إلى هذه الأصناف حسب عدد المؤسسات ونـسبـها، هو أمر نـسـبي يختلف من دولة إلى دولة، ومن سوقـ إلى سوقـ، وهذا يـعتبر من الانتقادات الموجهـة إلى هذا المقياس، فـمثـلاً تـصـعبـ المقارـنةـ بينـ نسبةـ التركـزـ (CR<sub>4</sub>) لـلـسوقـ المـصرـفيـ فيـ الجـمهـوريـةـ الـعـربـيـةـ السـورـيـةـ معـ نسبةـ التركـزـ (CR<sub>4</sub>) لنـفسـ السوقـ فيـ الـولاـيـاتـ الـمـتحـدةـ الـأـمـريـكـيـةـ، بـسبـبـ اختـلافـ عـدـدـ المؤـسـسـاتـ وـحـجمـهاـ بـيـنـ الـبـلـدـيـنـ، لـذـلـكـ يـمـكـنـ اللـجوـءـ إـلـيـ مقـايـيسـ أـخـرىـ.<sup>189</sup>

#### 2- مؤشر هيرفندـالـ - هيرـشـمانـ (Herfindahl - Hirschman Index: HHI):

وهو مـقـيـاسـ يـقـومـ بـأـخـذـ مـجـمـوعـ مـرـبـعـ الـحـصـصـ الـسـوقـيـةـ لـلـمـصـارـفـ الـعـامـلـةـ فيـ السـوقـ المـصـرـفيـ، وـيـعـبـرـ عـنـهـ رـياـضـيـاًـ:

$$HHI = \sum s_i^2$$

<sup>187</sup> الشـمـاـيـلـةـ، مـشـىـ، التـركـزـ فـيـ قـطـاعـ الـبـنـوـكـ التـجـارـيـةـ الـأـرـدـنـيـةـ:ـ الأـسـبـابـ وـالـنـتـائـجـ (1985-2004)، رسـالـةـ مـاجـسـتـيرـ غـيرـ منـشـورـةـ، جـامـعـةـ مـؤـنـةـ، الـأـرـدنـ، 2007، صـ4-6.

<sup>188</sup> Tin, Low Mui. Ahmad, Rubi. S. Shahruddin, Shahrin. **Determinants of Bank Profits and Net Interest Margins in East Asia and Latin America**, op.cit., p14-15.

<sup>189</sup> Khrawish, Husni. Al-Abadi, Mohammad. Hejazi, Maysoon. **Determinants of Commercial Bank Interest Rate Margins: Evidence from Jordan**, op.cit., p 492.

حيث تمثل  $(si^2)$  مربع النصيب النسبي للمصرف (i) من إجمالي السوق وهو ما يطلق عليه الحصة السوقية، ويتم قياس الحصة السوقية للمصرف عبر حساب نسبة إجمالي ودائع المصرف إلى إجمالي الودائع في القطاع المصرفي الذي يعمل فيه المصرف، ويمكن حساب هذه النسبة من خلال استخدام إجمالي الودائع أو القروض، ولكن بما أن كل من الودائع والقروض يمكن اعتبارهما من الأنشطة الأساسية للمصرف، سيكون هناك حاجة للاختيار بينهما في قياس الحصة السوقية، فحقيقة أن مكونات الأصول يمكن أن تضم الاستثمار في الأوراق المالية إلى جانب القروض، وبالتالي لن تكون هذه المكونات متجانسة على مستوى المصادر، وبالتالي استخدام الودائع في قياس الحصة السوقية يمكن اعتباره أكثر ملائمةً من القروض. كما أن أحد أسباب استخدام بيانات الودائع بدلاً من القروض لقياس الحصة السوقية هو أن قدرة المصادر على منح القروض تتوقف بشكل مباشر على مستويات الودائع التي في حيازة المصرف<sup>190</sup>.

وقيم مؤشر هيرفندال - هيرشمان للتركيز المصرفي تقع بين الصفر في حالة المنافسة التامة، لكون حصة كل مصرف تقترب من الصفر، وهذا نظري وغير واقعي، وبين الواحد الصحيح (100%) أو أي ( $100 = 10000^2$ )، ويعتبر هذا المقياس من أكثر المقاييس استخداماً في حساب التركيز المصرفي، لكونه لا يأخذ فقط في عين الاعتبار أكبر المصادر مثل مؤشر نسبة التركيز، ولكن يتضمن أيضاً جميع المصادر في السوق. والجدير بالذكر أن الحد الفاصل لاعتبار السوق المصرفي متراكزاً وفق هذا المؤشر، هو قيمة (1800) أو ما يقارب نسبة الـ (42%)، فإذا كان مؤشر (HHI) أقل من قيمة (1800) كان السوق المصرفي غير متراكز، وأما إذا كان أكبر من قيمة (1800) كان السوق المصرفي متراكزاً<sup>191</sup>. وسيتم الاعتماد على هذا المؤشر في قياس درجة التركيز المصرفي خلال هذا البحث.

### 3- مؤشر ليرنر (Lerner Index)

يستخدم هذا المؤشر في حالات قياس التركيز المصرفي من خلال الأسعار المقدمة من قبل المصادر، ويُعرف على أنه الفرق ما بين السعر والتكلفة الحدية (Marginal Cost) منسوبة على السعر، ويعتبر هذا المؤشر القدرة على تحديد السعر فوق التكلفة الحدية، بحيث يصبح دالة عكسية لمرونة الطلب وعدد المصادر، وقيم هذا المؤشر تتراوح ما بين الصفر أي منافسة تامة، والواحد أي احتكار

<sup>190</sup> Nguyen, James, **An Empirical Analysis of Commercial Bank Profitability in Financially Liberalized Markets**, op.cit., p23.

<sup>191</sup> Rose, Peter .S, **Bank Management & Financial Services**, op.cit., p637.

تام<sup>192</sup>. ويعتبر هذا المؤشر من الطرق الصعبة في القياس، كونه يحتاج إلى إفصاح تام من قبل المصارف في ما يتعلق بالتكلفة الحدية لخدماتها.

### 1-3-3-3 أثر التركز المصرفـي على صافي هامش الفائدة المصرفـية:

إن علاقة صافي هامش الفائدة المصرفـية والتركيز المصرفـي يمكن تحليلها من خلال فرضية (الهيكل - السلوك - الأداء) وفرضية كفاءة الهيكل، وهنا قد ينشأ أكثر من تفسير لهذه العلاقة وفقاً لهاتين الفرضيتين. وفيما يلي عرض لهاتين الفرضيتين:

#### أ- فرضية الهيكل - السلوك - الأداء (SCP Hypothesis):

تحاول أن تبرهن هذه الفرضية أن ربحية المصرف تتعدد بهيكل السوق في الصناعة المصرفـية، مثل عدد المصارف المشاركة في السوق والحصة السوقـية للمصارف. وهي تطرح فكرة أن المصارف ذات القوة السوقـية الإضافـية في السوق المترـكـز، تستطيع فرض معدل فائدـة مرتفـع على المقترضـين ودفع معدل فائدـة منخفض للمودعـين، وبالتالي زيادة في صافي هامش الفائدة، بالإضافة إلى ذلك وفي مثل هذه الأسواق، المصارف يمكنـها أن تتوافقـ محدـدة السعر الذي يعيق المنافـسة، وهذا ما يدعم ربحـية المصارـف<sup>193</sup>. أي فكرة هذه الفرضـية تتلخصـ كما يلي:

هيـكل السوق (سوق مترـكـز) ← سلوك توـاطـوي ← تحـديد السـعـر المـحـبـذ ← أـفـضل أـداء

فرضـية (الهيـكل - السلـوك - الأـداء) تؤـكـد على العلاقة الإيجـابـية ما بين التركـز المـصرـفي وصـافي هـامـشـ الفـائـدةـ، لـتعـكسـ سـلـوكـ التـسعـيرـ غيرـ التـنـافـسيـ فيـ الأـسـوـاقـ الأـكـثـرـ تـركـزاـ. وـتدـعمـ هـذـهـ الفـرضـيةـ، فـرضـيةـ القـوـةـ السـوقـيةـ النـسـبـيـةـ (The Relative Market Power Hypothesis: RMP)، والتـيـ تـبيـنـ أـنـ المـصـارـفـ ذاتـ الحـصـةـ السـوقـيةـ الكـبـيرـةـ وـحدـهاـ منـ تـسـطـيعـ مـمارـسـةـ قـوـتهاـ السـوقـيةـ فيـ التـسـعـيرـ، وبـشـكـلـ متـابـعـ جـنـيـ صـافـيـ هـامـشـ فـائـدةـ مرـتفـعـ.<sup>194</sup>

<sup>192</sup> Maudos, Joaquin. De Guevara, Juan Fernandez. **Factors explaining the interest margin in the banking sectors of the European Union**, op.cit., p2266.

<sup>193</sup> Al-Ademi, Mona Abdulilah Yousef, **Profitability Determinants of Commercial Banks in Malaysia After The 1997 Financial Crisis**, published Master Thesis, Utara University, Malaysia, 2009, p11-13.

<sup>194</sup> Demirguc-Kunt, Asli. Laeven, Luc. Levine, Ross. **The Impact of Bank Regulations, Concentration, and Institutions on Bank Margins**, Policy Research Working Paper (3030), The World Bank , 2003, p11.

ب - فرضية هيكل الكفاءة (Efficient-Structure Hypothesis: ES)

فرضية هيكل الكفاءة توضح كفاءة المصارف باتجاه مختلف، فهي تؤكد على أن كفاءة الإنتاج هو السبب وراء قدرة المصارف على تحديد معدلات الفائدة المناسبة وكسب أرباح اختيارية. وفي نفس السياق، هذه الفرضية تتظر إلى التركز المصرفي كنتيجة للكفاءة المصرفية أكثر منها سبب لأداء المصرف كما ورد في فرضية (الهيكل - السلوك - الأداء). كما أن هذه الفرضية تقضي أن على السلطات الرقابية عدم وضع قيود للسلوك الاحتقاري، لأن هذه القيود تعيق من كفاءة المصارف<sup>195</sup>. ويمكن تلخيص فكرة هذه الفرضية كما يلي:

كفاءة المصادر  $\leftrightarrow$  تخفيض التكاليف  $\leftrightarrow$  أفضل أداء  $\leftrightarrow$  زيادة الحصة السوقية (سوق متتركز)  $\leftrightarrow$  تحديد السعر المُحدّب

ومن هنا فإن العلاقة السلبية قد تتجلى في البداية ما بين الترکز المصرفي وصافي هامش الفائدة وفقاً لفرضية كفاءة الهيكل (ES)، والتي تؤكد على أن الفروق في صافي هامش الفائدة هو منسوب إلى الاختلاف في الكفاءة التشغيلية في المصارف. حيث أن المصارف التي تمتلك إدارة عالية المستوى وتكنولوجيا إنتاج متقدمة، لديها القدرة على تخفيض التكاليف، وبشكل متلاحق تستطيع تقديم معدلات فائدة أكثر تنافسية على القروض وأو الودائع، مؤدية إلى نشوء علاقة سلبية ما بين درجة الترکز المصرفي وصافي هامش الفائدة<sup>196</sup>. وبما أن هذه المصارف من المفترض أيضاً أن تكتسب حصة سوقية أكبر، فالسوق قد يصبح أكثر ترکزاً كنتيجة للمنافسة، وبالتالي الارتباط السلبي ما بين الترکز المصرفي وصافي هامش الفائدة هو زائف في هذه الحالة وينطلق من خلال مستويات مرتفعة من الكفاءة، ومن ثم ستتحول العلاقة إلى علاقة إيجابية بين الترکز المصرفي وصافي هامش الفائدة<sup>197</sup>.

هذا وتم تطوير فرضية كفاءة النطاق (Scale-Efficiency)، لدعم فرضية هيكل الكفاءة، والتي تأخذ بعين الاعتبار أن بعض المصارف تقوم بالإنتاج على نطاق أكثر كفاءة من غيرها، وفي ظل ظروف المنافسة سوف يترجم إلى صافي فائدة أكثر انخفاضاً، ومرة أخرى هذه المصارف من المفترض أن تزيد من حصصها السوقية، الأمر الذي يقود في النهاية إلى زيادة التركز في السوق المصرفي، ومنه

<sup>195</sup> Al-Ademi, Mona Abdulilah Yousef, **Profitability Determinants of Commercial Banks in Malaysia After The 1997 Financial Crisis**, op.cit., p11-13.

<sup>196</sup> الكور، عز الدين. الفيومي، نضال، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3، العدد 3، عمان، الأردن، 2007، ص 255.

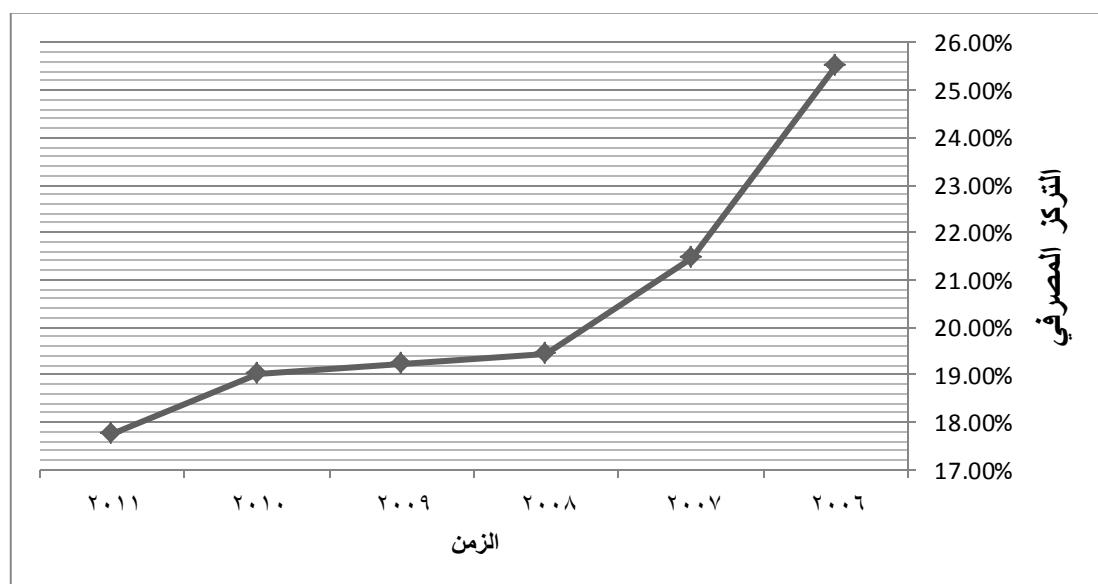
<sup>197</sup> Ben Naceur, Samy, Goaied, Mohamed. **The Determinants of Commercial Bank Interest Margin and Profitability: Evidence from Tunisia**, op.cit., p10-11.

وضع السعر المحدد، والذي يدعم صافي هامش الفائدة، لتحول العلاقة إلى علاقة إيجابية بين كلا المتغيرين<sup>198</sup>.

في الشكل رقم (3.15) التالي تم توضيح التركز في القطاع المصرفي السوري بشكل بياني خلال الفترة ما بين الأعوام (2006-2011).

الشكل رقم (3.15)

#### التركيز المالي في سوريا خلال الفترة (2006-2011)



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف السورية خلال الفترة المدروسة

من خلال الشكل رقم (3.15) يمكن ملاحظة أن درجة التركز المالي في سوريا سلكت اتجاه عام انحداري، منخفضةً من مستوى (25.52%) في عام (2006)، لتصل إلى مستوى (17.73%) في عام (2011)، ووفق مؤشر هيرشمان - هيرفندال - هيرشمان فإن القطاع المصرفي السوري يعتبر غير متترك خلال هذه الفترة.

ويتوقع الباحث أن يؤدي انخفاض درجة التركز المالي في القطاع المصرفي السوري إلى انخفاض أيضًا في صافي هامش الفائدة لدى المصارف السورية، وهو ما قد يُعزى إلى الانخفاض في القوة السوقية للمصارف، وانخفاض القدرة على التسعير غير التنافسي ما بين المصارف.

<sup>198</sup> Claeys, Sophie. Vennet, Rudi Vander. **Determinants of bank interest margins In Central and Eastern Europe: Convergence to the West?**, op.cit., p7-8.

الجدول رقم (3.3) التالي يلخص متغيرات الهيكل المالي المحددة لصافي هامش الفائدة، وكيفية تمثيل هذه المتغيرات في هذا البحث، إضافة إلى إشارة الأثر المتوقعة من قبل الباحث مدرومة بالدراسات السابقة، مع بيان منطقية تفسير الأثر المتوقع.

### الجدول رقم (3.3)

#### متغيرات الهيكل المالي وأثرها المتوقع على صافي هامش الفائدة (NIM)

منطقية التفسير	الدراسات الداعمة	إشارة الأثر المتوقعة	رمز المتغير	كيفية تمثيل المتغير	المتغير
تطور سوق الأوراق المالية ↑، إمكانية الحصول على المعلومات ↑، مجموعة المقرضين المحتملين ↑، تكاليف الإقراض ↓، ↑NIM	Demirgürç-Kunt, Asli. Huizinga, Harry, 1997. and Gul, Sehrish. Irshad, Faiza. Zaman, Khalid, 2009	+	STMD	رسملة سوق الأوراق المالية / الناتج المحلي الإجمالي	تطور سوق الأوراق المالية
حجم القطاع المصرفي ↑، المنافسة ما بين المصارف ↑، ↓NIM	Crowley, Joseph, 2007. and Demirgürç-Kunt, Asli. Huizinga, Harry, 1997	-	SBSIZE	إجمالي أصول المصارف / إجمالي الناتج المحلي	حجم القطاع المصرفي
التركيز المصرفي ↓، القوة السوقية لبعض المصارف ↓، سلوك التسعير غير التنافسي ↓، ↓NIM	Al-Ademi, Mona Abdulilah Yousef, 2009. and Levine, Ross, et al, 2003	+	CONC	مؤشر هيرفندال - هيرشمان (HHI)	التركيز المصرفي

المصدر : من إعداد الباحث

### خاتمة:

من خلال هذا الفصل تم عرض العوامل الداخلية والخارجية المحددة لصافي هامش الفائدة المصرفية، فبدايةً تم إستعراض العوامل الداخلية للمصرف (الخصائص المميزة للمصرف) المستخدمة في هذا البحث، حيث قُسمت إلى سبعة متغيرات وهي: كفاءة العمليات، والأمان المصرفي، ومخاطر الائتمان، وحجم المصرف، ونسبة الائتمان، ونسبة الاحتياطي الإلزامي، وهيكل الودائع. وثم الإنفاق إلى العوامل الخارجية، بحيث تقع عن كل من متغيرات الاقتصاد الكلي، ومتغيرات الهيكل المالي. وقد شملت متغيرات الاقتصاد الكلي كل من: الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة. بينما شملت متغيرات الهيكل المالي كل من: تطور سوق الأوراق المالية، حجم القطاع المصرفي، التركيز المصرفي. وقد تم الحديث عن هذه المتغيرات بالشكل الذي يُعرف عن كل متغير وطريقة قياسه المستخدمة في البحث ومن ثم تناول أثر كل متغير على صافي هامش الفائدة سواءً بأثر الإيجابي أو بالأثر السلبي وذلك بالإستعانة بنتائج الدراسات السابقة، وبعدها حاول الباحث إظهار واقع هذه المتغيرات على المصارف السورية مع الإشارة إلى توقعات الباحث بالنسبة لأثر كل متغير على صافي هامش الفائدة في المصارف السورية.

وعليه، فإن دراسة أثر هذه العوامل المحددة لصافي هامش الفائدة بشكل عملي وبالتطبيق على المصارف السورية يصبح لزاماً، وذلك للتوصل إلى نتائج حقيقة مستندة إلى أسس علمية، بصورة يُستطيع من خلالها تقديم دليل عملي يساهم في تطوير العمل المصرفي في سوريا. وهذا ما سيتم دراسته واستخلاص نتائجه في الفصل الرابع.

## **الفصل الرابع**

**دراسة وتحليل محدثاته صافي**

**هامش الفائدة المصرفية**

**مقدمة:**

سيتناول الباحث في بدء هذا الفصل الحديث عن واقع الجهاز المالي في سوريا من خلال تسلیط الضوء على تطور النظام المالي في سوريا، وتقديم صورة لأبرز القوانين والمراسيم التشريعية التي رافقت هذا القطاع وواكب التطورات الحاصلة فيه. ليتم التطرق بعد ذلك على واقع المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سوريا، من خلال التركيز على المصارف محل الدراسة، والتي تطورت نظرياً ملحوظاً من حيث استخدام التقانات الحديثة، وتحسين الأداء الإداري والخدمات المصرفية. ومن ثم الانتقال إلى دراسة التطبيقية للبحث باستخدام تقنيات وأساليب تحليل الانحدار وذلك لاختبار الفرضيات ودراسة أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وهو صافي هامش الفائدة، و اختيار أسلوب الانحدار الأكثر ملائمة لطبيعة البحث. كما تضمنت المرحلة الأخيرة من الفصل مناقشة النتائج التي توصل إليها البحث والخروج بأهم التوصيات التي تقييد القطاع المالي السوري والقائمين عليه.

وستتم معالجة هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: الجهاز المالي في الجمهورية العربية السورية.**
- **المبحث الثاني: دراسة أثر العوامل المحددة لصافي هامش الفائدة المصرفية.**
- **المبحث الثالث: النتائج والتوصيات.**

## المبحث الأول:

### الجهاز المركزي في الجمهورية العربية السورية

#### 4-1-1 واقع الجهاز المركزي في الجمهورية العربية السورية:

يشهد الاقتصاد السوري منذ مطلع القرن الحالي سلسلة إصلاحات لامست مختلف جوانب الحياة ومختلف القطاعات، وعلى الرغم من الصعوبات والتحديات التي تواجهه مكونات هذا الاقتصاد، إلا أن خطوات الإصلاح الاقتصادي لا تزال مستمرة، ولو بخطا خجولة، وذلك في حال إذا ما تمت المقارنة مع باقي الدول المتشابهة الخصائص مع سوريا.

ومن بين مختلف القطاعات المكونة لبنيّة الاقتصاد السوري كان قطاع المصارف أحد أبرز القطاعات التي أحدثت تغييراً جوهرياً في مكوناته. فقد عرفت سورية النظام النقدي والمركزي مع صدور المرسوم التشريعي رقم /87/ بتاريخ (28/3/1953)، والذي أدى إلى قيام مجلس النقد والتسليف وإنشاء مصرف سورية المركزي في (1/8/1956)، حيث كان القطاع المركزي في سوريا أحد أكثر القطاعات الاقتصادية التي عانت خلال السنوات الطويلة الماضية من تداعيات احتكارها من قبل القطاع العام، والذي رسم له منذ ستينيات القرن المنصرم سياسة مصرفية تقوم على التخصص المركزي للقطاعات الاقتصادية والنشاطات المختلفة، وذلك بموجب قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم /813/ بتاريخ (29/10/1996)، حيث تم تقسيم القطاع المركزي السوري إلى مجموعة من المصارف يهتم كل منها بقطاع معين. وهذه المصارف هي: المصرف التجاري، والمصرف الصناعي، والمصرف العقاري، والمصرف الزراعي، ومصرف التسليف الشعبي، ومصرف التوفير.

وفي بداية الأمر ساهمت سياسة التخصص تلك في اهتمام كل مصرف في مجال عمله، وتشكلت لكل منها خبرة عملية ونظرية في النشاط الاقتصادي المنوط بها، الأمر الذي أدى في أوّل عقود السبعينيات إلى زيادة ملموسة في الإنتاج والخدمات، وبدأّت وقتها الدولة تقطف ثمار هذه السياسة لفترة من الزمن، ولكن بعد ذلك في أوّل عقود الثمانينيات وعندما تعددت أسعار الصرف وحصول تطور سريع في عمل المصرف التجاري السوري دون غيره، حيث سيطر على ما يقارب (80%) من حجم العمل المصرفي مقابل (20%) للمصارف الأخرى، فإن هذه السياسة أثبتت أنها عبئاً أساسياً ساعد على نمو

وتطور مصرف واحد على حساب المصارف الأخرى<sup>199</sup>، والتي أصبحت في كثير من الفترات معرضة لمخاطر الإفلاس أو انعدام الربحية أو حتى الاعتماد على الدولة في تمويل نفقاتها الخاصة. ناهيك عن ذلك فقد خضعت هذه المصارف لسلطة وزارة الاقتصاد مباشرة، والتي تخضع في توجيهاتها للجنة الاقتصادية توجه القرارات الاقتصادية ليس في المصارف فحسب، بل في جميع الإختصاصات، ولكن على الصعيد المصرفي فإن هذه اللجنة كانت تضع خطط التسليف وتلزم المصارف بها، وتلزمها أحياناً على تزويد القطاع العام بالقروض اللازمة.

ومن ثم تسرعت خطوات الإصلاح الاقتصادي خلال السنوات التالية، وشكل الإصلاح المالي والمصرفي محور هذه الإصلاحات وأكثراها تطوراً وتسرعاً، ولا سيما على صعيد الإصلاح التشريعي. وقد كان بدء العمل بصدور القانون رقم /28/ لعام (2001) الذي أجاز تأسيس مصارف على شكل شركات مساهمة مغفلة سورية خاصة، وأقر هذا القانون في مادته الأولى أن تعمل المصارف المحدثة وفق أحكامه تحت إشراف مؤسسة مصرف سوريا المركزي ومراقبته وفقاً لأحكام قانون النقد الأساسي رقم /87/ لعام (1953). فالقانون رقم /28/ وضع ورسم البيئة التشريعية الناظمة لعمل المصارف، وأعقبه صدور القانون رقم /23/ لعام (2002) والذي أرسى نظام النقد الأساسي الحديث في سورية، وأعاد إحياء دور مجلس النقد والتسليف، حيث أنطقت القانون إلى مجلس النقد والتسليف مهمة العمل على تنظيم مؤسسات النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية وإدارتها وفقاً للاستراتيجية العامة للدولة وحاجات الاقتصاد الوطني. وانطلقت بعدها خطوة المصارف الإسلامية والتي نظم عملها رسمياً في سورية وفق القانون رقم /35/ لعام (2005)، لتساهم مع نظيراتها التقليدية في دعم هذا القطاع ودعم البيئة الاستثمارية في البلاد بصورة عامة.

وبموازاة ذلك صدر المرسوم التشريعي رقم /34/ لعام (2005) الخاص بحرية عمل المصارف وأخضع لأحكام سرية المهنة المصرفية كل المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية بما فيها المصارف العاملة في المناطق الحرة السورية، كما أخضعها لأحكام الرقابة المصرفية المنصوص عليها في قانون مصرف سوريا المركزي ونظام النقد الأساسي رقم /23/ لعام (2002)، وأحكام المرسوم التشريعي رقم /33/ بتاريخ (2005/5/1) الخاص بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

<sup>199</sup> تقرير المركز الاقتصادي السوري، بعنوان القطاع المالي في سورية /واقع وآفاق/، دمشق، تشرين الثاني 2007، ص 3-7.

ويعمل في السوق المصرفية السورية (20) مصرفًا وذلك في نهاية عام (2011)، منها (6) مصارف عامة تجارية ومتخصصة و(11) مصرفًا خاصًا، بالإضافة إلى (3) مصرف إسلامية. وتنتشر هذه المصارف من خلال شبكة واسعة من الفروع وصل عددها إلى (501) فرعاً في تشرين الأول 200 (2010).

وتعد السوق المصرفية في سورية سوقاً واعدة لاستثمارات المصارف العربية والأجنبية، حيث استقطبت السوق السورية العديد من المصارف العربية المرموقة، وقد تطور عدد المصارف الخاصة التقليدية من (6) مصرف في عام (2006) إلى (11) مصرفًا في نهاية عام (2011)، حيث أصدر مصرف سورية المركزي القانون رقم /3 لعام (2010) القاضي برفع رأس مال المصارف الخاصة التقليدية إلى (10) مليارات ليرة سورية، والمصارف الإسلامية إلى (15) مليار ليرة سورية. بالإضافة إلى رفع نسبة تملك غير السوريين من (49%) ليصبح (60%) مع إمكانية رفعها إلى (75%)، شرط أن تكون هذه الزيادة مخصصة لصالح مساهمة القطاع العام المغربي والمالي، وذلك بهدف تشجيع المصارف الكبيرة للدخول والعمل في السوق المصرفية السورية.

وبالحديث عن المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية، فقد شكلت موجودات المصارف الخاصة التقليدية من إجمالي موجودات القطاع المغربي نحو (23.33%) في الربع الثاني من عام (2011) مقابل (12.96%) في نهاية عام (2006)، وفروضها نحو (31.81%) مقابل (13.9%) من إجمالي قروض القطاع المغربي للفترة نفسها، كما شكلت ودائعها نحو (28.94%) في الربع الثاني من عام (2011) مقابل (17.86%) في نهاية عام (2006) من إجمالي ودائع القطاع المغربي، مما يشير إلى إزدياد الثقة بهذه المصارف الخاصة والقطاع المغربي ككل.

والمصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية، مع ذكر تاريخ مباشرة أعمالها حتى نهاية عام (2011) هي: بنك بيبيو السعودي الفرنسي (2004/1/4)، بنك سورية والمهجر (2004/1/13)، المصرف الدولي للتجارة والتمويل (2004/6/6)، بنك عوده - سورية (2005/9/28)، بنك بيلوس - سورية (2005/12/15)، البنك العربي - سورية (2006/1/2)، بنك سورية والخليج (2007/6/13)، بنك الأردن - سورية (2008/11/18)، فرنسيبنك (2009/1/15)، بنك الشرق (2009/5/3)، بنك قطر الوطني - سورية (2009/11/15). وتجدر الإشارة إلى أن جميع هذه المصارف مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

<sup>200</sup> مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد (365)، نيسان، 2011، ص 9-10.

#### 4-1-2 لمحه عن المصارف محل الدراسة:

##### 1- بنك سوريا والمهاجر (BSO):

تم تأسيس بنك سوريا والمهاجر كشركة مساهمة مغفلة في (19) تشرين الثاني (2003) بموجب السجل التجاري رقم (13900)، بموجب قانون المصارف الخاصة رقم /28/ لعام (2001). وسجل البنك لدى مفوضية الحكومة تحت رقم (9) بوصفه مصرفًا خاصاً.

تأسس البنك برأس مال مقداره (1.5) مليار ليرة سورية موزعة على (3) ملايين سهم بقيمة اسمية (500) ليرة سورية للسهم الواحد، وقد تم زيادة رأس المال بشكل تدريجي ليصل بتاريخ (31) كانون الأول (2010) إلى (3.6) مليار ليرة سورية موزع على (7.2) مليون سهم بقيمة اسمية (500) ليرة سورية للسهم الواحد.

بتاريخ (4) نيسان (2011) وافقت الهيئة العامة للمساهمين على زيادة رأس المال وذلك بتوزيع جزء من الأرباح المحتجزة بقيمة (400) مليون ليرة سورية على شكل أسهم مجانية للمساهمين كل حسب نسبة تملكه ليصبح رأس المال (4) مليار ليرة سورية موزعة على (8) مليون سهم بقيمة اسمية (500) ليرة سورية للسهم الواحد بتاريخ (31) كانون الأول (2011). وبلغ عدد المساهمين (1346) مساهم في نهاية عام (2011).

ويقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه وفروعه داخل الجمهورية العربية السورية، وعدد其ا (26) فرع بنهاية عام (2011)، مقابل (24) في نهاية عام (2010). في كل من دمشق وحلب واللاذقية وحماة وحمص وطرطوس ودرعا والسويداء.

ويساهم بنك لبنان والمهاجر بنسبة (49%) في البنك.

وقد تم إدراج أسهم بنك سوريا والمهاجر في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ (2009/3/5)، وقد بلغت القيمة السوقية لأسهمه (875) ليرة سورية في نهاية عام (2011).

كما يساهم بنك سوريا والمهاجر (شركة مساهمة مغفلة) بنسبة (52%) في شركة سوريا والمهاجر للخدمات المالية المحدودة المسؤولية والتي باشرت أعمالها في (25) تشرين الأول (2009) بقرار رقم 105/م الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

## 2- المصرف الدولي للتجارة والتمويل (IBTF) :

المصرف الدولي للتجارة والتمويل هو شركة مساهمة مغفلة سورية خاصة، تم تأسيسه في (4) كانون الأول (2003) بموجب القرار رقم 231 / ح بتاريخ (23) أيار (2004)، وتحت السجل التجاري رقم (13885) وبموجب قانون المصادر رقم 28 / لعام (2001)، وفي سجل المصادر لدى موضوعية الحكومة تحت الرقم (10) بوصفه مصرفًا خاصاً.

تأسس المصرف برأس مال مقداره (1.5) مليار ليرة سورية موزعة على (3) ملايين سهم بقيمة اسمية (500) ليرة سورية للسهم الواحد، وقد تم زيادة رأس المال ليصل إلى (3) مليار ليرة سورية بنهاية عام (2007) موزع على (6) ملايين سهم بقيمة اسمية (500) ليرة سورية للسهم الواحد. كما جرت زيادة رأس المال ليصل إلى (5) مليار ليرة سورية خلال شهري نيسان وأيار من عام (2010) موزعة على (10) مليون سهم بقيمة اسمية (500) ليرة سورية للسهم الواحد. علماً أن المصرف قد قام بزيادة رأس ماله بقيمة (2) مليار ليرة سورية خلال شهري نيسان وأيار من عام (2010). وتمت تجزئة القيمة الاسمية للسهم من (500) ليرة سورية إلى (100) ليرة سورية للسهم الواحد بتاريخ (19) حزيران (2011) وفق متطلبات قانون الشركات رقم 3 / لعام (2008). وبلغ عدد المساهمين (2067) مساهم في نهاية عام (2011).

ويمتلك بنك الإسكان للتجارة والتمويل - الأردن ما نسبته (49.06%) من رأس مال المصرف.

ويقوم المصرف بتقديم أنشطة وخدمات مصرفية من خلال مركزه الرئيسي وفروعه الـ (30) في دمشق وحلب وحمص وطرطوس واللاذقية وحماة ودرعا والحسكة والسويداء والقامشلي ودير الزور ومحردة.

وقد تم إدراج أسهم المصرف الدولي للتجارة والتمويل في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ (31/3/2009)، وقد بلغت القيمة السوقية لأسهمه (136.57) ليرة سورية في نهاية عام (2011).

كما يساهم المصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة (85%) في شركة المركز المالي الدولي للخدمات والوساطة المالية والتي يبلغ رأس مالها (100) مليون ليرة سورية.

**3- بنك بيبيو السعودي الفرنسي (BBSF):**

بنك بيبيو السعودي الفرنسي هو شركة مساهمة سورية مسجلة في السجل التجاري رقم (13901) تاريخ (29) كانون الأول (2003)، وفي سجل المصارف لدى مفوضية الحكومة تحت الرقم (8).

تأسس المصرف برأس مال مقداره (1.5) مليار ليرة سورية موزع على (3) ملايين سهم بقيمة اسمية (500) ليرة سورية للسهم الواحد، وقد تم زيادة رأس المال بشكل تدريجي ليصبح رأس مال المصرف المصرح به والمدفوع (5) مليار ليرة سورية مقسم إلى (10) مليون سهم بقيمة اسمية قدرها (500) للسهم الواحد. وبلغ عدد المساهمين (758) مساهم في نهاية عام (2011).

ويقوم المصرف بتقديم عدة أنشطة وخدمات مصرفية من خلال شبكة مكونة من (43) فرعاً ومكتباً موزعة في كافة المحافظات السورية.

وقد تم إدراج أسهم بنك بيبيو السعودي الفرنسي في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ (2009/2/2)، وقد بلغت القيمة السوقية لأسهمه (638.78) ليرة سورية في نهاية عام (2011).

وبتاريخ (5) تشرين الثاني (2007) صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 324 / م ن / ب4 المتضمن الموافقة بالمساهمة في تأسيس شركة وساطة مالية تحت اسم شركة بيبيو السعودي الفرنسي المالية المساهمة المغفلة. وقام المصرف بتقديم مساهمته المتمثلة بنسبة (74.67%) من رأس مال الشركة بتاريخ (5) شباط (2008).

**4- البنك العربي- سورية (ARBS):**

البنك العربي - سورية هو شركة مساهمة مملوكة بنسبة (51.283%) من البنك العربي - الأردن، رُخص لإنشائها بتاريخ (22) أيلول (2004) بموجب القرار رقم 34 / م.و الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية، وسجل في السجل التجاري لمحافظة دمشق تحت الرقم (14279) تاريخ (24) أذار (2005)، وفي سجل المصارف لدى مفوضية الحكومة تحت الرقم (11) تاريخ (5) تموز (2005). مدة المصرف (99) عاماً تنتهي في (16) تشرين الثاني (2103).

تأسس المصرف برأس مال مقداره (1.5) مليار ليرة سورية موزع على (3) مليون سهم بقيمة اسمية (500) ليرة سورية للسهم الواحد. وفي أعوام (2008, 2010, 2011) تمت زيادة رأس المال ليصبح

(5.05) مليار ليرة سورية كما في (31) كانون الأول (2011). وبلغ عدد المساهمين (1045) مساهم في نهاية عام (2011).

ويقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه الرئيسي في دمشق وفروعه داخل الجمهورية العربية السورية والبالغ عددها (19) موزعة على المحافظات.

وقد تم إدراج أسهم البنك العربي - سورية في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ (2009/3/1)، وقد بلغت القيمة السوقية لأسهمه (520) ليرة سورية في نهاية عام (2011).

## 5- بنك بيلوس - سورية (BBS):

تم تأسيس بنك بيلوس سورية كشركة مساهمة سورية مغفلة في (20) تشرين الأول (2005) بموجب القرار رقم 925 / لـ أ بتاريخ (26) تشرين الثاني (2005)، وبموجب قانون المصارف رقم /28/ لعام (2001). وبموجب السجل التجاري رقم (14497). وسجل البنك لدى مفوضية الحكومة تحت رقم (13) بوصفه مصرفًا خاصًا.

وتأسس البنك برأس مال مقداره (2) مليار ليرة سورية مقسم على (4) مليون سهم، قيمة السهم الاسمية (500) ليرة سورية للسهم الواحد، وقد تمت زيادة رأس المال بتاريخ (16) حزيران (2010) بمبلغ (2) مليار ليرة سورية ليصل إلى (4) مليار ليرة سورية، ومن ثم تلاه زيادة أخرى بمبلغ (120) مليون ليرة سورية في (28) حزيران (2011) ليصبح (4.12) مليار ليرة سورية. ومن ثم تلاه زيادة أخرى بمبلغ (2) مليار ليرة سورية في (30) تشرين الثاني (2011) ليصل إجمالي رأس المال (6.12) مليار ليرة سورية مقسمة إلى (12.24) مليون سهم بقيمة اسمية (500) ليرة سورية للسهم الواحد. وبلغ عدد المساهمين (267) مساهم في نهاية عام (2011).

ويقوم البنك بتقديم عدة أنشطة وخدمات مصرفية من خلال مركزه الرئيسي وفروعه - (11) في دمشق وريف دمشق وحلب والسويداء وحمص وحماة واللاذقية وطرطوس.

وقد تم إدراج أسهم بنك بيلوس - سورية في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ (2009/11/17)، كما بلغت القيمة السوقية لأسهمه (457) ليرة سورية في نهاية عام (2011).

ويساهم بنك بيلوس - لبنان بنسبة (52.37%) من رأس مال البنك.

قامت الهيئة العامة للبنك في (15) أيلول (2005) بالموافقة على توقيع اتفاقية مساعدة فنية مع بنك بيبلوس - لبنان حيث يقدم بنك بيبلوس - لبنان خبراته الإدارية في النشاطات المصرفية للبنك.

#### **6- بنك عوده- سوريا (BASY)**

تم تأسيس بنك عوده- سوريا كشركة مساهمة مغفلة في (30) آب (2005) بموجب السجل التجاري رقم (14456) وبناء على القرار 703/ل.أ الصادر عن لجنة إدارة مصرف سوريا المركزي بتاريخ (13) أيلول (2005) وبموجب قانون المصارف الخاصة رقم 28/عام (2001). وسجل البنك لدى مفوضية الحكومة تحت رقم (12) بوصفه مصرفًا خاصاً.

تأسس البنك برأس مال مقداره (2.5) مليار ليرة سورية موزع إلى (2.5) مليون سهم بقيمة اسمية (1000) ليرة سورية للسهم الواحد، وقد تم زيادة رأس المال بتاريخ (20) آب (2009) ليصل إلى (5) مليار ليرة سورية ومن ثم تلاها زيادة أخرى في (21) حزيران (2010) ليصبح (5.35) مليار ليرة سورية، كما تمت زيادة رأس المال بتاريخ (1) حزيران (2011) ليصل إلى (5.7245) مليار ليرة سورية. وبلغ عدد المساهمين (665) مساهم في نهاية عام (2011).

ويقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه وفروعه داخل الجمهورية وعدها (23) فرع.

كما يساهم بنك عوده- مجموعة عوده سرادار بنسبة (47%) في رأس مال البنك.

وقد تم إدراج أسهم بنك عوده- سوريا في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ (2009/3/5)، وقد بلغت القيمة السوقية لأسهمه (1579) ليرة سورية في نهاية عام (2011).

قامت الهيئة العامة للبنك في (20) آب (2005) بالموافقة على توقيع اتفاقية مساعدة فنية مع بنك عوده- مجموعة سرادار حيث يقدم بنك عوده- مجموعة عوده سرادار خبراته الإدارية في النشاطات المصرفية إلى البنك.

كما يساهم بنك عوده- سوريا بنسبة (99.99%) في شركة عودة كابيتال سورية محدودة المسئولة والمسجلة في السجل التجاري تحت رقم (15663) بتاريخ (27) كانون الثاني (2009).

## المبحث الثاني:

### دراسة أثر العوامل المحددة لصافي هامش الفائدة المصرفية

#### 4-2-1 طبيعة البيانات المدروسة:

إن البيانات المدروسة تعتبر بيانات مجمعة (Panel Data) أو ما يُطلق عليها مصفوفة البيانات الزمنية- القطاعية، والتي تمثل دمج ما بين السلسلة الزمنية (Time Series) والبيانات المقطوعية (Cross-Sectional Data). ففي بيانات السلسلة الزمنية، قيم واحد أو أكثر من المتغيرات يتم رصدها خلال فترة زمنية معينة، بينما في البيانات المقطوعية، فإن قيم واحد أو أكثر من المتغيرات يتم جمعه للعديد من وحدات العينة في نفس الفترة الزمنية. وفي البيانات المجمعة، البيانات تكون نفسها البيانات المقطوعية ولكن خلال فترة زمنية معينة.

ووفقاً عليه، فإن الباحث سيعتمد بيانات كل مصرف من المصارف الستة في الدراسة وذلك بحسب المتغيرات الأربع عشر، والتي تم جمعها خلال الفترة الزمنية (2006-2011). وبالتالي يوجد ست وحدات مقطوعية وست فترات زمنية، وبناءً عليه سينتاج (504) مشاهدة.

وبدلاً من أن يتم إجراء ست معادلات انحدار للسلسلة الزمنية (Time Series Regressions) واحدة لكل مصرف أو ست معادلات انحدار مقطوعية (Cross-Sectional Regressions)، واحدة لكل سنة، فإن عملية الجمع (Pooling)، أي دمج جميع (504) مشاهدة سوف تكون مناسبة أكثر، وذلك لمزايا البيانات المجمعة (Panel Data) عن بيانات السلسلة الزمنية أو البيانات المقطوعية، وهذه المزايا تتمثل بـ<sup>201</sup>:

- بما أن البيانات المجمعة تتعلق بالأفراد، الشركات، الدول، ... إلخ، خلال فترات زمنية، فإنه سيكون هناك حدود للتغيير في هذه الوحدات. حيث أن أسلوب التقدير بواسطة البيانات المجمعة يمكن أن يأخذ بالحسبان مثل هذا التغيير الصريح، وذلك عبر تخصيص المتغيرات بشكل فردي - نوعي (Individual- Specific Variables).

- عبر دمج السلسلة الزمنية للمشاهدات المقطوعية، فإن البيانات المجمعة ستمنح معلومات أكثر، وتغيرات أكثر، إضافة إلى ارتباط خطي أقل ما بين المتغيرات، ودرجات حرية أكثر.

<sup>201</sup> Gujarati, N.D., **Basic Econometrics**, 4<sup>th</sup> Ed, MC Graw Hill/ Irwin, New York, 2004, P637-638.

- من خلال دراسة التقاطعات المتكررة للمشاهدات، فإن البيانات المجمعة هي الأكثر ملائمةً لدراسة آلية التغير.
- البيانات المجمعة تستطيع بشكل أفضل اكتشاف وقياس الآثار التي لا يمكن ملاحظتها في البيانات المقطعة المجردة، أو في بيانات السلسل الزمنية المجردة.
- البيانات المجمعة تسمح للباحث بدراسة نماذج السلوك الأكثر تعقيداً.
- من خلال تشكيل بيانات متاحة للعديد من آلاف الوحدات، البيانات المجمعة يمكنها تقليص حجم الانحراف (Bias)، والذي قد ينتج فيما لو تم تشكيل متغيرات كافية، أي عبر جمع العديد من المتغيرات في متغير كلي.

#### 4-2 النموذج والأسلوب الإحصائي المستخدم:

الهدف من هذا البحث هو البحث عن العوامل المحددة لصافي هامش الفائدة في المصارف السورية، وذلك عبر اختبار أثر كل من العوامل الداخلية للمصارف، ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ومتغيرات الهيكل المالي، على صافي هامش الفائدة المصرفية. لذلك فإن نموذج الانحدار الخطى المتعدد هو المستخدم في هذا البحث، بالإضافة لاستخدام نماذج تحليل الانحدار لتدعم نموذج الانحدار الخطى.

ووفقاً عليه، نموذج الانحدار الخطى المتعدد في هذا البحث سيقدّر على الشكل التالي:

$$NIM_{it} = \beta_0 + \beta_1 B_{it} + \beta_2 M_t + \beta_3 S_t + \mu_{it} \quad (4.1)$$

حيث:

$NIM_{it}$ : صافي هامش الفائدة في المصارف.

$t$ : تشير إلى المصارف.

$t$ : تشير إلى الفترة الزمنية (2006-2011).

$\beta_0$ : القاطع (الثابت).

$\beta'$ : معاملات المتغيرات المستقلة.

$B_{it}$ : مجموعة العوامل الداخلية للمصارف.

$M_t$ : مجموعة متغيرات الاقتصاد الكلي.

$S_t$ : مجموعة متغيرات الهيكل المالي.

$\mu_{it}$ : الأخطاء أو الباقي (Residuals).

وفي هذا البحث سيتم دراسة نموذج الانحدار ذو الآثار الثابتة (Fixed Effects Model)، ونموذج الانحدار ذو الآثار العشوائية (Random Effects Model). فالمدخل العام يتجاهل المسافات والأبعاد الزمنية للبيانات المجمعة، ويقدر فقط الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares). وهذا يعني تجميع (6) مشاهدات لكل مصرف واحدة فوق الأخرى، وبذلك ينتج لدينا (36) مشاهدة لكل متغير من المتغيرات المدروسة في النموذج.

إن النموذج العام (الشائع) (Common Model) من السهل الحصول عليه، ويُعرف وفقاً لنموذج الانحدار التالي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta'_s X_{it} + \epsilon_{it} \quad (4.2)$$

$$i = 1, 2, \dots, 6$$

$$t = 1, 2, \dots, 6$$

حيث ترمز ( $Y_{it}$ ) إلى المتغير التابع، بينما ( $X_{it}$ ) تُحدد موجه (Vector) لعدد ( $K$ ) من المتغيرات المستقلة. وتشير ( $i$ ) إلى عدد الوحدات المقطعية (Cross- Sectional)، وترمز ( $t$ ) إلى الفترة الزمنية.

وهذا النموذج العام يفترض أن قيمة الثابت أو القاطع (Intercept) لجميع المصارف هي ذاتها. كما يفترض أيضاً أن معاملات الميل (Slope) لكل متغير من المتغيرات المستقلة هي متماثلة لجميع المصارف الستة المدروسة. وبشكل واضح، تعتبر هذه افتراضات مقيدة بشكل كبير. وبناءً عليه،

وعلى الرغم من بساطة هذا النموذج، فإن استخدام مثل هذا النموذج قد يشوّه الصورة الصحيحة للعلاقة ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة عبر المصارف الستة.

إحدى الطرق التي يمكن من خلالها الأخذ بالاعتبار الشخصية الفردية (Individuality) لكل مصرف أو لكل وحدة مقطعة، هي السماح لقاطع (الثابت) بالتغيير لكل مصرف، ولكن مع بقاء افتراض أن معاملات الميل هي ثابتة عبر هذه المصارف.

لذلك نموذج الانحدار السابق يمكن كتابته على الشكل التالي:

$$Y_{it} = \beta_{0i} + \beta_0 + \beta'_s X_{it} + \epsilon_{it} \quad (4.3)$$

$$i = 1, 2, \dots, 6$$

$$t = 1, 2, \dots, 6$$

حيث تمثل ( $\beta_0$ ) الثابت العام لمجموع المصارف، و( $\beta_{0i}$ ) تمثل معاملات الثابت الخاصة بكل مصرف. وجودها يكفل أن تظهر الفروق عبر المصارف المدروسة بواسطة الاختلافات في الحد الثابت (Intercept).

والرمز ( $i$ ) تم إضافته للثابت ( $\beta_0$ ) ليشير إلى أن الثوابت للمصارف الستة المدروسة يمكن أن تختلف عن بعضها. وهذه الاختلافات يمكن أن تُعزى إلى خصائص كل مصرف على حدا، كالأسلوب الإداري، أو الفلسفة الإدارية مثلاً.

ويُطلق على هذا النموذج نموذج الانحدار ذو الآثار الثابتة (Fixed Effects Regression Model)، ويتم اختصاره بـ (FEM)، ومصطلح الآثار الثابتة هو ناشئ عن حقيقة أنه وعلى الرغم من اختلاف القاطع (الثابت) عبر المصارف، إلا أن قاطع (ثابت) هذه المصرف لا يتغير عبر الزمن، أي أن الزمن ثابت.

عملياً، يمكن السماح للأثر الثابت على القاطع (الثابت) بالتغيير ما بين المصارف من خلال استخدام تقنية المتغير الوهمي (Dummy Variable Technique)، وبالتالي المعادلة السابقة يمكن كتابتها كالتالي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 D_{1i} + \beta_2 D_{2i} + \dots + \beta_6 D_{6i} + \beta X_{it} + \epsilon_{it} \quad (4.4)$$

هذا النموذج يُدعى نموذج انحدار المربعات الصغرى للمتغير الوهمي (Least Squares Dummy Variable)，حيث  $(D_{1i})$  تساوي (1) في حال كانت المشاهدة تتتمى للمصرف الثاني، و(0) غير ذلك،  $(D_{2i})$  تساوي (1) في حال كانت المشاهدة تتتمى للمصرف الثالث، و(0) غير ذلك، وهكذا.

وبما أنه لدينا ستة مصارف، فإن الباحث سيستخدم فقط خمسة متغيرات وهمية لتجنب الوقوع في مصيدة المتغير الوهمي (Dummy Trap)، أو بكلمات أخرى حالة الإزدواج الخطى التام (Perfect Collinearity). وهنا لا يوجد متغير وهو لمصرف الأول، أي  $(\beta_0)$  تمثل القاطع للمصرف الأول، والثوابت  $(\beta_1, \beta_2, \dots \text{and } \beta_6)$  المتقاوتة تُظهر مدى اختلاف قواعط المصرف الثاني، والمصرف الثالث،... ، والمصرف السادس، عن قاطع المصرف الأول. بإختصار المصرف الأول سيصبح المصرف المقارن، وبالتالي أي مصرف يمكن اختياره لأن يكون المصرف المقارن<sup>202</sup>.

إن الافتراض الضمني لهذا النموذج هو أن الآثر المؤقت والاختلافات المقطعة (Cross-Sectional) هي محدودة في مفهوم القاطع (الثابت)، وهذا فرض ضروري بسبب أنه في حال تغير الميل (Slopes) مع الزمن والوحدات المقطعة، فإنه في كل عملية تقدير نموذج انحدار مقطعي سيحتوي على حد مميز عن غيره، وهو ما يجعل النموذج العام (الشائع) غير ملائم في هذه الحالة<sup>203</sup>.

ولكن السؤال يبقى عن كيفية المفضلة بين النموذج (4.2) ممثلاً للنموذج العام والنموذج (4.4) ممثلاً لنموذج الآثار الثابتة. حيث يوجد طرق عديدة للمفضلة بين النماذجين منها اختبار الدلالة الإحصائية للمعاملات المقدرة، وقيمة معامل التحديد ( $R^2$ )، وواقع قيمة إحصائية (d) دوربن- واتسون (Durbin- Watson).

كما أن الاختبار الأساسي بين هذين النماذجين يمكن استخلاصه أيضاً من خلال النموذج (4.2) من كونه نموذج مقيد، حيث يفترض قاطع عام وثابت لجميع المصارف، وبالتالي يمكننا استخدام اختبار المقيد (F) (Restricted F Test)

<sup>202</sup> Gujarati, N.D, **Basic Econometrics**, op.cit., p 641-643.

<sup>203</sup> Wooldridge, Jeffrey, M. **Introductory Econometrics – A Modern Approach**, 4<sup>th</sup> Ed, South-Western Cengage Learning, USA, 2009, p680.

<sup>204</sup> Baltagi, Badi H. **Econometric Analysis of Panel Data**, 3<sup>rd</sup> Ed, John Wiley & Sons Ltd, England, 2005, p13.

$$(R^2_{UR} - R^2_R) / m$$

$$F = \frac{(1 - R^2_{UR}) / (n - k)}{m} \quad (4.5)$$

حيث:

$R^2_{UR}$ : هي قيمة معامل التحديد المكتسبة من نموذج الآثار الثابتة، أي النموذج غير المقيد، نموذج .(4.4)

$R^2_R$ : هي قيمة معامل التحديد المكتسبة من النموذج العام، أي النموذج المقيد، نموذج (4.2).

$m$ : عدد القيود الخطية.

$k$ : عدد المعلمات (Parameters) في النموذج غير المقيد.

$n$ : عدد المشاهدات.

وقاعدة إتخاذ القرار تتمثل في حالة كانت قيمة ( $F$ ) المحسوبة تفوق قيمة ( $F$ ) الجدولية ( $F_{\alpha}(m,n-k)$ ، فإن النموذج المقيد (4.2) هو نموذج غير صالح للاستخدام، أي الترجيح لصالح نموذج الآثار الثابتة.

وبالرغم من موثوقية التطبيق لنموذج الآثار الثابتة، فإن المتغيرات الوهمية تمثل في الواقع النقص في المعرفة، وعليه يمكن أن يتم التعبير عن هذا النقص من خلال عنصر الإضطراب ( $\epsilon_i$ )، وهو تماماً المدخل المقترن لما يسمى بنموذج مكونات الخطأ (Error Components Model) أو نموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model). وهذا النموذج يتم التعبير عنه كالتالي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta'_s X_{it} + \epsilon_i + u_{it} \quad (4.6)$$

$i = 1, 2, \dots, 6$ .

$t = 1, 2, \dots, 6$ .

حيث أن ( $\epsilon_i$ ) تمثل الخطأ العشوائي (Random Error) بمتوسط قيمته (0) وتباين قدره ( $\sigma^2$ ). ومن المهم التذكير أن المصارف الستة المدروسة هي مسحوبة من قطاع يحتوي على مصارف أخرى،

ولديها قيمة متوسط عام للقاطع (الثابت) تساوي ( $\beta_0$ )، والفرقات الفردية في قيم القاطع (الثابت) لكل مصرف تتعكس في تعبير الخطأ ( $\epsilon_i$ ).

وبتعويض ( $W_{it} = \epsilon_i + u_{it}$ ) يصبح النموذج كالشكل التالي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta'_s X_{it} + W_{it} \quad (4.7)$$

فركيب الخطأ (Composite Error) والمرمز له  $-W_{it}$  يتتألف من مكونان، الأول هو ( $\epsilon_i$ ) والذي يمثل عنصر الخطأ للبيانات المقطعة أو الخصائص الفردية. والثاني ( $u_{it}$ ) والذي يمثل دمج ما بين عنصر الخطأ للسلسل الزمنية والبيانات المقطعة. ومصطلح مرکب الخطأ مشتق من كونه يتتألف من اثنين أو أكثر من عناصر الخطأ.

ففي نموذج الآثار الثابتة كل وحدة مقطعة لديها قيمة قاطع (ثابت) خاصة بها، بينما في نموذج الآثار العشوائية، فإن القاطع ( $\beta_0$ ) تمثل متوسط قيمة القواطع للوحدات المقطعة، وعنصر الخطأ ( $\epsilon_i$ ) يمثل الانحراف العشوائي للقواطع الفردية عن قيمة المتوسط<sup>205</sup>.

فإذا كان ( $\epsilon_0^2 = 0$ )، فليس هناك فارق ما بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، وفي هذه الحالة يمكن وببساطة جمع كافة المشاهدات المقطعة والسلسل الزمنية، وتقدير نموذج الانحدار العام.

و عملياً يمكن تطبيق نموذج الآثار العشوائية باستخدام أسلوب المربعات الصغرى العمومية (Generalized Least Squares)، ويتميز هذا الأسلوب بالعديد من الخصائص منها:

أولاً: إذا تم جمع قيم الآثار العشوائية المعطاة للمصارف الستة، فإنها ستكون متساوية للصفر.

ثانياً: متوسط قيمة عنصر الخطأ ( $\epsilon_i$ )، هي قيمة القاطع العام. وقيمة الآثر العشوائي لكل مصرف تشير إلى مدى اختلاف عنصر الخطأ العشوائي لكل مصرف عن قيمة القاطع العام.

ثالثاً: قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) يتم الحصول عليها من تقدير انحدار المربعات الصغرى العمومية المبدلة (Transformed).

<sup>205</sup> Gujarati, N.D, **Basic Econometrics**, op.cit., p 643-650.

وعليه فإن المفاضلة بين النموذجين، نموذج الآثار الثابتة و نموذج الآثار العشوائية ستتوقف على الافتراض الذي يعتمد على مدى العلاقة بين عنصر الخطأ ( $\epsilon_i$ ) الفردي أو الخاص بكل وحدة مقطعة، و ( $X$ ) من محددات الانحدار (Regressors).

فإذا تم افتراض أن ( $\epsilon_i$ ) و ( $X^s$ ) غير مرتبطين، فإن نموذج الآثار العشوائية سيكون أكثر ملائمة من نموذج الآثار الثابتة، بينما في حال كانت ( $\epsilon_i$ ) و ( $X^s$ ) مرتبطين، فسيكون نموذج الآثار الثابتة الأكثر ملائمة. ومع ذلك، في العديد من التطبيقات والدراسات العملية، فإن السبب الإجمالي من استخدام البيانات المجمعة (Panel Data) هو السماح للأثر غير المشاهد ( $\epsilon_i$ ) بالارتباط مع المتغيرات المستقلة<sup>206</sup>.

وهناك بعض الدلالات واللاحظات المفيدة في المفاضلة ما بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية وهي<sup>207</sup>:

1- في حال كان عدد بيانات السلسلة الزمنية ( $t$ ) كبير، وكان عدد الوحدات المقطعة ( $n$ ) صغير، فهناك احتمال لوجود فروق بسيطة في قيم المعلمات المقدرة عن طريق نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، وبالتالي الاختيار هنا يعتمد على الملائمة الحسابية (Computational Convenience)، وفي هذه الحالة فإن التفضيل سيكون لصالح نموذج الآثار الثابتة.

2- عندما تكون ( $n$ ) كبيرة و ( $t$ ) صغيرة، فإن التقدير المحقق من كلا النموذجين يمكن أن يختلف بشكل جوهري. حيث أنه في نموذج الآثار العشوائية ( $\epsilon_i$ ) تمثل العنصر العشوائي للوحدات المقطعة، بينما في نموذج الآثار الثابتة فإن ( $\beta_0$ ) تُعامل على أنها ثابتة وليس عشوائية، وفي الحالة الأخيرة فإن الاستنتاج الإحصائي (Statistical Inference) يتوقف على الوحدات المقطعة المشاهدة في العينة. وهذا ملائم في حال كان هناك درجة عالية من الموثوقية بأن الوحدات المقطعة في العينة ليست مسحوبة بشكل عشوائي من مجتمع البحث. ولكن إذا تم اعتبار أن هذه الوحدات المقطعة في العينة مسحوبة بشكل عشوائي، عندها نموذج الآثار العشوائية سيكون النموذج الملائم، وفي هذه الحالة سيكون الاستنتاج الإحصائي غير مشروط.

3- إذا كانت ( $n$ ) كبيرة و ( $t$ ) صغيرة، وكانت الفرضيات المرتبطة بنموذج الآثار العشوائية مسيطر عليها، فإن تقدير نموذج الآثار العشوائية سيكون أكثر كفاءة من تقدير نموذج الآثار الثابتة.

<sup>206</sup> Wooldridge, Jeffrey, M. **Introductory Econometrics – A Modern Approach**, op.cit., p457.

<sup>207</sup> Gujarati, N.D, **Basic Econometrics**, op.cit., p 650-651.

4- في حال كان عنصر الخطأ ( $\epsilon$ ) واحد أو أكثر من محددات الانحدار مرتبطين، فعندها نموذج الآثار العشوائية سيكون متحيز، في حين أن نموذج الآثار الثابتة في هذه الحالة سيكون غير متحيز.

كما ويمكن المفاضلة ما بين النموذجين و اختيار النموذج الأكثر تمثيلاً ودقة لاعتماده، من خلال استخدام اختبار هوسمان (Hausman)، ويستخدم هذا الاختبار المعادلة التالية:

$$\chi^2 = X^2 [K-1] = [b-B'] \psi'^{-1} [b-B'] \quad (4.8)$$

وتتبع ( $\chi^2$ ) توزيع كاي مربع ( $X^2$ ) عند درجات حرية [ $K-1$ ، وتشير  $[b-B']$  إلى تدوير مصفوفة المعاملات المقدرة للنموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، حيث أن (b) تمثل أقل كفاءة في التقدير الذي تم الحصول عليه مسبقاً من خلال تحليل البيانات وفقاً للبيانات المجمعة (Panel Data)، في حين أن (B) تمثل الكفاءة التامة في التقدير الذي تم الحصول عليه مسبقاً من خلال تحليل البيانات وفقاً للبيانات المجمعة، كما تشير  $[b-B']^{-1}$  إلى معكوس مصفوفة التباين مضروب في مصفوفة المعاملات<sup>208</sup>.

ويجري من خلال هذا الاختبار اعتماد النموذج ذي الآثار العشوائي في حال قُبِلت فرضية عدم. في حين يعتمد النموذج ذو الآثر الثابت عندما تُرفض فرضية عدم. حيث تشير فرضية عدم إلى أن التأثير الفردي غير مرتبط بالمتغيرات المستقلة في النموذج، بينما تشير الفرضية البديلة إلى أن التأثير الفردي مرتبط بالمتغيرات المستقلة في النموذج.

وسيتم استخدام برنامج Eviews (Econometric Views) والذي يرمز إلى (Eviews)، وبرنامج SPSS (Statistical Package for Social Sciences) والذي يرمز إلى (SPSS) معاً للقيام بتحليل نماذج الانحدار المستخدمة.

<sup>208</sup> Wooldridge, Jeffrey, M. **Econometric Analysis of Cross Section and Panel Data**, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, England, 2002, p288-290.

### 4-2-3 افتراضات نموذج الانحدار:

في تحليل الانحدار الهدف ليس الحصول فقط على المعلمات المقدرة ( $\hat{\beta}_s$ )، ولكن أيضاً استنتاج الصورة الصحيحة عن المعلمات الفعلية ( $\beta_s$ ). وببناءً عليه، إذا لم نستطع تحديد كيفية تشكيل المتغيرات المستقلة ( $X_i$ ) والأخطاء ( $\varepsilon_i$ )، فليس هناك أي طريقة نستطيع من خلالها تشكيل أية دلالة إحصائية حول المتغير التابع ( $Y_i$ ) وأيضاً المعلمات الفعلية ( $\beta_s$ ).

إن النموذج المعياري (الكلاسيكي) للانحدار الخطي، يشكل حجر الأساس في غالبية النظريات الاقتصادية، وهذا النموذج يضع بعض الافتراضات سواء على مستوى نماذج الانحدار البسيطة أو المتعددة. وهذه الافتراضات المبنية على المتغيرات ( $X_i$ ) ومفهوم الخطأ (Error Term) هي عناصر حساسة للوصول إلى التفسير الصحيح لمقدرات الانحدار<sup>209</sup>.

وبالطبع اختبار الفرضية يسلم جدلاً بأن النموذج المختار للتحليل العملي هو ملائم وكفؤ، بمعنى أنه لن يتعدى على واحد أو أكثر من الافتراضات الأساسية لنموذج الانحدار الخطي المعياري (الكلاسيكي). لذلك فإن إجراء اختبارات ملائمة النموذج ينبغي أن تسبق اختبار الفرضيات.

الجدول رقم (4.1) التالي يستعرض افتراضات النموذج الخطي ودرجة الإمتثال (Degree of Compliance) لها في هذا البحث:

<sup>209</sup> Gujarati, N.D, **Basic Econometrics**, op.cit., p 65-66.

### الجدول رقم (4.1)

#### افتراضات النموذج الخطي ودرجة الإمثالت لها

افتراضات نموذج الانحدار الخطي	درجة الإمثالت
1- نموذج الانحدار المتعدد هو خطى في معلماته .(Parameters)	معلمات النموذج الاقتصادي مرفوعة للفورة الأولى فقط، والمتغير التابع له علاقة خطية مع كل متغير من المتغيرات المستقلة، وفق النموذج المختار.
2- قيم (X) هي ثابتة في اختبار العينات المتكرر.	قيم (X) اعتبرت ثابتة في عينة البحث. وبشكل عملي افترض أن (X) هي متغيرات غير تصادفية (Non-Stochastic).
3- قيمة صفرية للوسط الحسابي للأخطاء (البواقي) ( $\mu_i$ ) .	قيمة الوسط الحسابي للبواقي ( $\mu_i$ ) مساوية للصفر، (الجدول (4.2)).
4- التجانس (Homoscedasticity)، أي ثبات التباين لـ ( $\mu_i$ ) .	الانحراف المعياري لـ ( $\mu_i$ ) هو (0.2271991%)، وهي قيمة قريبة من الصفر. (الجدول (4.2)).
5- لا يوجد ارتباط ذاتي (Autocorrelation) بين الأخطاء.	نتائج النموذج العام تعكس وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، وهذا النموذج العام سينتج عنه معلمات مقدرة متعارضة، ويجب استخدام نماذج الانحدار الأخرى.
6- عدد المشاهدات (n) يجب أن يكون أكبر من عدد المعلمات التي سوف يتم تقديرها.	عدد المشاهدات هو (504) مشاهدة، بينما عدد المتغيرات المستقلة هو (14).
7- قيم (X) في العينة المدروسة يجب أن لا يكون ذاته للكل، أي أن تباين قيم (X) سيكون رقم موجب ومحدود .(Finite)	الجدول (4.3) يُظهر أن تباين قيم (X) هو رقم موجب ومحدود.
8- نموذج الانحدار مسمى بشكل صحيح، وهناك أسباب اقتصادية يتضمنها النموذج المختار.	النموذج الاقتصادي يصور معظم المتغيرات الشائعة والتي قد تؤثر أو تفسر صافي هامش الفائدة المصرفية، والتي تم اقتراحها بالاستناد إلى الدراسات السابقة، وخصوصية القطاع المصرفي السوري. أيضاً معامل التحديد ( $R^2$ ) يقارب (91%) في نموذج الآثار الثابتة والذي يعكس جودة توفيق النموذج المختار. (الجدول (4.8)).
9- لا يوجد هناك ازدواج خطى (Multi-Collinearity) .	مصفوفة الارتباط في الجدول (4.4) تُظهر أنه لا يوجد ارتباطات خطية تامة بين المتغيرات المستقلة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المرجع:

Gujarati, N.D, **Basic Econometrics**, op.cit., p 65-75.

#### **4-2-4 دراسة خصائص صافي هامش الفائدة المصرفية والمتغيرات المستقلة:**

قام الباحث وبالاعتماد على برنامج (EVIEWS) بإدخال بيانات المتغير التابع وبيانات المتغيرات المستقلة، ومن ثم استخراج الاحصاءات الوصفية (Descriptive Statistics) لهذه المتغيرات، بحيث أظهرت وصف شامل لخصائص كل من صافي هامش الفائدة والمتغيرات المستقلة المستخدمة في هذا البحث ممثلةً بالوسط الحسابي والوسيط والاحراف المعياري والإلتواء والتقطيع، واختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي. وهذه النتائج معطاة في الجدول رقم (4.5):

الجدول رقم (4.5)

## توصيف خصائص صافي هامش الفائدة والمتغيرات المستقلة

(Continue)

Sample: 2006 - 2011

Common sample

	GDP	INF	EXCH	INRATE	STMD	SBSIZE	CONC
Mean	0.076625	0.069417	47.61667	0.064250	0.018874	0.141718	0.204049
Median	0.126777	0.046250	47.20000	0.060500	0.012128	0.143370	0.193433
Maximum	0.211408	0.152000	51.10000	0.078000	0.051709	0.165751	0.255200
Minimum	-0.205434	0.028000	45.70000	0.053500	0.000000	0.104946	0.177382
Std. Dev.	0.140114	0.043805	1.758977	0.009513	0.020762	0.020739	0.025738
Skewness	-1.194741	0.991359	1.059547	0.493278	0.420065	-0.582052	1.130927
Kurtosis	3.095487	2.458332	3.006604	1.544049	1.574064	2.180441	2.985394
Jarque-Bera	8.578117	6.336862	6.735908	4.639628	4.108670	3.040226	7.674301
Probability	0.013718	0.042070	0.034460	0.098292	0.128178	0.218687	0.021555
Sum	2.758500	2.499000	1714.200	2.313000	0.679446	5.101860	7.345770
Sum Sq. Dev.	0.687121	0.067159	108.2900	0.003167	0.015087	0.015054	0.023185
Observations	36	36	36	36	36	36	36
Cross sections	6	6	6	6	6	6	6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

ومن خلال الجدول السابق نستنتج ما يلي:

- بلغ متوسط صافي هامش الفائدة (NIM) خلال الفترة المدروسة (2006 - 2011) لجميع المصارف عينة البحث نسبة (2.04%) تقريباً، وهذا يشير إلى كفاءة المصارف السورية في تسعير الودائع (الفوائد المدفوعة) والقروض (الفوائد المقبوضة) بشكل يمكنها من الحصول على صافي هامش فائدة موجب. وقد بلغ أعلى صافي هامش فائدة مستوى (3.4%) تقريباً، في حين كان أدنى مستوى لصافي هامش الفائدة هو (0.99%)، فيما بلغ الانحراف المعياري (0.54%)، وهذا يدل على وجود بعض من التفاوت في صافي هامش الفائدة بين المصارف المعتمدة في البحث، أي أن هناك نوع من الاختلاف في هوامش أسعار الودائع والقروض المستخدمة في المصارف السورية والمفروضة من قبل مصرف سوريا المركزي. من ناحية أخرى فقد دلت إحصائيات التقرطح والإلتواء على أن توزيع هذا المتغير لا يعاني من تفرط أو التواء مهم. كما وُجد أن اختبار Jarque-Bera (Jarque-Bera) هو غير معنوي عند مستوى معنوية (5%)، وبالتالي فإن بيانات صافي هامش الفائدة تخضع للتوزيع الطبيعي.

- بلغ متوسط متغير كفاءة العمليات (EXP) خلال الفترة المدروسة (2006 - 2011) لجميع المصارف عينة البحث نسبة (1.66%) تقريباً، وتراوحت قيم هذا المتغير ما بين (4.15%) و(0.63%)، وبانحراف معياري (0.904%)، وبهذا يمكننا ملاحظة وجود تفاوت بين المصارف السورية من حيث نسبة المصارييف التشغيلية إلى الأصول. من ناحية أخرى فقد دلت إحصائية الإلتواء على أن توزيع هذا المتغير لا يعاني من وجود التواء مهم، ولكن في المقابل كانت إحصائية التفريط تدل على أن هذا المتغير يتتصف بتوزيع تفريط مدبب على اعتبار أن إحصائية التفريط كانت أكبر من (3). كما وُجد أن اختبار (Jarque-Bera) هو معنوي عند مستوى معنوية (5%) وبالتالي فإن بيانات متغير كفاءة العمليات لا تخضع للتوزيع الطبيعي.

- بلغ متوسط متغير الأمان المصرفي (EQU) خلال الفترة المدروسة (2006 - 2011) لجميع المصارف عينة البحث نسبة (8.25%) تقريباً، وتراوحت قيم هذا المتغير ما بين (19.19%) و(0.28%)، وبانحراف معياري (3.57%)، وبهذا يمكننا ملاحظة وجود تفاوت بين المصارف السورية من حيث نسبة حقوق الملكية إلى الأصول. من ناحية أخرى فقد دلت إحصائية الإلتواء على أن توزيع هذا المتغير لا يعاني من وجود التواء مهم، ولكن في المقابل كانت إحصائية التفريط تدل على أن هذا المتغير يتتصف بتوزيع تفريط مدبب على اعتبار أن إحصائية التفريط كانت أكبر من (3). كما وُجد أن اختبار (Jarque-Bera) هو معنوي عند مستوى معنوية (5%)، وبالتالي فإن بيانات متغير الأمان المصرفي لا تخضع للتوزيع الطبيعي.

- بلغ متوسط متغير مخاطر الائتمان (CRR) خلال الفترة المدروسة (2006 - 2011) لجميع المصارف عينة البحث نسبة (0.764%) تقريباً، وتراوحت قيم هذا المتغير ما بين (5.37%) و(0.00%)، وبانحراف معياري (1.23%)، وبهذا يمكننا ملاحظة وجود تفاوت بين المصارف السورية من حيث نسبة مخصص خسائر الائتمان إلى إجمالي القروض. من ناحية أخرى فقد دلت إحصائية الإلتواء على أن توزيع هذا المتغير يتتصف بوجود التواء ملتوٍ للليمين على اعتبار ان إحصائية الإلتواء كانت خارج المجال [-2 , +2] ، ولكن في المقابل كانت إحصائية التفريط تدل على أن هذا المتغير يتتصف بتوزيع تفريط مدبب على اعتبار ان إحصائية التفريط كانت أكبر من (3). كما وُجد أن اختبار (Jarque-Bera) هو معنوي عند مستوى معنوية (5%)، وبالتالي فإن بيانات متغير مخاطر الائتمان لا تخضع للتوزيع الطبيعي.

- بلغ متوسط متغير حجم المصرف (SIZE) خلال الفترة المدروسة (2006 - 2011) لجميع المصارف عينة البحث مقدار (24.58) مليار ل.س تقريباً، وتراوحت قيم هذا المتغير ما بين (25.46) و(23.01) مليار ل.س تقريباً، وبانحراف معياري (%) 60.90، وبهذا يمكننا ملاحظة وجود تفاوت بين المصارف السورية من حيث حجمها. من ناحية أخرى فقد دلت إحصائيات الإنماء والتقرطح على أن توزيع هذا المتغير لا يعاني من وجود التواء وتفرطهم. كما وُجد أن اختبار Jarque-Bera هو غير معنوي عند مستوى معنوية (5%)، وبالتالي فإن بيانات متغير حجم المصرف تخضع للتوزيع الطبيعي.

- بلغ متوسط متغير نسبة الائتمان (LODE) خلال الفترة المدروسة (2006 - 2011) لجميع المصارف عينة البحث نسبة (41.71%) تقريباً، وتراوحت قيم هذا المتغير ما بين (77.72%) و(14.43%)، وبانحراف معياري (14.68%)، وبهذا يمكننا ملاحظة وجود تفاوت بين المصارف السورية من حيث نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع. من ناحية أخرى فقد دلت إحصائية الإنماء على أن توزيع هذا المتغير لا يعاني من وجود التواء مهم، ولكن في المقابل كانت إحصائية التقرطح تدل على أن هذا المتغير يتتصف بتوزيع تفرط مفلطح على اعتبار أن إحصائية التقرطح كانت أصغر من (3). كما وُجد أن اختبار Jarque-Bera هو غير معنوي عند مستوى معنوية (5%)، فإن بيانات متغير نسبة الائتمان تخضع للتوزيع الطبيعي.

- بلغ متوسط متغير نسبة الاحتياطي الإلزامي (STAT) خلال الفترة المدروسة (2006 - 2011) لجميع المصارف عينة البحث نسبة (5.94%) تقريباً، وتراوحت قيم هذا المتغير ما بين (9.15%) و(2.32%)، وبانحراف معياري (2.37%)، وبهذا يمكننا ملاحظة وجود تفاوت بين المصارف السورية من حيث نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى الأصول. من ناحية أخرى فقد دلت إحصائية الإنماء على أن توزيع هذا المتغير لا يعاني من وجود التواء مهم، ولكن في المقابل كانت إحصائية التقرطح تدل على أن هذا المتغير يتتصف بتوزيع تفرط مفلطح على اعتبار أن إحصائية التقرطح كانت أصغر من (3). كما وُجد أن اختبار Jarque-Bera هو غير معنوي عند مستوى معنوية (5%)، وبالتالي فإن بيانات متغير نسبة الاحتياطي الإلزامي تخضع للتوزيع الطبيعي.

- بلغ متوسط متغير هيكل الودائع (DES) خلال الفترة المدروسة (2006 - 2011) لجميع المصارف عينة البحث نسبة (35.67%) تقريباً، وتراوحت قيم هذا المتغير ما بين (65.52%) و(23.96%)، وبانحراف معياري (10.32%)، وبهذا يمكننا ملاحظة وجود تفاوت بين المصارف

السورية من حيث نسبة إجمالي الحسابات الجارية تحت الطلب إلى إجمالي الودائع. من ناحية أخرى فقد دلت إحصائية الإنماء على أن توزيع هذا المتغير لا يعاني من وجود التواء مهم، ولكن في المقابل كانت إحصائية التفريط تدل على أن هذا المتغير يتتصف بتوزيع تفريط مدبب على اعتبار أن إحصائية التفريط كانت أكبر من (3). كما وُجد أن اختبار (Jarque-Bera) هو معنوي عند مستوى معنوية (5%)، وبالتالي فإن بيانات متغير هيكل الودائع لا تخضع للتوزيع الطبيعي.

- بلغ متوسط متغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الفترة المدروسة (2006 - 2011) مقدار (7.66%) تقريباً، وتراوحت قيم هذا المتغير ما بين (21.14%) و(20.54%) تقريباً، وبانحراف معياري (14.01%)، وبهذا يمكننا ملاحظة وجود تذبذب في مستوى أداء الاقتصاد السوري. من ناحية أخرى فقد دلت إحصائيات الإنماء والتفريط على أن توزيع هذا المتغير لا يعاني من وجود التواء وتفرط مهم. كما وُجد أن اختبار (Jarque-Bera) هو معنوي عند مستوى معنوية (5%)، وبالتالي قبل فإن بيانات متغير الناتج المحلي الإجمالي لا تخضع للتوزيع الطبيعي.

- بلغ متوسط متغير التضخم (INF) خلال الفترة المدروسة (2006 - 2011) نسبة (6.94%) تقريباً، وتراوحت قيم هذا المتغير ما بين (15.20%) و(2.80%)، وبانحراف معياري (4.38%) وبهذا يمكننا ملاحظة وجود حالة من عدم الاستقرار في المستوى العام للأسعار في سورية. من ناحية أخرى فقد دلت إحصائية الإنماء على أن توزيع هذا المتغير لا يعاني من وجود التواء مهم، ولكن في المقابل كانت إحصائية التفريط تدل على أن هذا المتغير يتتصف بتوزيع تفريط مفلطح على اعتبار أن إحصائية التفريط كانت أصغر من (3). كما وُجد أن اختبار (Jarque-Bera) هو معنوي عند مستوى معنوية (5%)، وبالتالي فإن بيانات متغير التضخم لا تخضع للتوزيع الطبيعي.

- بلغ متوسط متغير سعر الصرف (EXCH) خلال الفترة المدروسة (2006 - 2011) مقدار (47.61) ل.س/ الدولار الأمريكي، وتراوحت قيم هذا المتغير ما بين (51.10) و(45.70) ل.س/ الدولار الأمريكي، وبانحراف معياري (1.75)، وبهذا يمكننا ملاحظة تقارب في مستويات أسعار صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي. من ناحية أخرى فقد دلت إحصائيات الإنماء والتفريط على أن توزيع هذا المتغير لا يعاني من وجود التواء وتفرط مهم. كما وُجد أن اختبار (Jarque-Bera) هو معنوي عند مستوى معنوية (5%)، وبالتالي فإن بيانات متغير سعر الصرف لا تخضع للتوزيع الطبيعي.

- بلغ متوسط متغير سعر الفائدة (INRATE) خلال الفترة المدروسة (2006 - 2011) نسبة (6.42%) تقريباً، وترواحت قيم هذا المتغير ما بين (5.35%) و(7.80%)، وبانحراف معياري (0.95%)، وبهذا يمكننا ملاحظة وجود حالة من الاستقرار في مستويات أسعار الفائدة في القطاع المصرفي السوري. من ناحية أخرى فقد دلت إحصائية الإنماء على أن توزيع هذا المتغير لا يعاني من وجود التواء مهم، ولكن في المقابل كانت احصائية التفريط تدل على أن هذا المتغير يتصرف بتوزيع تفريط مفلطح على اعتبار أن احصائية التفريط كانت أصغر من (3). كما وُجد أن اختبار (Jarque-Bera) هو غير معنوي عند مستوى معنوية (5%)، وبالتالي فإن بيانات متغير سعر الفائدة تخضع للتوزيع الطبيعي.

- بلغ متوسط متغير تطور سوق الأوراق المالية (STMD) خلال الفترة المدروسة (2006 - 2011) نسبة (1.88%) تقريباً، وترواحت قيم هذا المتغير ما بين (0.00%) و(5.17%)، وبانحراف معياري (2.07%)، وبهذا يمكننا ملاحظة أنه وبالرغم من بدء عمل سوق دمشق للأوراق المالية في عام (2009) وتتطورها إلا أن مستويات هذا التطور غير مستقرة نوعاً ما. من ناحية أخرى فقد دلت إحصائية الإنماء على أن توزيع هذا المتغير لا يعاني من وجود التواء مهم، ولكن في المقابل كانت احصائية التفريط تدل على أن هذا المتغير يتصرف بتوزيع تفريط مفلطح على اعتبار أن احصائية التفريط كانت أصغر من (3). كما وُجد أن اختبار (Jarque-Bera) هو غير معنوي عند مستوى معنوية (5%)، وبالتالي فإن بيانات متغير تطور سوق الأوراق المالية تخضع للتوزيع الطبيعي.

- بلغ متوسط متغير حجم القطاع المصرفي (SBSIZE) خلال الفترة المدروسة (2006 - 2011) نسبة (14.17%) تقريباً، وترواحت قيم هذا المتغير ما بين (10.49%) و(16.57%)، وبانحراف معياري (2.07%)، وبهذا يمكننا ملاحظة أهمية القطاع المصرفي بالمقارنة مع أهمية سوق دمشق للأوراق للأوراق المالية لل الاقتصاد ككل. من ناحية أخرى فقد دلت إحصائية الإنماء على أن توزيع هذا المتغير لا يعاني من وجود التواء مهم، ولكن في المقابل كانت احصائية التفريط تدل على أن هذا المتغير يتصرف بتوزيع تفريط مفلطح على اعتبار أن احصائية التفريط كانت أصغر من (3). كما وُجد أن اختبار (Jarque-Bera) هو غير معنوي عند مستوى معنوية (5%)، وبالتالي فإن بيانات حجم القطاع المصرفي تخضع للتوزيع الطبيعي.

- بلغ متوسط متغير الترکز المصرفی (CONC) خلال الفترة المدروسة (2006 - 2011) نسبة (20.40%) تقريباً، وترواحت قيم هذا المتغير ما بين (17.73%) و(25.52%)، وبانحراف معياري (2.57%)، وبهذا يمكننا ملاحظة السوق المصرفی السوري لا يعاني من حالة ترکز مصرفی بحسب مؤشر هيرفندال - هيرشمان (HHI). من ناحية أخرى فقد دلت إحصائيات الإنماء والتفرط على أن توزيع هذا المتغير لا يعاني من وجود التواء وتفرط مهم. كما وُجد أن اختبار (Jarque-Bera) هو معنوي عند مستوى معنوية (5%)، وبالتالي فإن بيانات متغير الترکز المصرفی لا تخضع للتوزيع الطبيعي.

#### 4-2-5 دراسة الارتباط بين صافي هامش الفائدة المصرفية والمتغيرات المستقلة:

قام الباحث وبالاعتماد على برنامج (SPSS) بدراسة معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة باستخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation)، ومن ثم الخروج بالنتائج المعروضة في الجدول رقم (4.6) التالي:

**الجدول رقم (4.6)**

#### الارتباط بين صافي هامش الفائدة والمتغيرات المستقلة

	NIM	
	Pearson Correlation	Sig. (1-tailed)
EXP	.758	.000
EQU	.253	.068
CRR	.579	.000
SIZE	.094	.292
LODE	.658	.000
STAT	.087	.308
DES	.060	.364
GDP	-.564-	.000
INF	-.090-	.301
EXCH	-.456-	.003
INRATE	-.456-	.003
STMD	.363	.015
SBSIZE	.527	.000
CONC	-.669-	.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ونلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

- إن كفاءة العمليات (EXP) ترتبط إيجابياً مع صافي هامش الفائدة بدرجة ارتباط جيدة جداً بلغت (0.758) ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يشير إلى أن المصاري夫 التشغيلية المرتفعة تقترن بشكل إيجابي مع صافي هامش فائدة مرتفع أيضاً.
- إن مخاطر الائتمان (CRR) ترتبط إيجابياً مع صافي هامش الفائدة بدرجة ارتباط جيدة بلغت (0.579) ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يشير إلى أن مخاطر الائتمان المرتفعة تقترن بشكل إيجابي مع صافي هامش فائدة مرتفع أيضاً. وهو ما قد يعزى إلى أن المصاري夫 تنظر إلى صافي هامش الفائدة على أنه تعويض على المخاطر التي يتعرض لها المصرف، وبالتالي يجب أن يشتمل صافي هامش الفائدة على علاوة الخطر.
- إن نسبة الائتمان (LODE) ترتبط إيجابياً مع صافي هامش الفائدة بدرجة ارتباط جيدة بلغت (0.658) ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يشير إلى أن نسبة الائتمان المرتفعة تقترن بشكل إيجابي مع صافي هامش فائدة مرتفع أيضاً.
- إن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يرتبط عكسيًا مع صافي هامش الفائدة بدرجة ارتباط جيدة بلغت (0.564) ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يقترن بشكل عكسي مع صافي هامش فائدة منخفض.
- إن سعر صرف (EXCH) يرتبط عكسيًا مع صافي هامش الفائدة بدرجة ارتباط وسطية بلغت (0.456) ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي يقترن بشكل عكسي مع صافي هامش فائدة منخفض.
- إن سعر الفائدة (INRATE) يرتبط عكسيًا مع صافي هامش الفائدة بدرجة ارتباط وسطية بلغت (0.456) ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع سعر الفائدة يقترن بشكل عكسي مع صافي هامش فائدة منخفض.
- إن تطور سوق الأوراق المالية (STMD) ترتبط إيجابياً مع صافي هامش الفائدة بدرجة ارتباط وسطية بلغت (0.363) ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يشير إلى أن زيادة تطور سوق الأوراق المالية يقترن بشكل إيجابي مع صافي هامش فائدة مرتفع أيضاً، وهو ما قد يُعزى للأثر المكمل.

- إن حجم القطاع المصرفي (SBSIZE) ترتبط إيجابياً مع صافي هامش الفائدة بدرجة ارتباط جيدة بلغت (0.527) وذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يشير إلى أن زيادة حجم القطاع المصرفي يقترن بشكل إيجابي مع صافي هامش فائدة مرتفع أيضاً.

- إن التركز المصرفي (CONC) يرتبط عكسيًا مع صافي هامش الفائدة بدرجة ارتباط جيدة بلغت (0.669) وذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع درجة التركز المصرفي نقترن بشكل عكسي مع صافي هامش فائدة منخفض.

أما باقي المتغيرات المستقلة فقد كانت العلاقة الارتباطية مع صافي هامش الفائدة لا دلالة إحصائية لها عند مستوى معنوية (5%)، وهي كالتالي:

- نسبة الأمان المصرفي (EQU) لها ارتباط موجب غير معنوي عند مستوى معنوية (5%)، إلا أن علاقة الارتباط هذه لها دلالة احصائية عند مستوى معنوية (10%) مع صافي هامش الفائدة بدرجة ارتباط ضعيفة بلغت (0.253)، وهو ما يشير إلى أن المصارف ذات نسبة الأمان المرتفعة قد لا تقترن مع صافي هامش فائدة مرتفع أيضاً.

- حجم المصرف (SIZE) لها ارتباط موجب غير معنوي مع صافي هامش الفائدة بدرجة ارتباط ضعيفة جداً بلغت (0.094)، وهو ما يشير إلى أن المصارف الكبيرة قد لا تقترن مع صافي هامش فائدة مرتفع أيضاً.

- نسبة الاحتياطي الإلزامي (STAT) لها ارتباط موجب غير معنوي مع صافي هامش الفائدة بدرجة ارتباط ضعيفة جداً بلغت (0.087)، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى الاحتياطي الإلزامي قد لا يؤدي إلى ارتفاع في صافي هامش الفائدة.

- هيكل الودائع (DES) لها ارتباط موجب غير معنوي مع صافي هامش الفائدة بدرجة ارتباط ضعيفة جداً بلغت (0.060)، وهو ما يشير إلى أن المصارف ذات أرصدة الحسابات الجارية الكبيرة، قد لا تعكس إيجابياً على صافي هامش الفائدة.

- التضخم (INF) له ارتباط سالب غير معنوي مع صافي هامش الفائدة بدرجة ارتباط ضعيفة جداً بلغت (0.090)، وهو ما قد يشير إلى أن المصادر لا تأخذ بعين الاعتبار متغير التضخم عند تحديد صافي هامش الفائدة لديها.

#### **4-2-6 دراسة أثر العوامل المحددة لصافي هامش الفائدة المصرفية وفق نماذج الانحدار :**

سيتم دراسة أثر العوامل المحددة لصافي هامش الفائدة المصرفية وفق ثلاثة نماذج وهي: نموذج الانحدار العام، ونموذج الانحدار ذو الآثار الثابتة، نموذج الانحدار ذو الآثار العشوائية. ومن ثم المفضلة فيما بين هذه النماذج لاختيار النموذج الأفضل تمثيلاً لبيانات عينة البحث.

#### **4-2-6-1 دراسة أثر العوامل المحددة لصافي هامش الفائدة المصرفية وفق نموذج الانحدار العام:**

لدراسة أثر العوامل المحددة لصافي هامش الفائدة المصرفية وفق نموذج الانحدار العام، قام الباحث وبالاعتماد على برنامج (EVIEWS) بإدخال بيانات المتغير التابع وبيانات المتغيرات المستقلة، ومن ثم استخدام أسلوب (Pooled Least Squares)، حيث تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (4.7).

إن هذا النموذج يفترض أن قيمة القاطع (الثابت) المقدرة بـ (0.084635) هي ذاتها لجميع المصادر. كما يفترض أيضاً أن معاملات الميل لكل متغير مستقل هي ذاتها لجميع المصادر الستة، وقد بلغ معامل التحديد ( $R^2$ ) نسبة (0.8230)، وقيمة (d) في اختبار (Durbin – Watson) هي (1.0191).

**الجدول رقم (4.7)****نموذج الانحدار العام**

Dependent Variable: NIM?				
Method: Pooled Least Squares				
Sample: 2006 2011				
Included observations: 6				
Cross-sections included: 6				
Total pool (balanced) observations: 36				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
B <sub>0</sub>	0.198918	0.086466	2.300521	0.0308
EXP?	0.441767	0.194872	2.266964	0.0331
EQU?	-0.084309	0.031741	-2.656111	0.0141
CRR?	-0.171732	0.148401	-1.157220	0.2591
SIZE?	-0.003134	0.001280	-2.448948	0.0296
LODE?	0.008184	0.003743	2.186872	0.0421
STAT?	-0.093520	0.126504	-0.739261	0.4672
DES?	0.003512	0.007336	0.478738	0.6366
GDP	-0.025445	0.042764	-0.595007	0.5576
INF	0.094023	0.090579	1.038024	0.3100
EXCH	-0.002744	0.001157	-2.372061	0.0388
INRATE	0.362722	0.937109	0.387066	0.7023
STMD	0.162700	0.209339	0.777207	0.4450
SBSIZE	0.674080	0.539464	1.249536	0.2240
CONC	0.312944	0.134614	2.324751	0.0326
R-squared	0.823018	Mean dependent var	0.020351	
Adjusted R-squared	0.730679	S.D. dependent var	0.005400	
S.E. of regression	0.002803	Akaike info criterion	-8.642339	
Sum squared resid	0.000181	Schwarz criterion	-8.070513	
Log likelihood	168.5621	F-statistic	8.913048	
Durbin-Watson stat	1.019129	Prob(F-statistic)	0.000005	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

## 2-6-2 دراسة أثر العوامل المحددة لصافي هامش الفائدة المصرفية وفق نموذج الانحدار ذو الآثار الثابتة:

إن نموذج الانحدار العام يفترض أن قيمة القاطع (الثابت) لجميع المصارف هو نفسه، وهذا في الواقع، افتراض مقيد بشكل كبير. لذلك ولكي يتم الأخذ بالحسبان الشخصية الفردية لكل مصرف وكل وحدة مقطوعية، تم تقدير نموذج الآثار الثابتة، حيث يسمح هذا النموذج للقاطع (الثابت) بالتغيير بين المصارف، معبراً بذلك عن الشخصية الفردية لكل مصرف. ولكن ما يزال يفترض أن معاملات الميل هي ثابتة للمصارف جميعها.

ولدراسة أثر العوامل المحددة لصافي هامش الفائدة المصرفية وفق نموذج الانحدار ذو الآثار الثابتة، قام الباحث وبالاعتماد على برنامج (EVIEWS) بإدخال بيانات المتغير التابع وبيانات المتغيرات المستقلة، ومن ثم استخدام أسلوب (Least Squares Dummy Variable)، حيث تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (4.8).

ومن خلال نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة في الجدول رقم (4.8) وُجد أن معامل التحديد ( $R^2$ ) يساوي (0.9093)، وقيمة (d) في اختبار (Durbin – Watson) هي (2.0397).

وبناءً على هذه النتائج، يجب المفاضلة بين النماذجين العام الآثار الثابتة. حيث أن الدلالة الإحصائية للمعاملات المقدرة في نموذج الآثار الثابتة هي أفضل من تلك المقدرة في النموذج العام، وبما أن قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) قد ازدادت من قيمة (0.8230) في النموذج العام، إلى قيمة (0.9093) في نموذج الآثار الثابتة، وقيمة (d) في اختبار (Durbin – Watson) هي أكبر في نموذج الآثار الثابتة وذلك بقيمة (2.0397) مقارنةً مع قيمة (d) في النموذج العام حيث بلغت (1.0191). فإن كل هذه المؤشرات تدل على أن النموذج العام غير معبر بشكل مناسب عن النتائج الحقيقية، والترجح لصالح نموذج الآثار الثابتة.

### الجدول رقم (4.8)

#### نموذج الانحدار ذو الآثار الثابتة

Dependent Variable: NIM?				
Method: Pooled Least Squares				
Sample: 2006 2011				
Included observations: 6				
Cross-sections included: 6				
Total pool (balanced) observations: 36				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
B <sub>0</sub>	0.236429	0.114781	2.059824	0.0542
EXP?	0.605271	0.254464	2.378612	0.0329
EQU?	-0.071833	0.028264	-2.541483	0.0128
CRR?	-0.188577	0.144662	-1.303567	0.2088
SIZE?	-0.004693	0.001934	-2.426887	0.0289
LODE?	0.006476	0.002953	2.192872	0.0400
STAT?	-0.060934	0.135544	-0.449548	0.6584
DES?	0.002512	0.017402	0.144369	0.8868
GDP	-0.021563	0.040648	-0.530488	0.6023
INF	0.090543	0.086276	1.049463	0.3079
EXCH	-0.002934	0.001000	-2.933496	0.0089
INRATE	0.440933	0.926477	0.475925	0.6399
STMD	0.179542	0.214105	0.838573	0.4127
SBSIZE	0.073453	0.360822	0.203572	0.8410
CONC	-0.046252	0.020897	-2.213309	0.0309
Fixed Effects (Cross)				
_BSO-B <sub>0</sub>	0.000920			
_IBTF-B <sub>0</sub>	0.002005			
_BBSF-B <sub>0</sub>	0.000853			
_ARBS-B <sub>0</sub>	0.000445			
_BBS-B <sub>0</sub>	-0.004534			
_BASY-B <sub>0</sub>	0.000311			
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.909380	Mean dependent var		0.020351
Adjusted R-squared	0.823795	S.D. dependent var		0.005400
S.E. of regression	0.002267	Akaike info criterion		-9.033940
Sum squared resid	9.25E-05	Schwarz criterion		-8.242180
Log likelihood	180.6109	F-statistic		10.62544
Durbin-Watson stat	2.039763	Prob(F-statistic)		0.000004

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

كما أن اختبار (F) المقيد (Restricted F Test) يمكن استخدامه أيضاً للمفاضلة بين النماذج.

$$F = \frac{(\bar{R}_{UR}^2 - \bar{R}_R^2)/m}{(1 - \bar{R}_{UR}^2)/(n - k)}$$

$$F = \frac{(0.909380 - 0.823018)/14}{(1 - 0.909380)/(504 - 20)}$$

$$F = 32.9470$$

وبالرجوع إلى الجداول الإحصائية تم استخراج قيمة (F) الجدولية ( $F_{0.05}$ ) (14.484) والتي تمثل قيمة (F) الحرجة عند مستوى معنوية (0.05)، والتي تساوي (1.71). وعليه فإن قيمة (F) المحسوبة تتجاوز قيمة (F) الجدولية، وبالتالي النموذج العام غير صالح للاستخدام.

#### 3-6-3 دراسة أثر العوامل المحددة لصافي هامش الفائدة المصرفية وفق نموذج

##### الانحدار ذو الآثار العشوائية:

على اعتبار أن المتغيرات الوهمية في نموذج الآثار الثابتة تمثل في الواقع النقص في معرفة النموذج الصحيح، فيمكن أن يتم التعبير عن هذا التجاهل من خلال عنصر الإضطراب ( $\epsilon_i$ )، وهو ما يطلق عليه نموذج مكونات الخطأ (Error Components Model) أو نموذج الآثار العشوائية، ويعتمد هذا النموذج بشكل أساسي على أن المصارف الستة المدروسة لها قيمة متوسطة عامة للفاصل (الثابت)، والفرق الفردية في قيم الفاصل (الثابت) لكل مصرف تتبع من خلال عنصر الخطأ ( $\epsilon_i$ ).

ولدراسة أثر العوامل المحددة لصافي هامش الفائدة المصرفية وفق نموذج الانحدار ذو الآثار العشوائية، قام الباحث وبالاعتماد على برنامج (EVIEWS) بإدخال بيانات المتغير التابع وبيانات المتغيرات المستقلة، ومن ثم استخدام أسلوب (Generalized Least Squares)، حيث تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (4.9).

وقد وُجد من خلال نتائج تدبير نموذج الآثار العشوائية وُجد أن قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) في هذا النموذج هي (0.8824)، وقيمة (d) في اختبار (Durbin – Watson) هي (1.7883).

## (4.9) رقم (الجدول

## نموذج الانحدار ذو الآثار العشوائية

Dependent Variable: NIM?				
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)				
Sample: 2006 2011				
Included observations: 6				
Cross-sections included: 6				
Total pool (balanced) observations: 36				
Wallace and Hussain estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
B <sub>0</sub>	0.209875	0.075753	2.770540	0.0109
EXP?	0.580891	0.262653	2.211631	0.0372
EQU?	-0.074236	0.023215	-3.197700	0.0040
CRR?	-0.192726	0.115648	-1.666493	0.1092
SIZE?	-0.003733	0.001559	-2.394077	0.0252
LODE?	0.006211	0.002758	2.252027	0.0367
STAT?	-0.080866	0.108966	-0.742119	0.4655
DES?	0.004926	0.010747	0.458341	0.6510
GDP	-0.018928	0.033673	-0.562113	0.5795
INF	0.082895	0.070814	1.170599	0.2537
EXCH	-0.002679	0.001281	-2.090536	0.0478
INRATE	0.328322	0.754712	0.435030	0.6676
STMD	0.150633	0.169081	0.890892	0.3822
SBSIZE	0.097972	0.292795	0.334611	0.7410
CONC	-0.009686	0.004584	-2.113149	0.0453
Random Effects (Cross)				
_BSO-B <sub>0</sub>	0.000502			
_IBTF-B <sub>0</sub>	0.001543			
_BBSF-B <sub>0</sub>	-0.000138			
_ARBS-B <sub>0</sub>	0.001161			
_BBS-B <sub>0</sub>	-0.003448			
_BASY-B <sub>0</sub>	0.000380			
Weighted Statistics				
R-squared	0.882409	Mean dependent var	0.005510	
Adjusted R-squared	0.821058	S.D. dependent var	0.004975	
S.E. of regression	0.002104	Sum squared resid	0.000102	
F-statistic	14.38282	Durbin-Watson stat	1.783360	
Prob(F-statistic)	0.000000			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.798499	Mean dependent var	0.020351	
Sum squared resid	0.000206	Durbin-Watson stat	0.883128	

وعليه، فإنه يجب المفاضلة بين النماذجين، نموذج الآثار الثابتة و نموذج الآثار العشوائية، ولذلك قام الباحث بإجراء اختبار هوسمان (Hausman) للمفاضلة بين النماذجين. حيث ظهرت النتائج الآتية:

#### الجدول رقم (4.10)

#### اختبار هوسمان (Hausman)

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Pool:Determinants of Bank Net Interest Margin			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	24.097614	14	0.0002

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

وعلى اعتبار أن الإحصائية (Prob.) أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، فإن الترجيح سيكون لصالح نموذج الآثار الثابتة.

كما يمكن دعم هذه النتيجة على اعتبار أن الوحدات المقطعة في العينة، أي المصادر، ليست مسحوبة بشكل عشوائي من مجتمع البحث، وبالتالي فإن الاستنتاج الإحصائي (Statistical Inference) سيكون مشروع، وعندها سيكون القبول لصالح نموذج الآثار الثابتة.

وعليه فإن نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model) هو النموذج الأكثر ملائمة في هذا البحث لتحليل البيانات المجمعة وتحديد أغلب المتغيرات المفسرة لصافي هامش الفائدة في الصناعة المصرفية السورية.

#### 7-4 اختبار الفرضيات:

##### 7-4-1 اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى يجب أولاً أن يتم اختبار الفرضيات الفرعية المتعلقة بها.

##### 7-4-1-1 اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

$H_0$ : لا يوجد تأثير جوهري ذو دلالة إحصائية للعوامل الداخلية للمصرف على صافي هامش الفائدة للمصرف.

$H_1$ : يوجد تأثير جوهري ذو دلالة إحصائية للعوامل الداخلية للمصرف على صافي هامش الفائدة للمصرف.

ولاختبار الفرضية الفرعية الأولى قام الباحث بتشكيل نموذج الآثار الثابتة للعوامل الداخلية للمصارف (الخصائص المميزة لكل مصرف)، حيث تتضمن هذه العوامل كل من: كفاءة العمليات، الأمان المصرفي، مخاطر الائتمان، حجم المصرف، نسبة الائتمان، نسبة الاحتياطي الإلزامي، وهيكيل الودائع كمتغيرات مستقلة. وجميع هذه المتغيرات كان ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، فيما عدا نسبة الاحتياطي الإلزامي وهيكيل الودائع، وقد تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (4.11).

وتوضح نتائج الجدول رقم (4.11)، أن قيمة احتمالية احصائية (F) تساوي (0.000004)، أي أنها أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه فإننا نرفض فرضية عدم ونقل الفرضية البديلة القائلة بأن العوامل الداخلية للمصرف لها تأثير جوهري ذو دلالة إحصائية على صافي هامش الفائدة المصرفية. أي يمكن استنتاج أن نتائج هذا البحث لها دلالة احصائية ضمن مجال ثقة (95%).

كما أن معامل التحديد ( $R^2$ ) يساوي (0.826959)، وبالتالي إن ما يقارب (83%) من التباين في صافي هامش الفائدة يفسر من خلال المتغيرات المستقلة ذات الدلالة الإحصائية السابقة. وهذا ما يعتبر قيمة مرتفعة إلى حد ما، أخذين بالحسبان أن القيمة القصوى لمعامل التحديد يمكن أن تصل إلى (100%), والتي تدل على أن نتائج الانحدار كانت منطقية. كما أن قيمة (d) في اختبار (Durbin – Watson) هي (2.0194)، وهي قيمة قريبة من (2)، وبالتالي يدل ذلك على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

## الجدول رقم (4.11)

## نموذج الآثار الثابتة للعوامل الداخلية للمصارف المدروسة

Dependent Variable: NIM?				
Method: Pooled Least Squares				
Sample: 2006 2011				
Included observations: 6				
Cross-sections included: 6				
Total pool (balanced) observations: 36				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
B <sub>0</sub>	0.035253	0.079595	0.442903	0.6620
EXP?	0.959248	0.191173	5.017705	0.0000
EQU?	-0.062923	0.013397	-4.696798	0.0001
CRR?	-0.244083	0.114169	-2.137907	0.0434
SIZE?	-0.001127	0.000430	-2.620316	0.0153
LODE?	0.001076	0.000516	2.084218	0.0484
STAT?	0.038817	0.049823	0.779107	0.4439
DES?	0.003394	0.011625	0.291992	0.7729
Fixed Effects (Cross)				
_BSO-B <sub>0</sub>	0.000188			
_IBTF-B <sub>0</sub>	0.004309			
_BBSF-B <sub>0</sub>	-0.002625			
_ARBS-B <sub>0</sub>	0.001680			
_BBS-B <sub>0</sub>	-0.003027			
_BASY-B <sub>0</sub>	-0.000525			
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.826959	Mean dependent var	0.020351	
Adjusted R-squared	0.736677	S.D. dependent var	0.005400	
S.E. of regression	0.002771	Akaike info criterion	-8.664861	
Sum squared resid	0.000177	Schwarz criterion	-8.093034	
Log likelihood	168.9675	F-statistic	9.159712	
Durbin-Watson stat	2.019461	Prob(F-statistic)	0.000004	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

ومن خلال استعراض نتائج اختبار (T-test) واحتماليتها ( $\alpha$ ), فإنه يمكن الوصول للنتائج التالية:

- معامل الانحدار لمتغير كفاءة العمليات هو موجب ويساوي (0.959248) وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، بينما كان معامل الارتباط موجب ويساوي (0.758) وله دلالة احصائية عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يختلف عن توقعات الباحث في هذا الصدد. وقد كشفت النتائج أن العلاقة الأقوى هي مع متغير كفاءة العمليات وهو ما ينسجم مع نموذج (Dealership) المقدم من قبل (Ho and Saunders)<sup>210</sup>. وبالنتيجة فإن المصارف التي تحمل مصاريف تشغيلية مرتفعة ستعمل بصافي هامش فائدة مرتفع أيضاً، أي لديها القدرة على نقل مصاريفها التشغيلية لعملائه، وذلك يسمح لها بمقابلة تكاليف التجديد المرتفعة. وهذا ما يقترح أن صافي هامش الفائدة في المصرف يمكن تخفيضه إذا كان المصرف قادر على تخفيض مصاريف التشغيل. وهناك العديد من الدراسات الداعمة لهذه النتيجة<sup>211</sup>.

- معامل الانحدار لمتغير الأمان المصرفي هو سالب ويساوي (0.062923) وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، بينما كان معامل الارتباط موجب ويساوي (0.253)، وليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يختلف عن توقعات الباحث في هذا الصدد. فعلى الرغم من عدم معنوية الارتباط، إلا أن ذلك يشير إلى أن المصارف تتوقع خسائر كبيرة في القروض مستقبلاً، كالتعامل مع عملاء ذوي مخاطر مرتفعة. علاوة على ذلك، قد تكون هذه النتيجة ناجمة عن نفور المصارف من الخطر (Risk Aversion)، وذلك على اعتبار أن ارتفاع النفور من الخطر يمكن أن يُحفز المصارف على تخصيص أموالها في النشاطات الأقل خطراً وبعوائد منخفضة، وينتج عن ذلك صافي هامش فائدة منخفض. وهناك العديد من الدراسات الداعمة لهذه النتيجة<sup>212</sup>.

- معامل الانحدار لمتغير مخاطر الائتمان هو سالب ويساوي (0.244083) وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، بينما كان معامل الارتباط موجب ويساوي (0.579)، وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يتفق مع توقعات الباحث في هذا الصدد. وهذا في الحقيقة يدل

<sup>210</sup> Ho, Thomas S. Y. Saunders, Anthony. **The Determinants of Bank Interest Margins: Theory and Empirical Evidence**, op.cit.

<sup>211</sup> See:

- Ben Naceur, Samy. Goaied, Mohamed. **The Determinants of Commercial Bank Interest Margin and Profitability: Evidence from Tunisia**, op.cit.
- Ugur, Ahmet. Erkus, Hakan. **Determinants of the Net Interest Margins of Banks in Turkey**, op.cit.
- Maudos, Joaquin. Solis, Liliana. **The determinants of net interest income in the Mexican banking system: An integrated model**, Journal of Banking & Finance, vol.33, 2009.

<sup>212</sup> See:

- Dietrich, Andreas. Wanzenried, Gabrielle. **Determinants of bank profitability before and during the crisis: Evidence from Switzerland**, op.cit.
- Maudos, Joaquin. De Guevara, Juan Fernandez. **Factors explaining the interest margin in the banking sectors of the European Union**, op.cit.

على أن متغير صافي هامش الفائدة لا يتأثر بمخاطر التعثر، الأمر الذي يشير إلى أن المصارف في سوريا لا تأخذ بالحسبان مخاطر التعثر عند تسعير القروض والسلف. وهذا ما يطرح سؤال هام، فيما إذا كانت هذه المصارف تُميز ما بين فئات المخاطر المختلفة أو طبيعة العملاء المختلفة، وأيضاً فيما إذا كان يوجد تسعير مختلف لكل فئة من فئات الخطر المتوقعة<sup>213</sup>.

- معامل الانحدار لمتغير حجم المصرف هو سالب ويساوي (-0.001127) ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، بينما كان معامل الارتباط موجب ويساوي (0.094)، وليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يتفق مع توقعات الباحث في هذا الصدد. وهذه النتيجة يمكن أن تشير إلى القدرة على التمويل للمصارف الكبيرة الحجم، فحيث أن التمويل يقود إلى مخاطر أقل ومنه العائد المطلوب سيكون أقل. أو قد يُعزى ذلك إلى مستويات السيولة المرتفعة التي تحافظ بها المصارف الكبيرة الحجم. وهناك العديد من الدراسات الداعمة لهذه النتيجة<sup>214</sup>.

- معامل الانحدار لمتغير نسبة الائتمان هو موجب ويساوي (0.001076) ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، بينما كان معامل الارتباط موجب ويساوي (0.658)، ولله دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يتفق مع توقعات الباحث في هذا الصدد. فحيث أن هذا المتغير والذي يتمثل بنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع سيعكس ارتفاعها مستويات منخفضة من السيولة، وبالتالي كلما زادت نسبة الائتمان ممثلة بزيادة حجم إقراض الودائع، فإن حجم الفوائد المقبوضة على القروض سيكون أكبر من حجم الفوائد المدفوعة على الودائع، مما يزيد من صافي هامش الفائدة. وهذا ما يتفق مع أغلب الأبحاث والدراسات السابقة<sup>215</sup>.

<sup>213</sup> See:

- Nguyen, James, *An Empirical Analysis of Commercial Bank Profitability in Financially Liberalized Markets*, op.cit.
- Zhang, Jin, *Three Essays on Chinese Financial Intermediation*, op.cit.

<sup>214</sup> See:

- Ben Naceur, Samy. Goaied, Mohamed. *The Determinants of Commercial Bank Interest Margin and Profitability: Evidence from Tunisia*, op.cit.
- Tin, Low Mui. Ahmad, Rubi. S. Shahrudin, Shahrin, *Determinants of Bank Profits and Net Interest Margins in East Asia and Latin America*, op.cit.
- KPMG, *Bank Margins and Related Profitability in South Africa*. 1998.

<sup>215</sup> See:

- Tin, Low Mui. Ahmad, Rubi. S. Shahrudin, Shahrin, *Determinants of Bank Profits and Net Interest Margins in East Asia and Latin America*, op.cit.
- Claeys, Sophie. Vennet, Rudi Vander. *Determinants of bank interest margins In Central and Eastern Europe: Convergence to the West?*, op.cit.
- Gul, Sehrish. Irshad, Faiza. Zaman, Khalid, *Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan*, op.cit.

- معامل الانحدار لمتغير نسبة الاحتياطي الإلزامي هو موجب ويساوي (0.038817) وليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، بينما كان معامل الارتباط موجب ويساوي (0.087)، وليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يختلف عن توقعات الباحث في هذا الصدد. وهذا يدل إلى أن نسبة الاحتياطي الإلزامي ليست لها أهمية كبيرة لدى المصارف عند تحديد صافي هامش الفائدة، وليس هناك علاقة قوية مع تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالاحتياطي الإلزامي لدى المصرف المركزي. وهذا ما قد يعزى إلى مستويات السيولة الفائضة في القطاع المصرفي السوري. كما تدل هذه النتيجة أيضاً على أن أداة السياسة النقدية هذه غير فعالة بشكل واضح في القطاع المصرفي، وذلك حين يستخدمها المصرف المركزي للتأثير على المقدرة الإقراضية للمصارف. وهناك العديد من الدراسات الداعمة لهذه النتيجة<sup>216</sup>.

- معامل الانحدار لمتغير هيكل الودائع هو موجب ويساوي (0.003394) وليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، بينما كان معامل الارتباط موجب ويساوي (0.060)، وليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يتفق مع توقعات الباحث في هذا الصدد. وهذا يدل على أن المصارف تحاول جاهدة جذب المزيد من الحسابات الجارية والودائع تحت الطلب، فالحسابات الجارية عادةً ما تتميز بالثبات النسبي، والتكلفة المنخفضة مقارنة بالمصادر المقترضة الأخرى، وبناءً على هذه النتيجة، فإن كسب المزيد من مصادر الأموال عبر الحسابات الجارية، ستمكن المصارف القراءة على إبقاء صافي هامش فائدة مرتفعاً. وهناك العديد من الدراسات الداعمة لهذه النتيجة<sup>217</sup>.

وبناءً عليه يمكن تشكيل نموذج انحدار للعوامل الداخلية للمصرف المحدد لصافي هامش الفائدة المصرفية لكل مصرف وفق النموذج التالي:

$$\text{NIM}_{it} = \beta_{oi} + 0.035253 + 0.959248 * \text{EXP}_{it} - 0.062922 * \text{EQU}_{it} - 0.244082 * \text{CRR}_{it} - 0.001127 * \text{SIZE}_{it} + 0.001076 * \text{LODE}_{it} + 0.038817 * \text{STAT}_{it} + 0.003394 * \text{DES}_{it}$$

<sup>216</sup> See:

- Huseynov, Fariz. **The Determinants of Bank Interest Margins in When Deposit Insurance Tied to Interest Rates: Evidence from Azerbaijan**, North Dakota State University, College of Business, 2009.
- AL-Hussin, Ahmad Awad, **Determinants of Banks` Interest Margins in Jordan**, op.cit.
- Folawewo, Abiodun O. Tennant, David. **Determinants of Interest Rate Spreads In Sub-Saharan African Countries: A Dynamic Panel Analysis**, op.cit.

<sup>217</sup> See:

- Demirgüt-Kunt, Asli. Huizinga, Harry. **Determinants of commercial bank interest margins and profitability: some international evidence**, op.cit.
- Claeys, Sophie. Vennet, Rudi Vander. **Determinants of bank interest margins In Central and Eastern Europe: Convergence to the West?**, op.cit.

حيث تشير  $(\beta_{oi})$  إلى الثابت الخاص بكل مصرف والتي يمكن أخذ قيمها من الجدول رقم (4.11).

#### 4-2-1-2 اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

$H_0$ : لا يوجد تأثير جوهري ذو دلالة إحصائية لمتغيرات الاقتصاد الكلي على صافي هامش الفائدة للمصرف.

$H_1$ : يوجد تأثير جوهري ذو دلالة إحصائية لمتغيرات الاقتصاد الكلي على صافي هامش الفائدة للمصرف.

ولاختبار الفرضية الفرعية الثانية قام الباحث بتشكيل نموذج الآثار الثابتة لمتغيرات الاقتصاد الكلي. وتتضمن متغيرات الاقتصاد الكلي كل من: الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، سعر الفائدة، وسعر الصرف كمتغيرات مستقلة. وجميع هذه المتغيرات كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، فيما عدا متغير سعر الفائدة. وقد تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (4.12).

وتوضح نتائج الجدول رقم (4.12) أن قيمة احتمالية احصائية (F) تساوي (0.000038)، أي أنها أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقل الفرضية البديلة القائلة بأن متغيرات الاقتصاد الكلي لها تأثير جوهري ذو دلالة إحصائية على صافي هامش الفائدة المصرفية. أي يمكن استنتاج أن نتائج هذا البحث لها دلالة احصائية ضمن مجال ثقة (95%).

كما أن معامل التحديد ( $R^2$ ) يساوي (0.711697)، وبالتالي إن ما يقارب (71%) من التباين في صافي هامش الفائدة يُفسر من خلال المتغيرات المفسرة ذات الدلالة الإحصائية السابقة. وهذا ما يُعتبر قيمة جيدة جداً، والتي تدل على أن نتائج الانحدار كانت منطقية. كما أن قيمة (d) في اختبار Durbin – Watson هي (1.6801)، وبالرجوع إلى الجداول الإحصائية تم استخراج القيم الجدولية (الحرجة) وكانت ( $du=1.809$ ) و( $d_L=1.728$ )، وعليه فإن ( $d \leq 4 - du$ ، أي يدل ذلك على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

## (4.12) رقم الجدول

## نموذج الآثار الثابتة لمتغيرات الاقتصاد الكلي المدروسة

Dependent Variable: NIM?				
Method: Pooled Least Squares				
Sample: 2006 2011				
Included observations: 6				
Cross-sections included: 6				
Total pool (balanced) observations: 36				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
B <sub>0</sub>	0.090950	0.020550	4.425778	0.0002
GDP	-0.030356	0.007703	-3.940619	0.0005
INF	0.048205	0.017329	2.781821	0.0099
INRATE	0.096632	0.133923	0.721550	0.4770
EXCH	-0.001634	0.000569	-2.870538	0.0080
Fixed Effects (Cross)				
_BSO--B <sub>0</sub>	-0.003280			
_IBTF--B <sub>0</sub>	-0.001111			
_BBSF--B <sub>0</sub>	0.000257			
_ARBS--B <sub>0</sub>	0.003711			
_BBS--B <sub>0</sub>	-0.000757			
_BASY--B <sub>0</sub>	0.001180			
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.711697	Mean dependent var	0.020351	
Adjusted R-squared	0.611899	S.D. dependent var	0.005400	
S.E. of regression	0.003364	Akaike info criterion	-8.321042	
Sum squared resid	0.000294	Schwarz criterion	-7.881175	
Log likelihood	159.7787	F-statistic	7.131416	
Durbin-Watson stat	1.680155	Prob(F-statistic)	0.000038	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

ومن خلال استعراض نتائج اختبار (T-test) واحتماليتها ( $\alpha$ )، فإنه يمكن الوصول للنتائج التالية:

- معامل الانحدار لمتغير الناتج المحلي الإجمالي هو سالب ويساوي (-0.030356) ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، بينما كان معامل الارتباط سالب ويساوي (0.564) وله دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يتفق مع توقعات الباحث في هذا الصدد. وبالتالي مثل

هذه العلاقة السالبة وذات الدلالة الإحصائية يمكن تفسيرها بالتلقيبات التي تصيب دورة الأعمال، وكيف أن الاقتصاد المجهول (المشكوك به) يمكن أن يؤثر بشكل عكسي على صافي هامش الفائدة. كما أن الزيادة في النمو الاقتصادي قد ينجم عنها زيادة في نشاط الأعمال وتحسين أداء العمل فيما بين المقترضين، والتحسين من الأداء سيخفض معدلات التعذر في سداد القروض، وبالتالي علاوة المخاطرة ستختفي، وهو ما يحث المصرف على تخفيض صافي هامش الفائدة لديها. وهناك العديد من الدراسات الداعمة لهذه النتيجة<sup>218</sup>.

- معامل الانحدار لمتغير التضخم هو موجب ويساوي (0.048205) وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، بينما كان معامل الارتباط سالب ويساوي (0.090) وليس لها دلالة احصائية عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يتفق مع توقعات الباحث في هذا الصدد. وتدل النتيجة على وجود توقع جيد للتضخم من قبل المصارف، بحيث أنها لجأت إلى رفع نسب صافي هامش الفائدة لتعويض تأكيل الموارد بفعل التضخم، أي المصارف قادرة على تعديل أسعار الفائدة لزيادة عوائدتها بشكل أسرع من زيادة تكاليفها، كذلك سيزداد ميل المقترضين ناحية الطلب على القروض، ذلك لأن الموارد ستكون رخيصة وقت سداد التمويل فيما يكون التضخم مرتفعاً. وهناك العديد من الدراسات الداعمة لهذه النتيجة<sup>219</sup>.

- معامل الانحدار لمتغير سعر الفائدة هو موجب ويساوي (0.096632) وليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، بينما كان معامل الارتباط سالب ويساوي (0.456) وله دلالة احصائية عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يختلف عن توقعات الباحث في هذا الصدد. وتدل هذه النتيجة على أنه وبالرغم من الإحتمالية الكبيرة لوجود ظاهرة الاختيار ذو المخاطر المتضادة وظاهرة الحافز نتيجة ارتفاع اسعار الفائدة، فإن المصارف تحقق نتائج جيدة من خلال عمليات الإقراض بأسعار فائدة

<sup>218</sup> See:

- Huseynov, Fariz. **The Determinants of Bank Interest Margins in When Deposit Insurance Tied to Interest Rates: Evidence from Azerbaijan**, op.cit.

- Crowley, Joseph, **Interest Rate Spreads in English-Speaking African Countries**, op.cit.

<sup>219</sup> See:

- Ugur, Ahmet. Eركس، Hakan. **Determinants of the Net Interest Margins of Banks in Turkey**, op.cit.

- Gul, Sehrish. Irshad, Faiza. Zaman, Khalid .**Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan**, op.cit.

- Demirguc-Kunt, Asli. Huizinga, Harry. **Determinants of commercial bank interest margins and profitability: some international evidence**, op.cit.

مرتفعة، حيث ينجح المقترضون في سداد هذه القروض ذات الفوائد المرتفعة، وهو ما يؤدي إلى تحقيق صافي هامش فائدة مرتفع. وهناك دراسة داعمة لهذه النتيجة<sup>220</sup>.

- معامل الانحدار لمتغير سعر الصرف هو سالب ويساوي (-0.001634) ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، بينما كان معامل الارتباط سالب ويساوي (-0.456) وله دلالة احصائية عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يختلف عن توقعات الباحث في هذا الصدد. وتدل هذه النتيجة إلى أن التدخلات التي يقوم بها مصرف سوريا المركزي للحد من انخفاض سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، كرفع أسعار الفائدة الدائنة المدفوعة على الودائع بالعملات الأجنبية، تضع على المصارف مسؤولية تحمل التكاليف التي تجم عن هذه الإجراءات، وبناءً على هذه النتيجة فإن هذه المصارف غير قادرة على تحمل صافي هامش الفائدة هذا العبء للعملاء. وهناك دراسة داعمة لهذه النتيجة<sup>221</sup>.

وبناءً عليه يمكن تشكيل نموذج انحدار لمتغيرات الاقتصاد الكلي المحددة لصافي هامش الفائدة المصرفية لكل مصرف وفق النموذج التالي:

$$\begin{aligned} NIM_{it} = & \beta_{oi} + 0.090950 - 0.030355680 * GDP_t + 0.048205 * INF_t + 0.096632 * \\ & INRATE_t - 0.001634 * EXCH_t \end{aligned}$$

حيث تشير ( $\beta_{oi}$ ) إلى الثابت الخاص بكل مصرف والتي يمكن أخذ قيمها من الجدول رقم (4.12).

#### 4-7-2-3 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

$H_0$ : لا يوجد تأثير جوهري ذو دلالة إحصائية لمتغيرات الهيكل المالي على صافي هامش الفائدة للمصرف.

$H_1$ : يوجد تأثير جوهري ذو دلالة إحصائية لمتغيرات الهيكل المالي على صافي هامش الفائدة للمصرف.

ولاختبار الفرضية الفرعية الثالثة قام الباحث بتشكيل نموذج الآثار الثابتة لمتغيرات الهيكل المالي. وتتضمن متغيرات الهيكل المالي كل من: تطور سوق الأوراق المالية، حجم القطاع المصرفي،

<sup>220</sup> KPMG, Bank Margins and Related Profitability in South Africa. op.cit.

<sup>221</sup> Khrawish, Husni. Al-Abadi, Mohammad. Hejazi, Maysoon. Determinants of Commercial Bank Interest Rate Margins: Evidence from Jordan, op.cit.

ودرجة الترکز المصرفی كمتغيرات مستقلة. ووُجد أن جميع هذه المتغيرات كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%). وقد تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (4.13).

### الجدول رقم (4.13)

#### نموذج الآثار الثابتة لمتغيرات الهيكل المالي المدروسة

Dependent Variable: NIM?				
Method: Pooled Least Squares				
Sample: 2006 2011				
Included observations: 6				
Cross-sections included: 6				
Total pool (balanced) observations: 36				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
B <sub>0</sub>	0.144151	0.035761	4.030986	0.0004
STMD	0.160785	0.074902	2.146619	0.0479
SBSIZE	-0.395141	0.151914	-2.601083	0.0149
CONC	-0.347150	0.079204	-4.383006	0.0002
Fixed Effects (Cross)				
_BSO-B <sub>0</sub>	-0.003280			
_IBTF--B <sub>0</sub>	-0.001111			
_BBSF--B <sub>0</sub>	0.000257			
_ARBS--B <sub>0</sub>	0.003711			
_BBS--B <sub>0</sub>	-0.000757			
_BASY--B <sub>0</sub>	0.001180			
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.694539	Mean dependent var	0.020351	
Adjusted R-squared	0.604032	S.D. dependent var	0.005400	
S.E. of regression	0.003398	Akaike info criterion	-8.318787	
Sum squared resid	0.000312	Schwarz criterion	-7.922908	
Log likelihood	158.7382	F-statistic	7.673860	
Durbin-Watson stat	1.688799	Prob(F-statistic)	0.000025	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

وتوضح نتائج الجدول رقم (4.13) أن قيمة احتمالية احصائية (F) تساوي (0.000025)، أي أنها أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة

بأن متغيرات الهيكل المالي لها تأثير جوهري ذو دلالة إحصائية على صافي هامش الفائدة المصرفية. أي يمكن استنتاج أن نتائج هذا البحث لها دلالة إحصائية ضمن مجال ثقة (95%).

كما أن معامل التحديد ( $R^2$ ) يساوي (0.694539)، وبالتالي إن ما يقارب (69%) من التباين في صافي هامش الفائدة يفسر من خلال المتغيرات المستقلة ذات الدلالة الإحصائية السابقة. وهذا ما يُعتبر قيمة جيدة جداً، والتي تدل على أن نتائج الانحدار كانت منطقية. كما أن قيمة (d) في اختبار (Durbin – Watson) هي (1.6887)، وبالرجوع إلى الجداول الإحصائية تم استخراج القيم الجدولية (الحرجة) وكانت ( $d_{L}=1.738$ ) و ( $d_{U}=1.799$ )، عليه فإن ( $d \leq d_L$  –  $d \geq d_U$ )، أي يدل ذلك على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

ومن خلال استعراض نتائج اختبار (T-test) واحتماليتها ( $\alpha$ )، فإنه يمكن الوصول للنتائج التالية:

- معامل الانحدار لمتغير تطور سوق الأوراق المالية هو موجب ويساوي (0.160785) ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، بينما كان معامل الارتباط موجب ويساوي (0.363) وله دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يتفق مع توقعات الباحث في هذا الصدد. وهذه النتيجة تدل إلى أن تطور سوق الأوراق المالية له أثر هام على صافي هامش الفائدة، أي أن أسواق الأوراق المالية المتطرفة تزيد من صافي هامش الفائدة في المصارف، وتؤكد على الأثر المكمل (Complementarity Effect) ما بين التمويل بالدين والتمويل بحقوق الملكية. وهناك العديد من الدراسات الداعمة لهذه النتيجة<sup>222</sup>.

- معامل الانحدار لمتغير حجم القطاع المصرفي هو سالب ويساوي (-0.395141) ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، بينما كان معامل الارتباط موجب ويساوي (0.527) وله دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يختلف عن توقعات الباحث في هذا الصدد. وتشير النتيجة إلى أن زيادة تطور القطاع المصرفي له أثر عكسي على صافي هامش الفائدة. أي أن زيادة حجم القطاع المصرفي والمترافق مع مزيد من التنوع في الخدمات، لا يتم توجيهه بالشكل المناسب للغرض الربحي للمصارف، وقد يُعزى ذلك إلى الاهتمام الكبير والمنصب من قبل المصارف

<sup>222</sup> See:

- Ben Naceur, Samy. Goaied, Mohamed. **The Determinants of Commercial Bank Interest Margin and Profitability: Evidence from Tunisia**, op.cit.
- Demirguc-Kunt, Asli. Huizinga, Harry. **Determinants of commercial bank interest margins and profitability: some international evidence**, op.cit.
- KPMG, **Bank Margins and Related Profitability in South Africa**. op.cit.

السورية على تدعيم نسب السيولة لديها، وما يثبت ذلك الحجم الضخم للسيولة الفائدة لدى المصارف الخاصة السورية، حيث بلغت السيولة الفائدة لدى المصارف السورية الخاصة في نهاية عام (2010) ما يقارب (106.8) مليار ليرة سورية<sup>223</sup>. وهناك دراسة داعمة لهذه النتيجة<sup>224</sup>.

- معامل الانحدار لمتغير التركز المصرفي هو سالب ويساوي (-0.347150) وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، بينما كان معامل الارتباط سالب ويساوي (-0.669) وله دلالة احصائية عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يختلف عن توقعات الباحث في هذا الصدد. وتُشير هذه النتيجة إلى حقيقة مفادها إلى أن الظروف غير التافيسية لا تدفع بصافي هامش الفائدة في المصارف السورية إلى الارتفاع، كما هو مفترض. أي أن البيئة التافيسية تحقق صافي هامش فائدة أعلى للمصارف أكثر من البيئة الاحتكارية. كما تدعم هذه النتيجة فرضية هيكل الكفاءة (Efficient-Structure) في تقسيم العلاقة ما بين درجة التركز المصرفي وصافي هامش الفائدة، أي أن هذه المصارف تقوم بالإنتاج على نطاق أكثر كفاءة من غيرها، بحيث تمتلك إدارات عالية المستوى وتقنيولوجيا إنتاج متقدمة، ومن ثم لديها القدرة على تخفيض التكاليف، وبشكل متلاحم تستطيع تقديم تقدمات فائدة أكثر تافيسية على القروض و/أو الودائع. إلا أن الباحث يتوقع أن تكون طبيعة هذه العلاقة مؤقتة، حيث أن هذه المصارف من المفترض أيضاً أن تكتسب حصة سوقية أكبر، فالسوق قد يصبح أكثر تركزاً، ومنه وضع السعر المحدد من قبلها، والذي يدعم صافي هامش الفائدة، لتتحول العلاقة إلى علاقة إيجابية بين كل المتغيرين على المدى الطويل. وهناك العديد من الدراسات الداعمة لهذه النتيجة<sup>225</sup>.

وبناءً عليه يمكن تشكيل نموذج انحدار لمتغيرات الهيكل المالي المحددة لصافي هامش الفائدة المصرفية لكل مصرف وفق النموذج التالي:

$$\text{NIM}_{it} = \beta_{oi} + 0.144151 + 0.160784 * \text{STMD}_t - 0.395141 * \text{SBSIZE}_t - 0.347149 * \text{CONC}_t$$

حيث تشير ( $\beta_{oi}$ ) إلى الثابت الخاص بكل مصرف والتي يمكن أخذ قيمها من الجدول رقم (4.13).

<sup>223</sup> النشرات الإحصائية المنشورة من قبل المصرف المركزي لعامي 2010 و2011.

<sup>224</sup> Demirguc-Kunt, Asli. Huizinga, Harry. **Determinants of commercial bank interest margins and profitability: some international evidence**, op.cit.

<sup>225</sup> See:

- Ben Naceur, Samy. Goaied, Mohamed. **The Determinants of Commercial Bank Interest Margin and Profitability: Evidence from Tunisia**, op.cit.
- Crowley, Joseph, **Interest Rate Spreads in English-Speaking African Countries**, op.cit.
- Zhang, Jin, **Three Essays on Chinese Financial Intermediation**, op.cit.

وبعد إجراء اختبار الفرضيات الفرعية المتعلقة بالفرضية الرئيسية الأولى، سيتم اختبار الفرضية الرئيسية الأولى وهي:

$H_0$ : لا يوجد تأثير جوهري ذو دلالة إحصائية للعوامل الداخلية للمصرف والعوامل الخارجية على صافي هامش الفائدة للمصرف.

$H_1$ : يوجد تأثير جوهري ذو دلالة إحصائية للعوامل الداخلية للمصرف والعوامل الخارجية على صافي هامش الفائدة للمصرف.

ولاختبار الفرضية الرئيسية الأولى قام الباحث بتشكيل نموذج الآثار الثابتة يتضمن جميع العوامل الداخلية الخارجية. وتتضمن هذه العوامل كل من: الخصائص الداخلية للمصارف، ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ومتغيرات الهيكل المالي كمتغيرات مستقلة. وقد تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (4.14).

وتوضح نتائج الجدول رقم (4.14) أن قيمة احتمالية احصائية (F) تساوي (0.000004)، أي أنها أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه فإننا نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن العوامل الداخلية للمصرف، ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ومتغيرات الهيكل المالي، لها تأثير جوهري ذو دلالة إحصائية على صافي هامش الفائدة المصرفية. أي يمكن استنتاج أن نتائج هذا البحث لها دلالة احصائية ضمن مجال ثقة (95%).

كما أن معامل التحديد ( $R^2$ ) يساوي (0.909380)، وهو يشير إلى نسبة التباين في المتغير التابع التي تفسرها المتغيرات المستقلة، وبالتالي هذا يعني أن ما يقارب (91%) من التباين في صافي هامش الفائدة يُفسر من خلال المتغيرات المستقلة ذات الدلالة الإحصائية السابقة. وهذا ما يعتبر قيمة مرتفعة إلى حد ما، أي أن نتائج الانحدار كانت منطقية. كما أن قيمة (d) في اختبار (Durbin – Watson) هي (2.0397)، وهي قيمة قريبة من (2)، وبالتالي يدل ذلك على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

ووجد أن المتغيرات ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية (5%) هي: كفاءة العمليات، الأمان المصرفـي، حجم المصرفـ، نسبة الائتمـان، سعر الصرـف، والتـركـز المـصرفـي.

**الجدول رقم (4.14)****نموذج الآثار الثابتة للعوامل الداخلية للمصارف والعوامل الخارجية المدروسة**

Dependent Variable: NIM?				
Method: Pooled Least Squares				
Sample: 2006 2011				
Included observations: 6				
Cross-sections included: 6				
Total pool (balanced) observations: 36				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
B <sub>0</sub>	0.236429	0.114781	2.059824	0.0542
EXP?	0.605271	0.254464	2.378612	0.0329
EQU?	-0.071833	0.028264	-2.541483	0.0128
CRR?	-0.188577	0.144662	-1.303567	0.2088
SIZE?	-0.004693	0.001934	-2.426887	0.0289
LODE?	0.006476	0.002953	2.192872	0.0400
STAT?	-0.060934	0.135544	-0.449548	0.6584
DES?	0.002512	0.017402	0.144369	0.8868
GDP	-0.021563	0.040648	-0.530488	0.6023
INF	0.090543	0.086276	1.049463	0.3079
EXCH	-0.002934	0.001000	-2.933496	0.0089
INRATE	0.440933	0.926477	0.475925	0.6399
STMD	0.179542	0.214105	0.838573	0.4127
SBSIZE	0.073453	0.360822	0.203572	0.8410
CONC	-0.046252	0.020897	-2.213309	0.0309
Fixed Effects (Cross)				
_BSO-B <sub>0</sub>	0.000920			
_IBTF-B <sub>0</sub>	0.002005			
_BBSF-B <sub>0</sub>	0.000853			
_ARBS-B <sub>0</sub>	0.000445			
_BBS-B <sub>0</sub>	-0.004534			
_BASY-B <sub>0</sub>	0.000311			
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.909380	Mean dependent var	0.020351	
Adjusted R-squared	0.823795	S.D. dependent var	0.005400	
S.E. of regression	0.002267	Akaike info criterion	-9.033940	
Sum squared resid	9.25E-05	Schwarz criterion	-8.242180	
Log likelihood	180.6109	F-statistic	10.62544	
Durbin-Watson stat	2.039763	Prob(F-statistic)	0.000004	

بينما كانت المتغيرات التي ليس لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) هي: مخاطر الائتمان، نسبة الاحتياطي الإلزامي، هيكل الودائع، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، سعر الفائدة، تطور سوق الأوراق المالية، حجم القطاع المصرفي. كما أن جميع هذه المتغيرات لم تتغير طبيعة علاقتها مع صافي هامش الفائدة بما ذكر في الفرضيات الفرعية السابقة. وهناك العديد من الدراسات الداعمة لهذه النتيجة<sup>226</sup>.

ويتبين من خلال ملاحظة النتائج أنه عند إجراء تحليل انحدار للعوامل الداخلية والخارجية معاً المحددة لصافي هامش الفائدة، فإن العلاقة ما بين معظم العوامل الخارجية\* وصافي هامش الفائدة تمثل للتراجع، وإن غالبية العوامل الداخلية للمصارف كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%). وهذا في الواقع يعكس الأهمية النسبية للعوامل الداخلية مقارنة مع العوامل الخارجية من ناحية الأثر على صافي هامش الفائدة. أي أن الخصائص المميزة للمصارف تسيطر على غالبية العوامل في تقسيم صافي هامش الفائدة في المصارف السورية، حيث أن أثر العوامل الخارجية تلاشى عملياً مقابل الأثر الهام للعوامل الداخلية على صافي هامش الفائدة. وهذا في الحقيقة يطرح تساؤلات هامة حول مدى فاعلية وتأثير متغيرات الاقتصاد الكلي ومتغيرات الهيكل المالي كقوة تقسية لهذه المتغيرات على صافي هامش الفائدة في المصارف السورية.

وعليه قام الباحث بمقارنة بين معاملات العوامل الداخلية للمصارف ذات الدلالة الإحصائية في نموذج الآثار الثابتة وفقاً لفرضية الفرعية الأولى، والذي يتضمن فقط العوامل الداخلية للمصارف، مع ذات المعاملات في نموذج الآثار الثابتة وفقاً لفرضية الرئيسية الأولى، والذي يشمل جميع العوامل الداخلية والخارجية، وقد تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (4.15) التالي:

<sup>226</sup> See:

- Claeys, Sophie. Vennet, Rudi Vander. **Determinants of bank interest margins In Central and Eastern Europe: Convergence to the West?**, op.cit.
- Crowley, Joseph. **Interest Rate Spreads in English-Speaking African Countries**, op.cit.
- Zhang, Jin. **Three Essays on Chinese Financial Intermediation**, op.cit.
- Khrawish, Husni. Al-Abadi, Mohammad. Hejazi, Maysoon. **Determinants of Commercial Bank Interest Rate Margins: Evidence from Jordan**, op.cit.
- Tin, Low Mui. Ahmad, Rubi. S. Shahrudin, Shahrin, **Determinants of Bank Profits and Net Interest Margins in East Asia and Latin America**, op.cit.
- Maudos, Joaquin. De Guevara, Juan Fernandez. **Factors explaining the interest margin in the banking sectors of the European Union**, op.cit.
- Dietrich, Andreas. Wanzenried, Gabrielle. **Determinants of bank profitability before and during the crisis: Evidence from Switzerland**, op.cit.
- Ugur, Ahmet. Erkus, Hakan. **Determinants of the Net Interest Margins of Banks in Turkey**, op.cit.
- Ben Naceur, Samy. Goaied, Mohamed. **The Determinants of Commercial Bank Interest Margin and Profitability: Evidence from Tunisia**, op.cit.

\* فيما عدا متغير سعر الصرف ومتغير التركيز المصرفية.

## (4.15) الجدول رقم

**مقارنة بين معاملات العوامل الداخلية للمصارف ذات الدلالة الإحصائية في نموذج الآثار**

**الثابتة وفقاً للفرضية الفرعية الأولى والفرضية الرئيسية الأولى**

المتغير	نموذج الآثار الثابتة وفقاً للفرضية الفرعية الأولى		نموذج الآثار الثابتة وفقاً للفرضية الرئيسية الأولى	
	المعامل	مستوى المعنوية	المعامل	مستوى المعنوية
(EXP) كفاءة العمليات	0.959248	0.0000	0.605271	0.0329
(EQU) الأمان المصرفـي	-0.062923	0.0001	-0.071833	0.0128
(CRR) مخاطر الائتمـان	-0.244083	0.0434	-0.188577	0.2088
(SIZE) حجم المصرف	-0.001127	0.0153	-0.004693	0.0289
(LODE) نسبة الائتمـان	0.001076	0.0484	0.006476	0.0400

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن متغيرات كفاءة العمليات، والأمان المصرفـي، وحجم المصرف، ونسبة الائتمـان جميعها كان لها نفس الإشارة والاتجاه في كلا النموذجين. بينما تبين أن متغير مخاطر الائتمـان كان ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) في نموذج الآثار الثابتة وفقاً للفرضية الفرعية الأولى، إلا أنه في نموذج الآثار الثابتة وفقاً للفرضية الرئيسية الأولى أصبح هذا المتغير بدون دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%). ويمكن استنتاج أنه عند القيام بتحليل الانحدار لجميع العوامل الداخلية والخارجية مع صافي هامش الفائدة، فإن العوامل الداخلية أو الخصائص المميزة للمصارف هي الأكثر صلة وتأثير في صافي هامش الفائدة في المصارف السورية، حيث بلغ معامل التحديد ما يقارب الـ (91%), وهي نسبة مرتفعة وتدل على الدور الهام لهذه المتغيرات في تقسيم صافي هامش الفائدة.

وبناءً على نتائج نموذج الآثار الثابتة وفقاً للفرضية الرئيسية الأولى يمكن تشكيل نموذج انحدار للعوامل المحددة لصافي هامش الفائدة المصرفـية لكل مصرف كالتالي:

$$\begin{aligned} NIM_{it} = & \beta_{oi} + 0.236428 + 0.605271 * EXP_{it} - 0.071832 * EQU_{it} - 0.188577 * CRR_{it} \\ & - 0.004693 * SIZE_{it} + 0.006475 * LODE_{it} - 0.060933 * STAT_{it} + 0.002512 * DES_{it} - \\ & 0.021563 * GDP_t + 0.090543 * INF_t - 0.002933 * EXCH_t + 0.440933 * INRATE_t + \\ & 0.179542 * STMD_t + 0.073453 * SBSIZE_t - 0.046252 * CONC_t \end{aligned}$$

حيث تشير  $(\beta_{oi})$  إلى الثابت الخاص بكل مصرف والتي يمكن أخذ قيمها من الجدول رقم (4.14).

#### 4-2-2 اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

$H_0$ : لا يوجد تأثير جوهري ذو دلالة إحصائية للعوامل الخارجية على صافي هامش الفائدة للمصرف.

$H_1$ : يوجد تأثير جوهري ذو دلالة إحصائية للعوامل الخارجية على صافي هامش الفائدة للمصرف.

ولاختبار الفرضية الرئيسية الثانية قام الباحث بتشكيل نموذج الآثار الثابتة يتضمن جميع العوامل الخارجية. وتتضمن هذه العوامل كل من: متغيرات الاقتصاد الكلي، ومتغيرات الهيكل المالي كمتغيرات مستقلة. وقد تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (4.16).

وبناءً على هذه النتائج، فإن قيمة احتمالية احصائية (F) تساوي (0.000018)، أي أنها أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه فإننا نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة بأن العوامل الخارجية لها تأثير جوهري ذو دلالة إحصائية على صافي هامش الفائدة المصرفية. أي يمكن استنتاج أن نتائج هذا البحث لها دلالة احصائية ضمن مجال ثقة (95%).

كما أن معامل التحديد ( $R^2$ ) يساوي (0.753810)، وهو يشير إلى نسبة التباين في المتغير التابع التي تفسرها المتغيرات المستقلة، وبالتالي هذا يعني أن ما يقارب (75%) من التباين في صافي هامش الفائدة يُفسر من خلال المتغيرات المستقلة ذات الدلالة الإحصائية السابقة. وهذا ما يُعتبر قيمة مرتفعة إلى حد ما، أي أن نتائج الانحدار كانت منطقية. كما أن قيمة (d) في اختبار (Durbin – Watson) هي (1.472820)، وبالرجوع إلى الجداول الإحصائية تم استخراج القيم الجدولية (الحرجة) وكانت ( $d_L=1.697$ ) و( $d_U=1.841$ )، أي يدل ذلك على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

ووُجد أن المتغيرات ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية (5%) هي: الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف، تطور سوق الأوراق المالية. بينما كانت المتغيرات التي ليس لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) هي: متغير حجم القطاع المصرفي ومتغير الترکز المصرفی\*.

\* مع الإشارة إلى أن متغير الترکز المصرفی ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (10%).

## الجدول رقم (4.16)

## نموذج الآثار الثابتة للعوامل الخارجية المدروسة

Dependent Variable: NIM?				
Method: Pooled Least Squares				
Sample: 2006 2011				
Included observations: 6				
Cross-sections included: 6				
Total pool (balanced) observations: 36				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
B <sub>0</sub>	0.124000	0.025109	4.938497	0.0000
GDP	-0.054160	0.013609	-3.979779	0.0005
INF	0.143574	0.048923	2.934713	0.0071
INRATE	0.949787	0.431426	2.201508	0.0372
EXCH	-0.003687	0.001128	-3.267763	0.0031
STMD	0.268966	0.130062	2.067988	0.0491
SBSIZE	0.051243	0.067172	0.762863	0.4524
CONC	-0.271687	0.132427	-2.051593	0.0508
Fixed Effects (Cross)				
_BSO-B <sub>0</sub>	-0.003280			
_IBTF--B <sub>0</sub>	-0.001111			
_BBSF--B <sub>0</sub>	0.000257			
_ARBS--B <sub>0</sub>	0.003711			
_BBS--B <sub>0</sub>	-0.000757			
_BASY--B <sub>0</sub>	0.001180			
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.753810	Mean dependent var	0.020351	
Adjusted R-squared	0.655335	S.D. dependent var	0.005400	
S.E. of regression	0.003170	Akaike info criterion	-8.423398	
Sum squared resid	0.000251	Schwarz criterion	-7.939545	
Log likelihood	162.6212	F-statistic	7.654777	
Durbin-Watson stat	1.472820	Prob(F-statistic)	0.000018	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

وعلى ما يبدو فإنه عند إجراء تحليل انحدار لجميع العوامل الخارجية المحددة لصافي هامش الفائدة، فإن العلاقة بين متغيرات الهيكل المالي وصافي هامش الفائدة تمثل للتراجع. وهذا يُظهر جلياً بالمقارنة بين نتائج الفرضية الفرعية الثالثة والتي تتضمن متغيرات الهيكل المالي فقط، ونتائج

الفرضية الرئيسية الأولى والتي تتضمن جميع العوامل الخارجية، ففي الفرضية الفرعية الثالثة كانت متغيرات حجم القطاع المصرفى والتركيز المصرفى معنوية وذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (5%)، بينما في الفرضية الرئيسية الأولى فإن هذه الدلالات الإحصائية تلاشت عملياً، عندما تم تضمين جميع العوامل الخارجية. وهذا في الواقع يعكس أن متغيرات الاقتصاد الكلى هي الأكثر صلة بصافي هامش الفائدة من بين العوامل الخارجية الأخرى، وهذه النتائج يمكن نقسيتها بحقيقة أن متغيرات الاقتصاد الكلى تكتفى وتسطير على غالبية العوامل الخارجية المحددة لصافي هامش الفائدة في المصارف السورية.

وبناءً عليه يمكن تشكيل نموذج انحدار للعوامل الخارجية المحددة لصافي هامش الفائدة المصرفية لكل مصرف وفق النموذج التالي:

$$\begin{aligned} NIM_{it} = & \beta_{oi} + 0.124000 - 0.054160 * GDP_t + 0.143574 * INF_t + 0.949787 * \\ & INRATE_t - 0.003687 * EXCH_t + 0.268966 * STMD_t + 0.051243 * SBSIZE_t - \\ & 0.271687 * CONC_t \end{aligned}$$

حيث تشير ( $\beta_{oi}$ ) إلى الثابت الخاص بكل مصرف والتي يمكن أخذ قيمها من الجدول رقم (4.16).

### **المبحث الثالث:**

#### **النتائج والتوصيات**

##### **1-3-4 النتائج:**

توصل الباحث من خلال اختبار فرضيات البحث إلى النتائج التالية:

1- وجد الباحث أن التغير في العوامل الداخلية للمصارف (الخصائص المميزة لكل مصرف) والممثلة بكفاءة العمليات، والأمان المصرفـي، ومخاطر الائتمان، وحجم المصرف، ونسبة الائتمان، ونسبة الاحتياطي الإلزامي، وهـيكل الودائع تُـقـسـر ما يقارب (83%) من تباين صافي هامش الفائدة. كما وُـجـدـ أنـ أـثـرـ التـغـيـرـ فيـ العـوـاـمـلـ الدـاخـلـيـةـ لـلـمـصـارـفـ عـلـىـ صـافـيـ هـامـشـ الفـائـدـةـ هوـ مـعـنـوـيـ عـنـدـ درـجـةـ ثـقـةـ (95%). إـضـافـةـ إـلـىـ ذـكـ وـجـدـ الـبـاحـثـ أـنـ العـوـاـمـلـ الدـاخـلـيـةـ لـلـمـصـارـفـ تـتـمـتـعـ جـمـيـعـهـاـ بـمـعـاـمـلـاتـ اـنـهـارـ مـعـنـوـيـةـ عـنـدـ درـجـةـ ثـقـةـ (95%)ـ فـيـماـ عـدـاـ مـتـغـيـرـ نـسـبـةـ اـحـتـيـاطـيـ إـلـزـامـيـ وـمـتـغـيـرـ هـيـكلـ الـوـدـاعـ.ـ كـمـاـ وـجـدـ أـنـ العـوـاـمـلـ الدـاخـلـيـةـ لـلـمـصـارـفـ التـيـ تـتـمـتـعـ بـمـعـاـمـلـاتـ اـرـتـبـاطـ مـعـنـوـيـةـ مـعـ صـافـيـ هـامـشـ الفـائـدـةـ عـنـدـ درـجـةـ ثـقـةـ (95%)ـ هـيـ:ـ كـفـاءـةـ الـعـمـلـيـاتـ،ـ وـمـخـاطـرـ الـائـتمـانـ،ـ وـنـسـبـةـ الـائـتمـانـ،ـ معـ إـشـارـةـ إـلـىـ أـنـ مـعـاـمـلـ اـرـتـبـاطـ مـتـغـيـرـ الـأـمـانـ الـمـصـرـفـيـ هوـ مـعـنـوـيـ مـعـ صـافـيـ هـامـشـ الفـائـدـةـ عـنـدـ درـجـةـ ثـقـةـ (90%).

2- وجد الباحث أن التغير في متغيرات الاقتصاد الكلي ممثلة بالنتاج المحلي الإجمالي، والتضخم، وسعر الصرف، وسعر الفائدة تُـقـسـرـ ما يقارب (71%) من تباين صافي هامش الفائدة. كما وُـجـدـ أنـ أـثـرـ التـغـيـرـ فيـ مـتـغـيـرـاتـ الـاـقـتـصـادـ الـكـلـيـ عـلـىـ صـافـيـ هـامـشـ الفـائـدـةـ هوـ مـعـنـوـيـ عـنـدـ درـجـةـ ثـقـةـ (95%). إـضـافـةـ إـلـىـ ذـكـ وـجـدـ الـبـاحـثـ أـنـ مـتـغـيـرـاتـ الـاـقـتـصـادـ الـكـلـيـ تـتـمـتـعـ جـمـيـعـهـاـ بـمـعـاـمـلـاتـ اـنـهـارـ مـعـنـوـيـةـ عـنـدـ درـجـةـ ثـقـةـ (95%)ـ فـيـماـ عـدـاـ مـتـغـيـرـ سـعـرـ الـفـائـدـةـ.ـ كـمـاـ وـجـدـ أـنـ جـمـيـعـ مـتـغـيـرـاتـ الـاـقـتـصـادـ الـكـلـيـ تـتـمـتـعـ بـمـعـاـمـلـاتـ اـرـتـبـاطـ مـعـنـوـيـةـ مـعـ صـافـيـ هـامـشـ الفـائـدـةـ عـنـدـ درـجـةـ ثـقـةـ (95%),ـ فـيـماـ عـدـاـ مـتـغـيـرـ التـضـخمـ.

3- وجد الباحث أن التغير في متغيرات الهيكل المالي ممثلة بتطور سوق الأوراق المالية، وحجم القطاع المـصـرـفـيـ،ـ وـدـرـجـةـ التـرـكـزـ الـمـصـرـفـيـ،ـ تـُـقـسـرـ ما يقارب (69%) من تباين صافي هامش الفائدة. كما وُـجـدـ أنـ أـثـرـ التـغـيـرـ فيـ مـتـغـيـرـاتـ الـهـيـكـلـ الـمـالـيـ عـلـىـ صـافـيـ هـامـشـ الفـائـدـةـ هوـ مـعـنـوـيـ عـنـدـ درـجـةـ ثـقـةـ (95%).ـ إـضـافـةـ إـلـىـ ذـكـ وـجـدـ الـبـاحـثـ أـنـ مـتـغـيـرـاتـ الـهـيـكـلـ الـمـالـيـ تـتـمـتـعـ جـمـيـعـهـاـ بـمـعـاـمـلـاتـ اـنـهـارـ مـعـنـوـيـةـ عـنـدـ درـجـةـ ثـقـةـ (95%).

معنوية عند درجة ثقة (95%). كما وُجد أيضاً أن جميع متغيرات الهيكل المالي تتمتع بمعاملات ارتباط معنوية مع صافي هامش الفائدة عند درجة ثقة (95%).

4- وجد الباحث أن التغير في العوامل الخارجية ممثلة بالناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، وسعر الصرف، وسعر الفائدة، وتطور سوق الأوراق المالية، وحجم القطاع المصرفي، ودرجة التركز المصرفي تُفسر ما يقارب (71%) من تباين صافي هامش الفائدة. كما وُجد أن أثر التغير في العوامل الخارجية على صافي هامش الفائدة هو معنوي عند درجة ثقة (95%), إضافة إلى ذلك وجد الباحث أن العوامل الخارجية تتمتع جميعها بمعاملات انحدار معنوية عند درجة ثقة (95%) فيما عدا متغير حجم القطاع المصرفي ومتغير التركز المصرفي.

5- وجد الباحث أن العلاقة ما بين متغيرات الهيكل المالي وصافي هامش الفائدة تمثل للتراجع، عندما يتم إجراء تحليل انحدار لجميع العوامل الخارجية المحددة لصافي هامش الفائدة. حيث كانت معاملات انحدار كل من متغير حجم القطاع المصرفي ومتغير التركز المصرفي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) عندما تم إجراء تحليل انحدار لمتغيرات الهيكل المالي المحددة لصافي هامش الفائدة، إلا أن هذه المعاملات أصبحت بدون دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) عندما تم إجراء تحليل انحدار لجميع العوامل الخارجية المحددة لصافي هامش الفائدة.

6- وجد الباحث أن التغير في العوامل الداخلية للمصارف (الخصائص المميزة لكل مصرف) والعوامل الخارجية تُفسر ما يقارب (91%) من تباين صافي هامش الفائدة. كما وُجد أن أثر التغير في العوامل الداخلية للمصارف والعوامل الخارجية على صافي هامش الفائدة هو معنوي عند درجة ثقة (95%), إضافة إلى ذلك وجد الباحث أن العوامل الداخلية للمصارف والعوامل الخارجية التي تتمتع بمعاملات انحدار معنوية عند درجة ثقة (95%) هي: كفاءة العمليات، والأمان المصرفي، وحجم المصرف، ونسبة الائتمان، وسعر الصرف، والتركيز المصرفي. بينما كانت العوامل الداخلية للمصارف والعوامل الخارجية التي لا تتمتع بمعاملات انحدار معنوية عند درجة ثقة (95%) هي: مخاطر الائتمان، نسبة الاحتياطي الإلزامي، هيكل الودائع، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، سعر الفائدة، تطور سوق الأوراق المالية، حجم القطاع المصرفي.

7- وجد الباحث أن العلاقة ما بين معظم العوامل الخارجية وصافي هامش الفائدة تمثل للتراجع، عندما يتم إجراء تحليل انحدار للعوامل الداخلية والخارجية معاً المحددة لصافي هامش الفائدة. حيث كانت معاملات انحدار كل من متغيرات الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، وسعر الفائدة، وتتطور

سوق الأوراق المالية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) عندما تم إجراء تحليل انحدار للعوامل الخارجية المحددة لصافي هامش الفائدة، إلا أن هذه المعاملات أصبحت بدون دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) عندما تم إجراء تحليل انحدار لجميع العوامل الداخلية للمصارف والعوامل الخارجية المحددة لصافي هامش الفائدة.

#### 4-3-2 التوصيات:

بناءً على النتائج المذكورة أعلاه، يمكن وضع التوصيات التالية:

1- يوصي الباحث بأن تقوم المصارف بتحسين ربحيتها وتعزيز تنافسيتها في تسعيق القروض والسلف من خلال تركيز الاهتمام على التحكم بالتكلفة والكافأة التشغيلية. وفي هذا السياق المصارف تستطيع استغلال الكفاءة التشغيلية ولعب دورها ك وسيط مالي بشكل أكثر فعالية، عبر التركيز أيضاً على التحكم وإحداث تخفيض جوهري في المصاريق التشغيلية.

وفي الواقع المصارف السورية تحتاج للسيطرة على مصاريفها التشغيلية من أجل تحسين كفاءتها التشغيلية، تنافسيتها و ربحيتها، خصوصاً على ضوء التحديات والصعوبات التي تواجه القطاع المصرفي السوري، ومنها:

- فائض السيولة لدى المصارف و قنوات الاستثمار المحدودة.
  - الضغط الممارس من قبل المصرف المركزي على المصارف، بتحديد سقف لهامش أسعار الفائدة.
  - تزايد عدد المصارف، ومن ثم تزايد الضغط التنافسي بين المصارف.
- 2- يوصي الباحث بأن تصب المصارف اهتمامها في زيادة تنافسيتها بقدر أكبر من تركيزها على الاحتكار أو عقد اتفاقات احتكارية (Cartel) مع مصارف أخرى. وذلك من خلال امتلاك إدارات عالية المستوى وتقنيولوجيا إنتاج متقدمة، والقدرة على تخفيض التكاليف، وبشكل متلاحق تستطيع تقديم معدلات فائدة أكثر تنافسية على القروض و/or الودائع.

- 3- يوصي الباحث بأن على المصارف السورية التركيز على القروض، وذلك بتوسيع جهود التسويق والبيع لكسب المزيد من الحصة السوقية من حيث الائتمان، من خلال إدارة استثمارية عقلانية باستخدام التقنيات الحديثة في إدارة المخاطر، بحيث تؤدي إلى تدني مستويات القروض غير العاملة قدر الإمكان. وعدم المبالغة في التحفظات التي تعيق عملية منح الائتمان.

4- يوصي الباحث بضرورة القيام بكافة الدراسات الالزامية عند القيام بأية عملية توسيع ضرورية في حجم الأصول من قبل المصارف السورية، بحيث يعكس كفاءة نطاق الحجم في القطاع المصرفي السوري، والتأثير إيجاباً على صافي هامش الفائدة.

5- يوصي الباحث بأن تقوم المصارف بدراسة العناصر المكونة لحقوق الملكية بصورة أكثر دقة وتفصيل، وذلك لضمان وجودها كعنصر أساسى ومرجح في الآثر على صافي هامش الفائدة.

6- يوصي الباحث بأن تدرك المصارف مدى تعرضها لمخاطر سعر الصرف الأجنبي، فإن الحكمة تقضي أن تقوم بالتحوط ضد هذا التعرض. وتستطيع المصارف أن تفعل ذلك بأنواع مختلفة من الهياكل أو أدوات التحوط، بما في ذلك العقود الآجلة، والمقاييس، والخيارات.

7- يوصي الباحث بأن يكون مصرف سوريا المركزي مدركاً لحقيقة أن المتغيرات الداخلية للمصارف ذات أهمية نسبية كبيرة على صافي هامش الفائدة في المصارف السورية مقارنة مع العوامل الخارجية. وهذا يشير إلى أن مصرف سوريا المركزي يمكنه التأثير على مستوى أسعار الفائدة ولكن هذا التأثير على صافي هامش الفائدة في المصارف السورية سيكون محدوداً، في ضوء الآثر الهام للعوامل الداخلية في هذه المصارف.

وفي هذا السياق، مصرف سوريا المركزي يمكنه تشجيع المصارف السورية لاتخاذ الخطوات الضرورية والتي تسمح لهذه المصارف بتبني أنظمة تقييم مخاطر داخلية، للتقرير بين فئات الخطر المختلفة، وملازمة التسويير وفقاً لها.

كما أن على مصرف سوريا المركزي أن يبقى مدركاً للسياسات النقدية المتعلقة بسعر الصرف، حيث أن تراجع سعر الصرف يصاحبه إعادة تنظيم هيكل المحفظة الاستثمارية لدى الوحدات الاقتصادية ذات الفائض من الأرصدة، بما أن أسعار الأصول المالية الأجنبية تصبح أكثر قيمة وأكثر جاذبية. وبالتالي يتم إحلال بعض الأصول الأجنبية عوضاً عن بعض الأصول المالية المحلية في المحفظة. وهذا إذا ما تحول إلى سلوك عام فإنه سيؤدي إلى انخفاض الطلب على الأصول المالية المحلية، وما يصاحبه من تدهور مستمر في سعر الصرف، ومن ثم إلى انخفاض عوائد الفوائد وصافي هامش الفائدة. وبالتالي من المهم أن يتخذ المصرف المركزي الإجراءات الالزامية للحد من الآثار المترتبة على تغير سعر الصرف.

8- يمكن الاستفادة من خلال هذا البحث في فتح المجال أمام العديد من المواضيع المقترحة للأبحاث المستقبلية، والتي يمكن تحديدها ك الآتي:

- دراسات ترکز على تحليل المصاريق التشغيلية للمصارف، والتي قد تمكن المصارف من تطوير سياسة التحكم بالتكلفة، وذلك سعياً منها لتحسين كفاءتها التشغيلية.
- إذا ما تحسنت الشفافية والبيانات المالية المصرح عنها في المستقبل، فإن التحليل المفصل لمكونات الأصول والخصوم سيكون مفيداً لإدخال المزيد من العوامل الداخلية وتوسيعة متغيرات هذا البحث.
- دراسات لتحليل الدخل من غير الفوائد (Non-interest Income)، والتي ستكون ذات أهمية لاكتشاف فيما إذا كانت المصارف تستطيع تحسين هيكل العوائد لديها من خلال منافذ استثمار فريدة وجديدة.
- دراسات أكثر تفصيلاً لتحليل محافظ قروض المصارف السورية وجودتها، بحيث تقييد إدارة المصارف بإنشاء وتبني إدارة مخاطر ائمان رشيدة وسليمة، وأنظمة تقييم مخاطر داخلية مناسبة، وأساليب تسعير متزنة قادرة على تمييز فئات المخاطر المتنوعة.

شائعة

المراجع

## المراجع العربية

الكتب:

1. البناء، جلال، **أساسيات قراءة التقرير المالي السنوي لنشاط شركة ومتطلبات هيئة سوق المال**، المكتب العربي الحديث للنشر، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2007.
2. الحيالي، وليد ناجي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، 2003.
3. الخطيب، سمير، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك - منهج علمي وتطبيق عملي**، منشأة المعارف للنشر، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2005.
4. الرواوي، خالد وهيب، **إدارة المخاطر المالية**، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
5. الرواوي، خالد وهيب، **العمليات المصرفية الخارجية**، دار المناهج للنشر، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2009.
6. السيد حسن، سهير محمد، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، جامعة المنوفية، جمهورية مصر العربية، 2006.
7. السيسى، صلاح الدين حسن، **الموسوعة المصرفية العلمية والعملية (الجزء الأول)**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2011.
8. الصيرفي، محمد، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2007.
9. الصيرفي، محمد، **البورصات**، دار الفكر الجامعي للنشر، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2007.
10. النجار، عبد العزيز، **أساسيات الإدارة المالية**، المكتب العربي الحديث للنشر، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2007.
11. جودة، محفوظ. رمضان، زياد، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006.
12. حسبي، عصام، **أسواق الأوراق المالية (البورصة)**، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
13. حشاد، نبيل، **دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية**، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2005.

14. حنفي، عبد الغفار. أبو قح، عبد السلام، تنظيم وإدارة البنك - السياسات المصرفية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2007.
15. زايد، مصطفى، قاموس الإدارة، الدار الهندسية للنشر، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2007.
16. ساميلسون، بول. هاوس، نورد، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2006.
17. عبد الحميد، عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنك، الدار الجامعية للنشر، جمهورية مصر العربية، 2006.
18. عبد الله، خالد أمين، إطار إدارة المخاطرة الائتمانية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2002.
19. عبد الله، خالد أمين. الطراد، اسماعيل، إدارة العمليات المصرفية - المحلية والدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
20. عبد المنعم، فياض، اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الدولية، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية، 2005-2006.
21. لطفي، أمين السيد أحمد، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية للنشر، جمهورية مصر العربية، 2006.
22. موسى، أحمد جمال الدين، النظريات والنظم النقدية والمصرفية، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، 2003.
23. هندي، منير ابراهيم، الإدارة المالية - مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث للنشر، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، الطبعة السادسة، 2007.
24. هندي، منير ابراهيم، الفكر الحديث في إدارة المخاطر - الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، المكتب العربي الحديث للنشر، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2006.

#### الأبحاث والدراسات:

- إدريس، يوسف. الخاتم، رحاب، آخرون، كيفية تحديد نسب هوامش أرباح المرابحات بالمصارف، سلسلة الدراسات والبحوث رقم (9)، الإدارية العامة للبحوث والإحصاء - بنك السودان المركزي، السودان، 2006.
- الجعفري، محمد. الحمصي، جمال، هامش الفائدة في السوق المصرفية الأردني، دائرة المطبوعات والأبحاث، البنك المركزي الأردني، عمان، الأردن، 1993.

3. الرياحي، محمد بدر، تحليل مؤشرات الربحية في مصرف الرشيد للمدة (1996 - 2000)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (17)، جامعة البصرة، العراق، 2006.
4. الزعبي، عبد المنعم عاكف، اتساع الهامش بين فائدة القروض والودائع لم يتسبب برفع ربحية البنوك، دراسات سوق عمان للأوراق المالية، 2011.
5. السرايري، سمير عبد الرزاق، محددات الربحية في البنوك التجارية السعودية، المجلة العربية للإدارة، مج 30-1، 2010.
6. الفقي، السباعي. جودة، عبد المنعم، نحو استراتيجية لإدارة خطر سعر الفائدة بالبنوك التجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2000.
7. الكور، عز الدين. الفيومي، نضال، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3، العدد 3، عمان، الأردن، 2007.
8. بروم، كارلا، إدارة الأصول والخصوم لدى مؤسسات التمويل الأصغر المتلقية للودائع، المجموعة الاستشارية لمساعدة القراء، مذكرة مناقشة مرکّزة رقم 55، واشنطن، 2009.
9. خريوش، حسني علي وآخرون، العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفية الأردني، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، م 18، علوم الاقتصاد والإدارة، المملكة العربية السعودية، 2004.
10. سقطرط، سامر، هامش الفائدة وأداء البنوك الأردنية خلال عام 2009، مجلة جمعية البنوك الأردنية، عدد تشرين الأول، 2009.
11. صيام، وليد زكرياء. خريوش، حسني علي، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن - دراسة ميدانية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، م 16، علوم الاقتصاد والإدارة، المملكة العربية السعودية، 2007.
12. عقل، مفلح، أسعار الفوائد المصرفية في السوق الأردني، مجلة جمعية البنوك الأردنية، عدد حزيران، 2003.
13. فيدرستون، سكوت. ليتفيلد، إليزابيث. مخاطر أسعار الصرف الأجنبي في مجال التمويل الأصغر - ما هي وكيف يمكن إدارتها والتعامل معها - ، المجموعة الاستشارية لمساعدة القراء، مذكرة مناقشة مرکّزة رقم 31، واشنطن، 2006.
14. محمد، سليمان ابراهيم، أسعار الفائدة وأثرها على التسهيلات الائتمانية في الأردن، مجلة جامعة الملك سعود، م 19، العلوم الإدارية (2)، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007.

15. معنوق، سهير محمود، معضلة سعر الفائدة في الاقتصاد المصري، بحث مقدم إلى كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 1989.

16. مكاوي، نادية أبو فخرة، نموذج مقترن لقياس هامش سعر الفائدة وحساسية الأصول والخصوم في البنوك التجارية من منظور حديث، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جمهورية مصر العربية، 1992.

#### الدوريات:

1. مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد (365)، نيسان، 2011.

2. مجلة الاقتصادي، العدد (126)، تشرين الأول، 2011.

#### الرسائل العلمية:

1. أبو زعير، باسل، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين للفترة ما بين (1997-2004)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين، 2006.

2. أبو طوق، رنا أحمد، العوامل المؤثرة على نمو الودائع المصرفية في الأردن خلال الفترة (1998-2007)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2009.

3. الحسنان، رواد عيسى، تحليل دور أهم عوامل البيئة الداخلية المحددة لربحية البنوك التجارية المرخصة في الأردن للفترة (2000-2006)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2007.

4. الرشdan، أيمان، محددات الربحية في المصارف التجارية الاردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2002.

5. الشماعية، مثنى، التركز في قطاع البنوك التجارية الأردنية - الأسباب والنتائج (1985-2004)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن، 2007.

6. العزكي، زياد أحمد، أثر المخاطر المصرفية على ربحية البنوك التجارية اليمنية للفترة (1998-2008)، رسالة ماجстير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2010.

7. الفرحان، أسامة، محددات معدل الفائدة في الاقتصاد الأردني - دراسة تطبيقية للفترة (1990-2000)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، 2002.

8. اللوزي، بسمة محمد، تطور هامش الفائدة لدى البنوك التجارية وأثره على التسهيلات المصرفية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، الأردن، 1995.

9. المالك، يمان فیروز، أثر البنود خارج الميزانية على ربحية البنك التجاریة الأردنیة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2006.
10. المشهراوى، أحمد حسين، أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.
11. بن علي، نادي بلعروز، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية - حالة الجزائر ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
12. حمد، علاء مسعود، أثر السياسة النقدية على أسعار الفائدة في البنوك التجارية الأردنية (1993-2007)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2009.
13. سعيد، عادل أنور يوسف، محددات ربحية القطاع المصرفي الأردني - دراسة تطبيقية على المصارف الأردنية خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٥ ، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008.
14. شملخ، ساطع سعدي، العوامل المؤثرة في قرارات تسعير الخدمات في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة - دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
15. صباح، بهية صباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين - دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
16. كناكريه، نادي محمد خير، محددات هامش الفائدة في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2009.
17. نعوم، نمير نجيب، استخدام أنموذج فجوة المدة في إدارة مخاطرة سعر الفائدة للسندات، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، العراق، 2007.

#### النشرات والتقارير:

1. النشرات الإحصائية المنشورة من قبل مصرف سوريا المركزي للأعوام (2006-2011).
2. تقارير القوائم المالية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل للأعوام (2006-2011).
3. تقارير القوائم المالية للبنك العربي - سوريا للأعوام (2006-2011).
4. تقارير القوائم المالية لبنك بيبيو السعودي الفرنسي للأعوام (2006-2011).
5. تقارير القوائم المالية لبنك بيلوس - سوريا للأعوام (2006-2011).
6. تقارير القوائم المالية لبنك سوريا والمهاجر للأعوام (2006-2011).
7. تقارير القوائم المالية لبنك عوده - سوريا للأعوام (2006-2011).

8. تقرير المركز الاقتصادي السوري، بعنوان القطاع المصرفي في سوريا /واقع وآفاق/، دمشق، تشرين الثاني (2007).

**التشريعات والقوانين والتعليمات:**

1. القانون رقم (3) لعام 2010، الصادر عن مصرف سوريا المركزي، الجمهورية العربية السورية.
2. القانون رقم (17) لعام 2011، الصادر عن مصرف سوريا المركزي، الجمهورية العربية السورية.
3. القرار رقم (72) بتاريخ 2004/9/12، الصادر عن مجلس النقد والتسييف، الجمهورية العربية السورية.
4. القرار رقم (389) بتاريخ 2008/5/5، الصادر عن مجلس النقد والتسييف، الجمهورية العربية السورية.
5. القرار رقم (5937) بتاريخ 2011/5/2، الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء، الجمهورية العربية السورية.
6. القرار رقم (5938) بتاريخ 2011/5/2، الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء، الجمهورية العربية السورية.
7. تعليمات الرقابة المصرفية رقم (17) بتاريخ 2005/2/13، التعليمات الخاصة بإدارة مخاطر سعر الفائدة، مصرف سوريا المركزي، الجمهورية العربية السورية.

## English References

### **Books:**

1. Baltagi, Badi H. **Econometric Analysis of Panel Data**, 3<sup>rd</sup> Ed, John Wiley & Sons Ltd, England, 2005.
2. Bragg, Steven. **Business Ratios and Formulas**, 2<sup>nd</sup> Ed, John Wiley & Sons Ltd, England, 2007.
3. Brigham, Eugene. Ehrhardt, Michael, **Financial Management- Theory and Practice**, Thomson Learning Inc, 2008.
4. Demine, Jean. Bissada, Youssef, **Asset & Liability Management**, Pearson Education Limited, 2002.
5. Gujarati, N.D, **Basic Econometrics**, 4<sup>th</sup> Ed, MC Graw Hill/ Irwin, New York, 2004.
6. Hubbard, Glenn. O'Brien Anthony, **Money, Banking, and the Financial System**, Prentice Hall, 2012.
7. Heffernan, Shelagh, **Modern Banking**, John Wiley & Sons Ltd, England, 2005.
8. Knight, John. Satchell, Stephan, **Performance Measurement in Finance**, Butterworth-Heinemann Press, 2002.
9. Matthews, Kent. Thompson, John. **The Economics of Banking**, John Wiley & Sons Ltd, England, 2005.
10. Mishkin, Frederic S, **The Economics of Money, Banking, and Financial Markets**, 7<sup>th</sup> Ed, The Addison-Wesley Series in Economics, 2004.
11. Picker, Anne, **International Economic Indicators and Central Banks**, John Wiley & Sons Ltd, England, 2007.
12. Rose, Peter .S, **Bank Management & Financial Services**, 7<sup>th</sup> Ed. Mc Graw-Hill, 2008.
13. Ross, Stephan. Westerfield, Randolph. Jordan, Bradford, **Essentials of Corporate Finance**, 6<sup>th</sup> Ed, Mc Graw- Hill, 2008.
14. Schinasi, Garry J, **Safeguarding Financial Stability- Theory and Practice**, IMF Publications, 2006.
15. Shim, Jae. Constas, Michael, **Encyclopedic Dictionary of International Finance and Banking**, St.Lucie Press, 2001.
16. Somashekar, N.T, **Banking**, New Age International Publishers, New Delhi, 2009.
17. Taha. H, **Operations Research- An Introduction**. 8<sup>th</sup> Ed, Pearson Prentice Hall, USA, 2007.
18. Vance, David E, **Financial Analysis and Decision Making**, Mc Graw- Hill, 2003.
19. Warren, Carl. Reeve, James. Duchac, Jonathan. **Financial Accounting**, 12<sup>th</sup> Ed, South-Western, Cengage Learning, 2012.

20. Wooldridge, Jeffrey, M. **Econometric Analysis of Cross Section and Panel Data**, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, England, 2002.
21. Wooldridge, Jeffrey, M. **Introductory Econometrics – A Modern Approach**, 4<sup>th</sup> Ed, South-Western Cengage Learning, USA, 2009.
22. Zapatero. F, Cvitanic. J, **Introduction to the Economics and Mathematics of Financial Markets**. Cambridge, Massachusetts, The MIT Press, London, England, 2004.

### **Reasearches & Studies:**

1. Aliaga-Diaz, Roger. Olivero, Maria Pia. **The Cyclical Behavior of Net Interest Margins: Evidence from the United States Banking Sector**, International Research Journal of Finance and Economics, 2005.
2. Allen, L, **The Determinants of Bank Interest Margins: A Note**. The Journal of Financial and Quantitative Analysis, (23), 1988.
3. Angbazo, Lazarus. **Commercial Bank Net Interest Margins, Default Risk, Interest-Rate Risk, and Off-Balance Sheet Banking**, Journal of Banking & Finance, Vol.21, 1997.
4. Ben Naceur, Samy. Goaied, Mohamed. **The Determinants of Commercial Bank Interest Margin and Profitability: Evidence from Tunisia**, the Journal of Frontiers in Economics and Finance, 2003.
5. Brick, John .R, **Understanding & Managing The Net Interest Margin**, Brick & Associates Inc, 2007.
6. Chortareas, Georgios E. Garza-García, Jesús G. Girardone, Claudia, **Competition, Efficiency and Interest Rate Margins In Latin American Banking**. International Review of Financial Analysis (24), 2012.
7. Claeys, Sophie. Vennet, Rudi Vander. **Determinants of Bank Interest Margins in Central and Eastern Europe: A comparison with the West**, Economic Systems (32), 2008.
8. Claeys, Sophie. Vennet, Rudi Vander. **Determinants of bank interest margins In Central and Eastern Europe: Convergence to the West?**, Ghent University, Belgium, 2004.
9. Crowley, Joseph, **Interest Rate Spreads in English-Speaking African Countries**, IMF Working Paper, 2007.
10. Demirgürç-Kunt, Asli. Huizinga, Harry. **Determinants of Commercial Bank Interest Margins and Profitability: Some International Evidence**, The World Bank Review, vol.13, n2, 1997.
11. Demirgürç-Kunt, Asli. Huizinga, Harry. **Financial Structure and Bank Profitability**, The World Bank Review, 2000.

12. Demirgür-Kunt, Asli. Laeven, Luc. Levine, Ross. **The Impact of Bank Regulations, Concentration, and Institutions on Bank Margins**, Policy Research Working Paper (3030), The World Bank, 2003.
13. Deprince. A, Morris. P, A **Longitudinal Study of Net Interest Margin by Bank Asset Size: 1992–2005**. Journal of Economics and Finance. (31), 2007.
14. Dietrich, Andreas. Wanzenried, Gabrielle. **Determinants of bank profitability before and during the crisis: Evidence from Switzerland**, Journal of International Financial Markets, Institutions & Money, (21), 2011.
15. Doliente, Jude S, **Determinants of Bank Net Interest Margins of Southeast Asia**, ISI Journal, 2003.
16. Dumičić, Mirna. Ridzak Tomislav, **Determinants of Banks' Net Interest Margins in the CEE**, The Eighteenth Dubrovnik Economic Conference, Croatian National Bank, 2012.
17. Finance and Public Administration, **International Comapsions of Bank Margins**, Reserve Bank of Australia, Australia, 1994.
18. Folawewo, Abiodun O. Tennant, David. **Determinants of Interest Rate Spreads In Sub-Saharan African Countries: A Dynamic Panel Analysis**, 13th Annual African Econometrics Society Conference, Pretoria, Republic of South Africa, 2008.
19. Fungacova, Zuzana. Poghosyan, Tigran. **Determinants of Bank Interest Margins in Russia: Does Bank Ownership Matter?**, Economic Systems (35), 2011.
20. Gropp, Reint. Sørensen, Christoffer. Lichtenberger, Jung-Duk, **The Dynamics of Bank Spreads and Financial Structure**. Eurosystem Workshop and ECB/ECFIN Conference, 2007.
21. Gul, Sehrish. Irshad, Faiza. Zaman, Khalid .**Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan**, The Romanian Economic Journal, (39), 2009.
22. Hamadi. H, Awdeh. A, **The Determinants of Bank Net Interest Margin: Evidence from the Lebanese Banking Sector**. Journal of Money, Investment and Banking, (23), 2012.
23. Hawtrey. K, Liang. H, **Bank interest margins in OECD countries**. North American Journal of Economics and Finance, (19), 2008.
24. Ho, Thomas S. Y. Saunders, Anthony. **The Determinants of Bank Interest Margins: Theory and Empirical Evidence**, The Journal of Financial and Quantitative Analysis, Vol. 16, No. 4, 1981.
25. Huseynov, Fariz. **The Determinants of Bank Interest Margins in When Deposit Insurance Tied to Interest Rates: Evidence from Azerbaijan**, North Dakota State University, College of Business, 2009.
26. Khaeaja. I, **Interest Margins and Banks' Asset-Liability Composition**. The Lahore Journal of Economics, (16), 2011.

27. Khrawish, Husni. Al-Abadi, Mohammad. Hejazi, Maysoon. **Determinants of Commercial Bank Interest Rate Margins:Evidence from Jordan**, Jordan Journal of Business Administration, Volume No.4, 2008.
28. Khrawish, Husni Ali, **Determinants of Commercial Banks Performance:Evidence from Jordan**, International Research Journal of Finance and Economics, Issue 81, 2011.
29. Kirkwood. J, **Securitization and Banks' Net Interest Margins**. The Economic Record, (86), 2010.
30. KPMG, **Bank Margins and Related Profitability in South Africa**. 1998.
31. Lin. J, Chung. H, Hsieh. M, Wu. S, **The determinants of interest margins and their effect on bank diversification: Evidence from Asian banks**. Journal of Financial Stability, Article in Press. 2011.
32. López-Espinosa, Germán. Moreno, Antonio. Pérez de Gracia, Fernando, **Banks' Net Interest Margin in the 2000s: A Macro-Accounting international perspective**, Journal of International Money and Finance (30), 2011.
33. MacDonald, S Scott, **Interest Rate Net Interest Margin Compression, Future is Bright for Banks That Embrace New Technology & Customer Expectations**, Texas Banking (91)(2), 2002.
34. Mannasoo. K, **Determinants of Bank Interest Spread in Estonia**. Eesti Pank. Working Paper Series (1/2012), 2012.
35. Maudos, Joaquín. De Guevara, Juan Fernandez. **Factors Explaining The Interest Margin In The Banking Sectors of The European Union**, Journal of Banking & Finance, Vol.28, 2004.
36. Maudos, Joaquin. Solis, Liliana. **The Determinants of Net Interest Income In The Mexican Banking System: An Integrated Model**, Journal of Banking & Finance, vol.33, 2009.
37. McShane, R.W. Sharpe, I.G. **A Time Series/Cross Section Analysis of the Determinants of Australian Trading Bank Loan/ Deposit Interest Margins: 1962-1981**, Journal of Banking & Finance, Vol.9, 1985.
38. Narain, Aditya. Ghosh, Saibal. Kannan R. **Determinants of Net Interest Margin under Regulatory Requirements: An Econometric Study**, Economic and Political Weekly, Vol. 36, No. 4, 2001.
39. Perez, Paula, **Determinants of Interest Rate Spreads In Belize**, Central Bank of Belize Researches, Belize, 2011.
40. Poghosyan, Tigran, **Financial Intermediation Costs in Low-Income Countries: The Role of Regulatory, Institutional, and Macroeconomic Factors**, IMF Working Paper, 2012.
41. Pua Tan, Tatum Blaise, **Determinants of Credit Growth and Interest Margins in the Philippines and Asia**, IMF Working Paper, 2012.

42. Saunders. A, Schumacher. L, **The Determinants of Bank Interest Rate Margins: An International Study.** Journal of International Money and Finance, (19), 2000.
43. Souza-Sobrinho, Nelson F, **Macroeconomics of Bank Interest Spreads: Evidence From Brazil**, Ann Finance (6), 2010.
44. Tarus, Daniel K. Chekol, Yonas. **Determinants of Net Interest Margin in Kenyan Commercial Banks.** Moi University, Ethiopia, 2009.
45. Tin, Low Mui. Ahmad, Rubi. S. Shahrudin, Shahrin, **Determinants of Bank Profits and Net Interest Margins in East Asia and Latin America,** University Of Malaya, Malaysia, 2008.
46. Ugur, Ahmet. Erkus, Hakan. **Determinants of the Net Interest Margins of Banks in Turkey**, Journal of Economic and Social Research 12 (2), 2010.
47. Valverde. S, Fernandez. F, **The Determinants of Bank Margins In European Banking.** Journal of Banking & Finance, (31), 2007.
48. Williams, Barry, **Factors Determining Net Interest Margins in Australia: Domestic and Foreign Banks**, New York University Salomon Center, Financial Markets Institutions & Instruments, V.16, No.3, 2007.

### **Dissertations:**

1. Al-Ademi, Mona Abdulilah Yousef, **Profitability Determinants of Commercial Banks in Malaysia after the 1997 Financial Crisis,** Unpublished Master Thesis, Utara University, Malaysia, 2009.
2. AL-Hussin, Ahmad Awad, **Determinants of Banks` Interest Margins In Jordan**, Unpublished Ph.D. Thesis, Amman Arab University, Jordan, 2005.
3. AL-Kilani, Ahmad, **The Effect of Decreasing Income Tax on Banks Net Interest Margin And Credit Facility**, Unpublished Master Thesis, The University of Jordan, Jordan, 2008.
4. AL-Mutairi, Mohammad, **The Determinants of Deposits And Interest Expenses In Kuwaiti Banks (1996- 2004)**, Unpublished Master Thesis, The University of Jordan, Jordan, 2005.
5. AL-Smadi, Mohammed Ouqlah, **Credit Risk, Macroeconomic and Bank Specific Factors in Jordanian Banks**, Unpublished Ph.D. Thesis, University Utara, Malaysia, 2010.
6. Amidu, Mohammed, **Banking Market Structure and Bank Intermediation Strategies in Emerging Market**, Unpublished Ph.D. Thesis, University of Southampton, England, 2011.
7. Grygorenko, Oleksandr, **Effect of Price Setting on Bank Performance: The Case of Ukraine**, Unpublished Master Thesis, Kyiv School of Economics, Ukraine, 2009.

8. Hutapea, Erwin Gunawan, **The Determinants of Bank Margin In Indonesia: A Comparison Between Islamic And Conventional Banks**, Unpublished Master Thesis, International Islamic University, Malaysia, 2006.
9. Konadu-Adjei, Charles Kweku, **Determinants of Long-Term Interest Rates in the United States**, Unpublished Ph.D. Thesis, Walden University, USA, 2011.
10. Masarweh, Manal, **The Impact of Dollar Deposits on Net Interest Margin: The Jordanian Banks Case**, Unpublished Master Thesis, The University of Jordan, Jordan, 2007.
11. Nguyen, James, **An Empirical Analysis of Commercial Bank Profitability in Financially Liberalized Markets**, Unpublished Ph.D. Thesis, University of New Orleans, USA, 2006.
12. Nys, Emmanuelle, **Service Provision and Bank Interest Margin: An Adverse Selection Approach and Risk Implications for E.U. Banks**, Unpublished Ph.D. Thesis, University of Birmingham, U.K, 2003.
13. Sarr, A, **Financial Liberalization, Bank Market Structure, and Financial Deepening: An interest Margin Analysis**, Unpublished Ph.D. Thesis, George Washington University, USA, 2003.
14. Tahtamouni, Abla, **Gap Management in the Jordanian Banks**, Unpublished Master Thesis, Yarmouk University, Jordan, 2002.
15. Twinemanzi, T, **Interest Spreads and the Margin Setting Behavior of Commercial Banks: Evidence from Uganda**, Unpublished Ph.D. Thesis, The University of Texas, Dallas, USA, 2009.
16. Zagonov, Maxim, **Financial Intermediation and Interest Rate Risk**, Unpublished Ph.D. Thesis, City University, England, 2011.
17. Zhang, Jin, **Three Essays on Chinese Financial Intermediation**, Unpublished Ph.D. Thesis, The Hong Kong University, China, 2010.

### **Electronic Sites:**

1. <http://banquecentrale.gov.sy> الموقع الإلكتروني لمصرف سوريا المركزي
2. <http://scfms.sy> الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية
3. <http://syrianfinance.org> الموقع الإلكتروني لوزارة المالية السورية
4. <http://cbssyr.org> الموقع الإلكتروني للمكتب المركزي للإحصاء في سوريا
5. <http://journals.ju.edu.jo> الموقع الإلكتروني للمجلة الأردنية في إدارة الأعمال
6. <http://abj.org.jo> الموقع الإلكتروني للجمعية البنوك الأردنية
7. [http://valueline.com/Tools/Educational\\_Articles/](http://valueline.com/Tools/Educational_Articles/)
8. <http://budgeting.thenest.com>
9. <http://www.muflehakel.com>

الملحق

### الجدول رقم (1.2)

#### حجم أصول عينة البحث بالنسبة لحجم أصول مجتمع البحث في عام (2010)

اسم المصرف	حجم الأصول في عام (2010)	نسبة أصول عينة البحث بالنسبة لأصول مجتمع البحث
بنك سورية والمهجر	92,140,639,302	
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	78,293,635,020	
بنك بيبيو السعودي الفرنسي	114,761,468,584	
البنك العربي - سوريا	41,177,999,711	
بنك بيلوس - سوريا	42,576,720,235	
بنك عوده - سوريا	93,789,025,879	
بنك سورية والخليج	15,759,130,722	
بنك الأردن - سوريا	13,311,313,185	
بنك فرنسيبك - سوريا	23,690,035,188	
بنك الشرق	9,185,452,319	
بنك قطر الوطني - سوريا	23,455,567,438	
84.42%		

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على القوائم المالية للمصارف السورية خلال الفترة المدروسة

### الجدول رقم (4.2)

#### إحصائيات البوافي

Residuals Statistics<sup>a</sup>

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	1.034279%	3.240785%	2.035136%	.4899223%	36
Residual	-.6907715%	.4709567%	.0000000%	.2271991%	36
Std. Predicted Value	-2.043-	2.461	.000	1.000	36
Std. Residual	-2.465-	1.680	.000	.811	36

a. Dependent Variable: Net Interest Margin.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

## (4.3) الجدول رقم

## الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المدروسة

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
EXP	36	1.657392%	.9047424%
EQU	36	8.251543%	3.5742828%
CRR	36	.764822%	1.2309796%
SIZE	36	24.580858779879920	.608946699497723
LODE	36	41.705744%	14.6837014%
STAT	36	5.947758%	2.3744392%
DES	36	35.677108%	10.3220496%
NIM	36	2.035136%	.5400401%
GDP	36	7.662496%	14.0114347%
INF	36	6.9417%	4.38045%
EXCH	36	47.6167	1.75898
INRATE	36	7.3867%	.94665%
STMD	36	1.887355%	2.0761730%
SBSIZE	36	14.171839%	2.0739087%
CONC	36	20.404934%	2.5737505%
Valid N (list wise)	36		

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (4.4)

## مصفوفة الارتباط للمتغيرات المدروسة

## Correlations Matrix

		NIM	EXP	EQU	CRR	SIZE	LODE	STAT	DES
INRATE	Pearson Correlation	-.456-	-.559-	-.194-	-.497-	-.458-	-.633-	-.306-	-.046-
	Sig. (1-tailed)	.003	.000	.129	.001	.002	.000	.035	.394
	N	36	36	36	36	36	36	36	36
STMD	Pearson Correlation	.363	.446	.152	.375	.461	.597	.352	.068
	Sig. (1-tailed)	.015	.003	.189	.012	.002	.000	.018	.346
	N	36	36	36	36	36	36	36	36
SBSIZE	Pearson Correlation	.527	.450	.028	.379	.578	.620	.491	.101
	Sig. (1-tailed)	.000	.003	.436	.011	.000	.000	.001	.280
	N	36	36	36	36	36	36	36	36
CONC	Pearson Correlation	-.669-	-.504-	-.034-	-.447-	-.564-	-.609-	-.498-	-.085-
	Sig. (1-tailed)	.000	.001	.422	.003	.000	.000	.001	.310
	N	36	36	36	36	36	36	36	36

Correlations Matrix (Continue)

		GDP	INF	EXCH	INRATE	STMD	SBSIZE	CONC
NIM	Pearson Correlation	-.564-	-.090-	-.456-	-.456-	.363	.527	-.669-
	Sig. (1-tailed)	.000	.301	.003	.003	.015	.000	.000
	N	36	36	36	36	36	36	36
EXP	Pearson Correlation	-.805-	-.251-	-.151-	-.559-	.446	.450	-.504-
	Sig. (1-tailed)	.000	.070	.190	.000	.003	.003	.001
	N	36	36	36	36	36	36	36
EQU	Pearson Correlation	-.411-	-.025-	.204	-.194-	.152	.028	-.034-
	Sig. (1-tailed)	.006	.442	.116	.129	.189	.436	.422
	N	36	36	36	36	36	36	36
CRR	Pearson Correlation	-.829-	-.245-	-.064-	-.497-	.375	.379	-.447-
	Sig. (1-tailed)	.000	.075	.355	.001	.012	.011	.003
	N	36	36	36	36	36	36	36
SIZE	Pearson Correlation	-.222-	-.230-	-.532-	-.458-	.461	.578	-.564-
	Sig. (1-tailed)	.097	.089	.000	.002	.002	.000	.000
	N	36	36	36	36	36	36	36
LODE	Pearson Correlation	-.558-	-.269-	-.397-	-.633-	.597	.620	-.609-
	Sig. (1-tailed)	.000	.056	.008	.000	.000	.000	.000
	N	36	36	36	36	36	36	36
STAT	Pearson Correlation	.239	.062	-.751-	-.306-	.352	.491	-.498-
	Sig. (1-tailed)	.080	.359	.000	.035	.018	.001	.001
	N	36	36	36	36	36	36	36
DES	Pearson Correlation	.047	-.041-	-.115-	-.046-	.068	.101	-.085-
	Sig. (1-tailed)	.392	.406	.253	.394	.346	.280	.310
	N	36	36	36	36	36	36	36

		GDP	INF	EXCH	INRATE	STMD	SBSIZE	CONC
GDP	Pearson Correlation	1	.511	.156	.759	-.593-	-.544-	.519
	Sig. (1-tailed)		.001	.182	.000	.000	.000	.001
	N	36	36	36	36	36	36	36
INF	Pearson Correlation	.511	1	.210	.651	-.591-	-.577-	.296
	Sig. (1-tailed)	.001		.109	.000	.000	.000	.040
	N	36	36	36	36	36	36	36
EXCH	Pearson Correlation	.156	.210	1	.477	-.413-	-.768-	.773
	Sig. (1-tailed)	.182	.109		.002	.006	.000	.000
	N	36	36	36	36	36	36	36
INRATE	Pearson Correlation	.759	.651	.477	1	-.753-	-.774-	.700
	Sig. (1-tailed)	.000	.000	.002		.000	.000	.000
	N	36	36	36	36	36	36	36
STMD	Pearson Correlation	-.593-	-.591-	-.413-	-.753-	1	.768	-.642-
	Sig. (1-tailed)	.000	.000	.006	.000		.000	.000
	N	36	36	36	36	36	36	36
SBSIZE	Pearson Correlation	-.544-	-.577-	-.768-	-.774-	.768	1	-.811-
	Sig. (1-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000		.000
	N	36	36	36	36	36	36	36
CONC	Pearson Correlation	.519	.296	.773	.700	-.642-	-.811-	1
	Sig. (1-tailed)	.001	.040	.000	.000	.000	.000	
	N	36	36	36	36	36	36	36

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

University of Aleppo  
Faculty of Economics  
High Studies  
Dept. of Financial and Banking Sciences



# **The Determinants of Bank Net Interest Margin**

## **- An Empirical Study on Syrian Banks –**

This is Submitted for Master Degree in Department of Financial and  
Banking Sciences

Prepared By:

**Mohammad Mousa**

2013-1434

University of Aleppo  
Faculty of Economics  
High Studies  
Dept. of Financial and Banking Sciences



# **The Determinants of Bank Net Interest Margin**

## **- An Empirical Study on Syrian Banks –**

This is Submitted for Master Degree in Department of Financial and  
Banking Sciences

Prepared By:

**Mohammad Mousa**

Supervised by:

**Dr. Hasan Katlo**

Teacher at Department of Financial  
and Banking Sciences  
Faculty of Economics - University  
of Aleppo

**Dr. Hasan Hazzouri**

Assistant Professor at Department  
of Financial and Banking Sciences  
Faculty of Economics - University  
of Aleppo

University of Aleppo  
Faculty of Economics  
High Studies  
Dept. of Financial and Banking Sciences



# **The Determinants of Bank Net Interest Margin**

## **- An Empirical Study on Syrian Banks –**

This is Submitted for Master Degree in Department of Financial and  
Banking Sciences

Prepared By:

**Mohammad Mousa**

Supervised by:

**Dr. Hasan Katlo**

Teacher at Department of Financial  
and Banking Sciences  
Faculty of Economics - University  
of Aleppo

**Dr. Hasan Hazzouri**

Assistant Professor at Department  
of Financial and Banking Sciences  
Faculty of Economics - University  
of Aleppo

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements Master Degree  
Financial and Banking Sciences  
Faculty of Economics - University of Aleppo

2013-1434

# **Declaration**

I hereby certify that this work:

## **"The Determinants of Bank Net Interest Margin"**

- An Empirical Study on Syrian Banks –

Has not been accepted for any degree, or it is not submitted to any other degree.

**Candidate:**

**Mohammad Mousa**

# **Testimony**

---

We witness that the described work in this treatise is the result of scientific search conducted by the candidate **Mohammad Mousa** under the supervision of **Dr. Hasan Katlo** (Main Supervisor), Teacher at the department of Financial and Banking Sciences, Faculty of Economics, University of Aleppo, and **Dr. Hasan Hazzouri** (Assistant Supervisor), Assistant Professor at the department of Financial and Banking Sciences, Faculty of Economics, University of Aleppo.

Any other references mentioned in this work are documented in the text of the treatise.

---

**Main supervisor**  
**Dr. Hasan Katlo**

**Assistant supervisor**  
**Dr. Hasan Hazzouri**

**Candidate**  
**Mohammad Mousa**

# **Abstract**

## **The Determinants of Bank Net Interest Margin**

**-An Empirical Study on Syrian Banks -**

**Prepared by:**

**Mohammad Mousa**

**Supervised by:**

**Dr. Hasan Katlo**

**Dr. Hasan Hazzouri**

The purpose of this dissertation is to investigate the determinants of the Syrian banks' net interest margins by examining the impact of banks' specific characteristics, macroeconomic variables and financial structure variables, on the Syrian banks' net interest margins.

Five hypotheses have been chosen, the first and second main hypotheses are comprehensive, and the remaining three subsidiary hypotheses are concerned with the impact of each unique category of variables on net interest margins.

The statistical technique used in the analysis is regression, whereas, the common, the fixed effects, and the random effects models are all estimated and considered. Thereinafter, and based on the best subsets regression, the fixed effects model is found to be the most appropriate model to analyze the panel data and to determine the most relevant explanatory variables of net interest margin in the Syrian banking industry.

The results obtained show that the majority of each category of the explanatory variables is statistically significant, and upon regressing all these variables with net interest margin the results show that statistically significant too, thus the all null hypothesis had been refused.

Finally, the study recommends the Syrian banks to focus attention on proper cost control and operating efficiency, also the study recommends the Syrian banks to knowing precisely the components of equity. in addition, the study recommends the Syrian banks to focus on their competitiveness more than their attention on monopoly, as well the study recommends the central bank of Syria to make necessity of exchange rate matter as determinant of Syrian bank net interest margin, in addition to the banks' specific characteristics since were found to be the most significant and relevant factors impacting Syrian banks' net interest margins.

**Key Words:** Net Interest Margin, Credit Ratio, Gross Domestic Product, Banking Concentration.